حاشية الحفني على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة الوصفية العضدية، تأليف الحفني، محمد بن سالم - ١١٨١ هـ. بخط أحمد بن محمد البراوي سنة ١٢١٢ هـ.

 ٥٨ ق ٢١س ٢٣×١٦,٥ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.

الاعلام ٧ : ٤ الازهرية ٤ :٤٦

١ - الصرف والوضع، اللغة العربية

أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ



حاشية الاستاذ المكرم العلامة العامل
والمحقق الكامل مربي المريدين
ومفيد الطالبين شمس الملة و
الدين سيدي محمد الحفناوي
على شرح رسالة الوضع للعلامة
القشجي السمرقندي
رحمهم الله تعالى
رحمة واسعة
امين
م
ا

رب يسر الخير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كمل بشرف الوضع شان الاعلام وجمل ضمائرهم باداراك اسرار افصح الكلام والصلاة والسلام على الموصول به اجمل المعارف والمقطوع بانه اكمل مصدر للفضائل واللطائف وعلى آله الابرار وصحبه الاخيار اما بعد فيقول العبد الفقير محمد الحفناوي الشافعي لما تعلق القلب بشرح العضدية للعلامة ابي القاسم السمرقندي بذلت في كشف نقاب مخدراته جهدي حيث الفيت افهام طلابه بالاباء عن التمتع بمحاسنه محصورة لكون معانيه في زوايا المباني عن بعض الاذهان مقصورة فخطر لي ان اجمع عليه ما تلقيته من نفائس التقريرات واقتطفته من ثمرات المؤلفات سالكا فيه سبيل الايضاح لمسيس الحاجة في حل المشكلات الى الافصاح وعلى الله الكريم اتوكل وباحبابه في نجاح المقصد اتوسل قوله الذي خص اي لاجل تخصيصه لان الموصول وصلته بمعنى المشتق وترتيب الحكم على المشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فيكون في كلامه اشارة الى انه يستحق الحمد لافعاله كما يستحقه لذاته فيثاب على هذا الحمد ثواب الواجب وآثر التعبير بالموصول وصلته لان المشتق لم يرد اذن شرعي باطلاقه فتوصل الى اتصاف الباري بمبدأه بذلك وهكذا شأن كل مشتق ملائم لم يرد اطلاقه قوله خص الانسان معنى اختصاصه بما ذكر انفراده به

من

قوله بعلية اي بجعل المصدر الذي منه الاشتقاق علة لثبوت الحكم اه

من بين العقلاء ويطلق ايضا على عدم عموم المعنى لشيئين فاكثر فله معنيان والفارق دخول الباء في حيز الاول على المخصوص وفي حيز الثاني على المخصوص به والمراد بالانسان آدم على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام وعليه ففيه من محسنات البديع التلميح الى قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها او المراد به افراد الحيوان الناطق مجازا من اطلاق اسم الكلي على جزئياته وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن لاوضاع الكلم المشخصة بل انما يعرفان وضعا اجماليا قاله العمادي ويلتزم ذلك والعهدة عليه قوله بمعرفة اي علم بناء على التحقيق من ترادف العلم والمعرفة وان اختلفا عملا والباء داخلة على المقصور وهو جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلامتين السعد والسيد والخلاف بينهما انما هو في الغالب في الاصطلاح فذهب السعد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد الى ان الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وصرح الاول بعدم الفرق بين تعلق الباء بالتخصيص وما اخذ منه والقصر وما اخذ منه ونقل ملا الياس الكردي عن العصام ان الباء التي هي صلة التخصيص وما تصرف منه لا تدخل الا على المقصور عليه فان جاء ما ظاهره دخولها فيه على المقصور قال السيد ضمن معنى التمييز وجعلت الباء صلة المضمن وقدر للمضمن فيه صلة اخرى فيقال

تجعل ال للعهد

تجعل ال للاستغراق

قوله او المراد به الخ اي وعلى هذا المراد بها فيه المعرفة ولو بالقوة اه

قوله ضمن معنى الخ اشتمل كلامه هنا على التضمين بقسميه النحوي والبياني اه

في نحو تخصك بالعبادة نميزك بها مخصصين اياها بك
انتهى وعلى قياسه يقال هنا ميز الانسان بمعرفة اوضاع
الكلام مخصصا اياها به فعلمت من هنا ومما تقدم في القولة
السابقة ان في دخول الباء ثلاث مذاهب وان الخلاف بين
العلامتين انما هو في الباء المتعلقة بالقصر وما اخذ منه
تامل **قوله** اوضاع الكلام الاضافة على معنى اللام وفي جعله
من اضافة الصفة للموصوف تكلف بجعل الجمع بمعنى المفرد
وجعله بمعنى اسم المفعول اي الكلام الموضوع والمراد بالكلام
اما حقيقته اي اللفظ المركب او الكلمات مجازا من اطلاق
الكل وارادة اجزائه وعلى الاول فعطف مبانيه اما على الكلام
وحينئذ فيكون مفيدا للوضعين الشخصي والنوعي او على
اوضاع وحينئذ فيكون مفيدا للثاني فقط بناء على ان المركب
موضوع وضعا نوعيا وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء
بوضع المفردات وعلى الثاني يتعين عطفه على اوضاع
وعليه فلا يستفاد منه الا الوضع الشخصي والاحتمال الاول
من الثلاثة احسنها لشموله للوضعين وعدم تكلف التجوز
في الكلام ولا يخفى ما في ذكر اوضاع وما بعده من براعة
الاستهلال وحقيقتها كما قال ابن حجة كون مطلع التاليف
من نثر او نظم دالا على ما بني عليه بتلويح تعذب حلاوته
على الذوق السليم ووجه التسمية ان المتكلم يفهم كلامه
عند رفع الصوت به ورفع الصوت لغة الاستهلال يقال

استهل

استهل المولود صارخا اذا رفع صوته عند الولادة **واعلم**
ان عبارة الشارح لا تقتضي الجري على القول الضعيف وهو ان
الواضع غير الله لان تخصيص الانسان بمعرفة الوضع لا
يستلزم كونه واضعا فاندفع ما زعمه البغدادي من ان في كلام
الشارح لما ذكر نظرا كما افاده الاستاذ الكردي **قوله** ومبانيه
جمع مبنى والمراد به الكلمات التي بني الكلام عليها **قوله** اصول
كلمه اي الكلام بمعنى اللفظ المركب فاضافة الكلم اليه من
اضافة الجزء للكل وعلى تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام
استخدام كما لا يخفى **قوله** وظروف اي وجعل الحروف
ظروف معاني الكلام اي بعد جعلها اجزاء للكلمة المركب
منها الكلام وبهذا يجاب عن قول ابي البقاء في جعل الحروف
ظروف معاني الكلام نظر يعرف بالتامل انتهى وبين المباني
والمعاني جناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين
في حرفين متباعدي المخرج **قوله** والصلاة كان الاولى زيادة
السلام للخروج من كراهة افراد احدهما عن الآخر ولعل مذهب
الشارح عدم كراهة الافراد ثم رايت في بعض النسخ اثبات السلام
قوله المشتق شبهه صلى الله عليه وسلم بجامع كثرة الافادة
بالنسبة للمصدر لدلالته على الحدث فقط ودلالة المشتق على
الحدث والزمان والنسبة او الحدث والذات ولا شك انه
صلى الله عليه وسلم اكثر الورى افادة وذكر المصدر ترشيح ففي
الكلام استعارة مصرحة مرشحة ونقل عن حسن جلبي ان المراد بالمشتق

قوله ثلاث مذاهب الاول منها مذهب السعد بالنسبة للاغلبية والثاني مذهب السيد بالنسبة لما ذكر والثالث مذهب عصام المنقول عنه انفا اهـ

قوله على تعريف براعة الاستهلال اهـ

حقيقته وان اضافة المصدر الى ما بعده بيانية اي المشتق
داله من مصدر هو الفضل والحكم ان سلمت مصدريتها
والمراد بالمشتق من ذلك افعل التفضيل اي الافضل
والاحكم من جميع الخلق وقيل المراد بالمصدر ذات الله
التي صدر ويصدر عنها كل فضل وحكمة اي المشتق اسمه
من اسم الله وعليه قوله ؎ وشق له من اسمه ليجله
فذو العرش محمود وهذا محمد لكن في هذا القيل نظر لعدم
ورود اطلاق المصدر عليه تعالى وقيل المراد به قريش
وبالمشتق المخرج اي المخرج من قريش الذين هم محل صدور
الفضل والحكم **قوله** والحكم جمع حكمة قال ابو البقاء
وهي علم باحث عن احوال الموجودات الخارجية على ما
هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كانت
باحثة عن احوال الموجودات لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء
والارض فهي الحكمة النظرية وان كانت باحثة عن احوال
الموجودات بقدرتنا واختيارنا كالاعمال الصادرة منا
مثل الصلاة والصوم فهي الحكمة العملية انتهى ووجه
النسبة كما نقله الكردي عن المولى نصر الله ان المقصود اولا من
الحكمة تحصيل الادراكات بالنظر فنسبت اليه والمقصود
ثانيا تعلق الادراكات بالمسايل الباحثة عن العمل فنسبت
اليه **قوله** لمحاسن الافعال الاضافة اليه كالذي بعده
من اضافة الصفة للموصوف اي الافعال الحسنة والشيم

المكرمة

قوله وهي علم الخ هذا تعريف الفلاسفة اهـ

اي هذا اللفظه

المكرمة والشيم جمع شيمة وهي الخلق والعادة **قوله**
الموصول في نسخة الموصل المعلق انتهى ملا الياس **قوله** الهدى
اي الاسلام والاهتدا **قوله** محمد بدل من المشتق او عطف
بيان عليه او خبر مبتدا محذوف وقدم ذكر الصفات على العلم
ليكون ذكره بعد اوقع في النفس لوجود التشويق اليه
بذكر صفاته **قوله** المذكور اسمه قال ملا الياس اسمه في التوراة
طاب طاب وفي الانجيل ماحي انتهى ولعل تخصيصهما
بالذكر لشدة انكار المتمسكين بهذين الكتابين بعثة النبي
الكريم والا فاسمه مذكور في غيرهما ايضا فقد روى ابن
عساكر عن كعب الاحبار ان آدم رآه مكتوبا على ساق العرش
وفي السموات وعلى كل قصر وغرفة في الجنة وعلى ورق
شجرة طوبى وسدرة المنتهى واطراف الحجب وبين اعين
الملايكة فاشار الشارح الى انه كان ينبغي لهم الاذعان لنبينا
لشهادة كتابيهم ببعثته فتامل **قوله** مظهر بفتح الميم والهاء
اي مكان ظهور الحق فهو مصدر ميمي بمعنى المكان **قوله**
ومبطل بفتح الميم والطاء اي محل بطلان اي خفاء الاباطيل
فالمراد بالبطلان الخفا بقرينة مقابلته بمظهر والا فلا معنى
لبطلان الباطل وفي جعل الآل محل البطلان تجوز اذ محله
حقيقة هو الباطل والآل محل لملزومه فا قلت ما المانع
فيكون تجوز من جعل مبطل بمحل الابطال حقيقة قلت عدم صلاحية
فان قرئ بمفعل مصدرا للرباعي فقد يقرر وفي نسخة مظهري ومبطلي
كل من مظهر ومبطل بضم الاول وفتح الثالث كان مصدرا للرباعي على حد قوله تعالى بسم الله
مجراها ومرساها وقوله ومزقناهم كل ممزق وقول الشاعر
الحمد لله ممسانا ومصبحنا في كونها مصادر ميمية وان

اي الكتابين التوراة والانجيل

اي لاهل الكتابين

اي لكونه محصوراً حاصله

قوله لملزومه الملزوم ما ينشا عنه غيره واللازم ما ينشا عن غيره فالناشئ ملزوم والمنشا عنه لازم اهـ تقرير

بضم الميم في كل وكسر الهاء والطا وبالياء على صيغة الجمع وقول
بعضهم ان الياء ثابتة ايضا على جعلهما مصدرين غير سديد
كما لا يخفى قوله الاباطيل جمع باطل على غير قياس اذ قياسه
بواطل قال في الخلاصة فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء
مع نحو كاهل قوله ما ظهر النجم الخ المراد بالنجم الاول النبات
الذي لا ساق له المقابل للشجر وهو النبات الذي له ساق
قال تعالى والنجم والشجر يسجدان وبالنجم الثاني الكوكب
والمراد بالعلم الاول الجبل قالت الخنساء وان صخرا
لتأتم الهداة به كانه علم في رأسه نار وبالثاني العلامة
اي والصلاة والسلام على من ذكر مدة ظهور النبات
في الجبل ومدة شهرة الكوكب في كونه علامة يهتدى
به قال تعالى وبالنجم هم يهتدون وكتب بعضهم
على قوله وما اشتهر النجم في العلم اي في كونه علما فانه
علم بالغلبة على الثريا انتهى وبين العلمين والنجمين جناس
التام خطا ولفظا وفي نسخة بدل العلم الثاني الظلم وعليها
فبينه وبين العلم جناس اللاحق قوله فلما اورد الفاء
بعد بعد تقديرا لاما او توهما لها لان الفاء بعد بعد مظنة
لاما فنزلت اما المتوهمة او المقدرة منزلة المحققة قوله
الامصار خصها بالذكر لكونها محل ظهور العلم وكثيرة غالبا
قوله ظهور اي كظهور فهو تشبيه بليغ قوله الرسالة المناسب
لقول المصنف هذه فائدة ان يقول الشارح الفائدة وقد
يقال

وما هنا من نحو كاهل صح

يعني اخاها اه

اي وهو اختلاف اللفظين المتجانسين في حرفين متباعدين المخرج اه منه

قوله لكونها محل ظهور الخ اي بخلاف القرى فقد يضيع فيها العلم والدين لكثرة جهل اهلها واصل مصر يطلق على البلدة التي بناها مصر ابن نوح ثم اطلق على كل بلدة كبيرة انتهى تقرير المؤلف

اي بدل الرسالة ه

مقول قول المصنف الآتي ه

اي الآتي اول المتن ه

يقال انما ترك هذه المناسبة اللفظية للاشارة الى تعظيم شأن
هذه الفائدة وانها حرية بان تسمى رسالة وان سماها مؤلفها
فائدة تواضعا ونقل عن حواشي المطالع ان الرسالة ما اشتمل على
مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل
قليلة من فن او فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة
او كثيرة من فن او فنون فالرسالة اخص من الاخيرين مطلقا
والثاني اخص من الثالث كذلك قوله المولى يطلق على معان
منها السيد والناصر ومتولي الامر والنهي وكل مناسب هنا
قوله الامام يطلق على معان ايضا منها المقدم على غيره وهو
المراد هنا ويجمع على امام بلفظ الواحد وليس على حد عدل لانهم
قالوا امامان بل جمع مكسر قوله المحقق وهو اثبات المسئلة
بدليلها والمدقق من التدقيق وهو تقوية الدليل المثبت
للمسئلة بدليل آخر فبينهما تباين وقيل التحقيق اثبات المسئلة بالدليل
سواء كان على وجه فيه دقة اولا والتدقيق اثباتها بدليلها على وجه
فيه دقة سواء كانت الدقة لاثبات دليل المسئلة بدليل آخر او
لغير ذلك وعلى هذا فالتدقيق اخص ويقع في بعض التراكيب
الترقيق وهو التعبير بفائق العبارات الحلوة والتنميق
وهو ان يراعى في التركيب النكات المعانية والمحسنات البديعية
والتوفيق وهو سلامة التركيب من الاعتراض قوله خاتم
المجتهدين فيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه المجتهدين
بالرسائل بجامع التوضيح لان المجتهدين يوضحون احوال المسائل

من التحقيق صح

قوله النكات المعانية اي كان يؤكد عند الانكار ويترك التأكيد عند عدمه اه مؤلفه

قوله المحسنات البديعية كان يأتي بعبارات نوع من البديع اه

كما ان الرسائل توضح احوال الباعث واثبات الخاتم الذي هو في
الاصل الشخص المثبت للختم مرادًا به هنا المروج تخييل لانه من لوازم
المشبه به والمعنى مروج المجتهدين كما ان الخاتم اي الشخص المثبت
للختم يروج الرسائل ولك تقرير استعارة تصريحية تبعية
بان يشبه الترويج بالختم ويستعار له اسمه ويشتق منه خاتم
بمعنى مروج ويصح كون خاتم بمعنى آخر ويكون فيه مبالغة في
مدحه بانه لا يوجد بعده مجتهد مثله **قوله** المجتهدين جمع
مجتهد من الاجتهاد وهو لغة بذل المجهود في طلب المقصود
واصطلاحا بذل المجهود في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة
او من كلام العرب وارادة المعنيين على المعنى الاول الخاتم ظاهرة
ويكون فيه من مدح المصنف ما هو حقيق به بخلافه على الثاني
الأعلى دعوى المبالغة كما تقدم **قوله** عضد الحق والدين اي
مقويهما والمشهور على الالسن في لقبه عضد الدين قال
السيوطي في ترجمته الامام العضد عبد الرحمن بن احمد بن عبد الغفار
القاضي عضد الدين الإيجي بهمزة مكسورة وياء تحتيه وجيم
العلامة الشافعي المشهور بالعضد لخب تلامذة عظاما
اشتهروا في الآفاق منهم الشيخ شمس الدين الكرماني والتفتازاني
والضياء القرمي صنف شرح مختصر ابن الحاجب والمواقف و
الفوائد الغياثية في المعاني والبيان ورسالة في الوضع وجرت
له محنة مع صاحب كرمان فحبسه في القلعة فمات مسجونا
سنة ست وخمسين وسبعماية انتهى باختصار **قوله** أعلى الله

درجته

درجته في الجنان اي اللهم اعل رتبته في اعلى عليين اي في ارفع
اعلى مكان في الجنة لان عليين اسم لاعلى الجنة وقيل هو اسم مكان
في السماء السابعة تجتمع فيه ارواح المؤمنين كما ذكره الشيخ يس
في بعض حواشيه وكلا المعنيين مناسب هنا وقيل اسم لديوان
الخير الذي يدون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وهو
المراد بقوله ان كتاب الابرار لفي عليين وهو على هذه الاقوال
الثلاثة ملحق بجمع المذكر السالم وقيل جمع علي اسم ملك
وعليه فهو جمع حقيقة افاد ذلك شيخ مشايخنا السندوبي
في شرح الخلاصة **قوله** وكانت مشتملة الجملة حالية وقد
مقدرة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة
خبرها **قوله** دقيقة اي خفية **قوله** عميقة من العمق بفتح العين
وضمها مع سكون الميم وبضمها وهو البعد والمراد صعبة يشق
ادراكها والوصول اليها **قوله** مع غاية الخ الغاية والنهاية مترادفان
بمعنى آخر الشيء وكذا الاختصار والايجاز بمعنى تقليل اللفظ سواء
كثر المعنى اولا وقيل تقليل اللفظ وتكثير المعنى وبعضهم
فرق بين الغاية والنهاية بان الغاية في الازمنة والنهاية في
الامكنة وبين الاختصار والايجاز بان الاختصار الحذف من
عرض الكلام كان يودي المعنى الذي يدل عليه بكلمة مركبة من خمسة
حروف باقل منها كتادية معنى الطريق الواضح بمنهج بدل منهاج
والايجاز الحذف من طول الكلام كتادية المعنى المدلول عليه
باربع كلمات باقل منها كتادية ثبوت قيام ابي زيد بقولك زيد

مكان فيه

قوله وعلى هذه الاقوال الثلاثة الخ اي وعلى القول الثالث تكون في بمعنى مع وعليه فتكون رتبة البشر في رتبة الملكية لما خصه الله من النور القلبي في المقام الوصفي انتهى مؤلفه

قائم اب بدل زيد قائم ابوه **قوله** ولم يكن لها بد اي مفارقة وغنى
قال في الصحاح وقولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه والمعنى ان
هذه الرسالة لما اشتملت عليه من الاوصاف السابقة لا ينبغي
ان تنفرد وتستغني عن شرح موصوف بما ذكر **قوله** لا يغادر الخ
اي لا يترك نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة على حال من الاحوال
الا على حال ضبطها وبيانها وفيه من محسنات البديع الاقتباس
ولا يقدح فيه مخالفته لمعنى الآية وهو ولا يترك الكتاب معصية
صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومي لئن اخطأت في
مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي
زرع مقتبسا من قوله تعالى ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد
غير ذي زرع اذ معناه بواد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله الشاعر
الى جناب لا خير فيه ولا نفع **قوله** احصاها كان الظاهر احصاهما
بضمير التثنية لرجوعه للصغيرة والكبيرة وقد يقال الموصوف
الصغيرة والكبيرة الجمع كما علمت لا المفرد وانظر هل قال المفسرون
بنظير ذلك في الآية **قوله** في تبيين المرام اي المطلوب واصله
مروم نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو الفا لتحركها
بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن **قوله** اقصاها كان
الظاهر اقصاهما بضمير التثنية لرجوعه لتبيين المرام وتحقيق
المقاصد وقد يقال هو راجع للمرام والمقاصد والمراد باقصا
غايتها او للنكت الصغيرة والكبيرة او للرسالة وعليه فالمراد
باقصاها ابعدها واصعبها **قوله** اردت جواب لما

قوله

قوله الخوض في تتميم هذا المرام اي في الاتيان به تاما وفيه استعارة
بالكناية وتخييل حيث شبه تتميم المرام وتحقيق المقاصد بالبحر
المتسع الذي يشق على خائضه الوصول لساحله وطوى ذكر المشبه
به واثبت من لوازمه الخوض او شبه الشروع في ذلك بالخوض في البحر
بجامع المشقة فان الشارع فيه على الوجه المذكور ينالهُ مشقة اتعاب
الفكر ومراجعة النقول ففيه استعارة مصرحة **قوله** على وجه
اي طريق حال من تتميم وتحقيق اي حالة كون ما ذكر كائنا على طريق
الخ اي لا يشوبه خفا **قوله** يكشف عن وجوه خرائدها اي الرسالة
والخرائد جمع خريدة وهي في الاصل المراة الحسناء المحتجبة وفيه
استعارة مصرحة حيث شبه مسائل الرسالة بالخرائد بجامع الحسن
والاحتجاب ثم استعار الخرائد للمسائل وكل من الوجوه واللثام ترشيح
فما ذكره ابو البقا من ان فيه استعارة بالكناية وتخييلا مردود و
عبارته والخرائد جمع خريدة وهي المراة المستترة شبه المسائل في
اختفائها وعدم ظهورها بالمراة المخباة على وجه الاستعارة
بالكناية واثبت الوجوه تخييلا ورشحه بكشف اللثام انتهى **قوله**
اللثام هو ما يوضع على الفم من النقاب **قوله** مع جمود القريحة
اي عدم انبساط العقل في المدارك مستعار من جمود الماء بجامع
قلة الانتفاع الابعد تكلف على طريق الاستعارة المصرحة والقريحة
في الاصل اول مستنبط من ماء البير اطلق على اول مستنبط من العلم
او مطلق مستنبط منه مجازا مرسلا او استعارة لان كلا سبب
للحياة الاول سبب لحياة الاشباح والثاني سبب لحياة الارواح

مطلب

ثم اطلق على العقل الذي هو محل العلم مجازا او استعارة فان
قلت كيف يصح اطلاق القريحة ثانيا على العقل مجازا او استعارة
مع انها اطلقت كذلك اولا على اول مستنبط من العلم او على مطلق
مستنبط اجيب بان صحة ذلك مبنية على جواز بناء المجاز
على المجاز او استعارة المستعار او على ان اطلاقها على غير العقل
حقيقة عرفية ولا يخفى مما تقرر ظهور الاستعارة المصرحة في
القريحة بمعنى العقل حيث شبه بالماء بجامع السببية في النجاة
اه من شيخنا الملوي في شرح ديباجة المختصر والظاهر ان العلاقة
انما تعتبر بين ما نقل عنه وما نقل اليه لا بين المعنى الاصلي و
المنقول اليه كما قرر شيخنا فادا ~~العلاقة~~ كون كل سببا في الاهتداء
تامل قوله وكلال الطبيعة الكلال في الاصل الجراحة والمراد
تشويش الفكرة من حوادث الزمان قوله تحفة قال في الصحاح
التحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف وكذا التحفة بفتح
الحاء والجمع تحف انتهى وهي خبر مبتدا محذوف او مفعول به
اي جعلته تحفة واما جعل بعضهم له مفعولا لاجله وعامله
اردت ففيه نظر لانه ليس مصدرا كما يؤخذ من عبارة الصحاح
وعلى تسليم انه اسم مصدر لاتحف فليس قلبيا فليتامل قوله
الحضرة عبر بها عن عبد الكريم كناية عن دوام قوله الامير حضوره
اي الملك كما في القاموس قوله القهرمان اي الوكيل
الحاذق الحافظ القائم بامر الرعايا قاله ابو البقاء نقلا عن الامير على
شرح المشكاة قوله ظل الله فيه تشبيه بليغ اي كظل او استعارة
مصرحة

قوله الحضرة هي في الاصل مكان الشهود يقال كلمته بحضرة فلان اي بمشهده

مصرحة حيث شبهه بالظل بجامع ان كلا يلجأ اليه بما يضر
ولا شك انه يلجأ اليه من حوادث الزمان المؤذية كما ان الظل
يلجأ اليه من حر الشمس واضافته الى الله تعالى لانه الناصر له
واما ما ذكره الحفيد من انه انما وصف السلطان بذلك لان
ظل الشيء ما يناسبه ويحكي عنه في الجملة وكما ان سلسلة الممكنات
مرتبطة بوجود الحق كذلك نظام مملكته وبلده مرتبطة
بالسلطان فلا يخفى ما فيه من سوء الادب كما قاله شيخنا الملوي
قوله اشتاقت تيجان السلطنة السلطنة كون الشيء سلطانا
بضم السين وسكون اللام وقد تضم يذكر ويؤنث يطلق على
معان منها البرهان والحجة ومنه اتريدون ان تجعلوا لله
عليكم سلطانا مبينا اي حجة ظاهرة ومنها قوة الملك ~~ومطلق~~
ومطلق القوة انتهى من شرح الدلائل للفاسي وكل من المعنيين
الاخيرين مناسب هنا والهامة الراس والجمع هام وفيه استعارة
بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسي بجامع التكرمة
واثبت الاشتياق تخييلا قوله وباهت اي افتخرت من المباهاة
اي المفاخرة قوله الامارة كون الشيء اميرا اي ملكا قوله
الفائز من الفوز وهو الظفر بالخير قوله العلمية هي المعبر
عنها فيما تقدم بالنظرية وقد سبق بيان الحكمتين ووجه
النسبة في كل قوله الحائز اي الجامع وبين الحائز والفائز
الجناس اللاحق قوله فياض من الفيض وهو يطلق
اصطلاحا على فعل فاعل يفعل دائما لا لغرض ولا لعوض

قوله ويؤنث اي يقال سلطانة

ولغة على انصباب الماء عن امتلاء افاده ابو البقا نقلا
عن المغرب والسجال جمع سجل وهو الدلو المملوء ماء اه
والنوال العطاء وفي الكلام استعارة بالكناية وتخييل
حيث شبه النوال بالبحر الذي يغرف منه بالدلاء واثبت
السجال تخييلا وفياض ترشيح قوله وهاب مبالغة
واهب اي كثير الهبة والعطية قوله وقت ربيع هو من
سلطان نزول الغيث قوله فنوال الفاء تعليلية انتهى كردي
قوله بدرة عين قال التفتازاني هي عشرة آلاف درهم
انتهى قال سم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من
اسماء الذهب انتهى قال الشيخ يس وغرضه انه لا يصح ان يكون
التفسير لمجموع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه ان البدرة من
العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لان العين الذهب
والدراهم من الفضة فان قلت ما معنى الاضافة ح
في كلام الشاعر قلت القصد الى ان نواله من العين قدر
البدرة من الدراهم فعطاؤه من الذهب يعادل بدرة من
الدراهم انتهى كردي وفي النظم من محسنات البديع المعنوية
التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في
المدح او غيره لانه اوقع التباين بين النوالين حيث اسند
بدرة عين الى نوال الامير وقطرة ماء الى نوال الغمام قوله
الملك من الملك بضم الميم وهو التصرف بالامر والنهي والمالك
من الملك بكسرها وهو التعلق بالاعيان المملوكة واعلم

ان

قال سم ليس بفاسد لان العين ليس مخصوصا بالذهب بل كما تطلق عليه تطلق على النقد ايضا والنقد يشمل الدراهم واستند ذلك الى نقل من اللغة اه

قف على تعريف التفريق من المحسنات البديعية المعنوية

ان جعل الشارح شرحه تحفة للامير المذكور مع وصفه بالصفات
المذكورة التي لا تخلو غالبها عن مبالغة لاجل ان يقبل على تاليفه
فيقبل عليه الخلق فيكثر به الانتفاع اذ جرت العادة ان الملك
اذا اقبل على شيء اقبل عليه اهل الزمان من علماء وغيرهم
وبعضهم بعد الشهرة حذف المدحة كالمكودي وقد حذفت
هنا من بعض النسخ قوله مراسمه جمع مرسوم والمراد به
ما يكتب فيه العطايا قوله قبل ان ارفع الخ يعني ظهرت علامات
الاجابة والقبول حين عزمت عليه قبل تلفظي به رافعا به
صوتي وفي نسخة واحول وعليها كتب الكردي اي قبل تحولي
عن مكاني قوله فان وقع ناظر لقوله تحفة لا الى قوله وهذا
دعاء حتى يرد عليه ما قيل انه يلزم التناقض انتهى كردي واقول
بل يصح ان يكون ناظرا للثاني ولا تناقض بان يراد بقوله قد
تلقاه اي بحسب ظني وبقوله فان وقع اي في الواقع ونفس الامر
تامل قوله للآمال جمع امل وهو في الاصل الرجا بمعنى الطلب
لا بمعنى الخوف كما في قوله تعالى لا يرجون حسابا وقوله وارجوا
اليوم الآخر والمراد هنا المامول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول قوله فوائد
فائدة اطلقها على مؤلفه مع اشتماله على فوائد اشارة الى انها لقرب
تناولها وشدة ارتباط بعضها ببعض كالامر الواحد قوله اليه
ذكر الضمير باعتبار لفظ ال والا فهي مؤنثة معنى لان المراد بها
العبارات قوله العبارات جمع عبارة قال الكردي هي العبور
من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم وبالعكس بالنسبة الى السامع

انتهى فقولهم المعنى ما عني من اللفظ ظاهر بالنسبة للسامع
دون المتكلم اذ الظاهر بالنسبة اليه ان يقال ما عني ليعبر عنه
باللفظ والتعبير الشامل ان يقال ما عني وقصد وقال حسن
جلبي العبارة في الاصل تعبير الرؤيا يقال عبرت الرؤيا اي
فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعاني لانها يفسر بها
ما في الضمير انتهى وقال يوسف الاصم واطلاقها على الالفاظ
بمعنى المعبر اسم فاعل مجاز لان المعبر حقيقة هو المتكلم
او بمعنى المعبر به فاطلاقها على الالفاظ حقيقة عرفية لهجر ان
المعنى الاصلي بحيث لا يفهم الا بقرينة واعلم ان السيد
الجرجاني استاذ الشارح ذكر في مسمى الكتب والتراجم احتمالات
سبعة اختار منها الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة
وذكر العلامة البهوتي ان ما ذكره الشارح من ان المشار اليه العبارات
الذهنية ليس من الاحتمالات السبعة ولا يظهر ما ذكره الا ان يثبت
عن السيد انه اراد بالالفاظ المعينة الالفاظ الخارجية والا فما
المانع من ان يراد بها الاعم وحينئذ فيكون الشارح جاريا على مختار
استاذه قوله الذهنية اي سواء كانت الديباجة متقدمة
على المقصود او متاخرة عنه على التحقيق واورد ان ما في الذهن
مجمل وفائدة المشار اليها بهذه امور مفصلة فيفوت ما
هو الواجب من مطابقة المبتدا للخبر واجيب بعد تسليم
ان المفصل لا يقوم بالاذهان بان هناك مضافا محذوفا
اي مفصل هذه قوله التي اراد كتابتها فيه ان العبارات
الذهنية

الذهنية لا الكتب واجيب بان المراد كتابة دالها وهو النقوش
قوله وبيان اجزائها اي من المقدمة واخويها وعطفه على كتابة
من عطف اللازم على ملزومه ووقع في نسخة او بدل الواو وعليها
كتب الكردي حيث قال نقلا عن الفاضل الايراني يحتمل ان تكون لفظة
او لمنع الخلو دون الجمع لجواز الجمع بينهما وان تكون بمعنى الواو على
حد قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا انتهى قوله نزلت الخ
جواب عما عساه يقال اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى مشاهد
محسوس والعبارات الذهنية معقولة وحاصل الجواب انه نزل
المعقول منزلة المحسوس بان شبهت العبارات الذهنية بامر مشاهد
محسوس بجامع الحضور وسهولة المأخذ واستعير لها اسم المشبه
به وهو كلمة هذه ففي الكلام استعارة تصريحية تحقيقية قوله
المتشخص المشاهد المحسوس الاولى حذف المحسوس او تقديمه على
المشاهد لان المحسوس اعم منه لشموله المحسوس بكل حاسة واختصاص
المشاهد بحاسة البصر ويبين نظير قول المطول لتاديتها الى مشاهد
محسوس حتى يوجه بمثل ما وجه به من ان ذكر المحسوس بعده لدفع
توهم ان يراد بالمشاهد المعلوم اليقيني لكثرة استعماله فيه ولو مجازا
واما لم يكن نظيره لتقدم المتشخص النص في المعنى الجزئي فيقطع
عرق توهم ارادة المعلوم يقينا فيبقى ذكر المحسوس ههنا ضايعا كذا
قال المحشي وفيه نظر لان المتشخص وان كان نصا في المعنى الجزئي يعم
الجزئي الذهني والخارجي وحينئذ فيوجه هنا بنظير ما وجهت به
عبارة المطول بان يقال ذكر المشاهد بعد المتشخص لاخراج المعنى الجزئي

المراد بالمحشي السيد علي نور الدين الهروي رحمه الله تعالى

الذهني والمحسوس بغير حاسة البصر وذكر المحسوس بعد المشاهد
لاخراج المشاهد بعين البصيرة تامل قوله كلمة هذه الاضافة بيانية
قوله في اللغة هي الالفاظ الموضوعة من لغي بالكسر يلغى لغيا اذا لهج
بالكلام واصلها لغي او لغو والهاء عوض عن المحذوف انتهى زكريا
فالياء في لغي اصلية او منقلبة عن واو كرضي قوله ماحصلته
قال في الصحاح ما استفدته فان كان السين للطلب وهو المتبادر
كانت كعبارة الشارح في افادة انه لا بد في تسمية الحاصل للشخص فائدة
من كسب فنحو الالهام لا يسمى فائدة قوله من علم او مال او للتنويع
لا للشك او التشكيك اي ماحصلته من هذين النوعين اي مثلا
بدليل قوله من الفيد بمعنى استحداث المال او الخير اذ الخير شامل
لهما ولغيرهما وانما اقتصر عليهما لشرفهما قوله مشتق اي ذلك اللفظ
وفي نسخة مشتقة اي تلك الكلمة والحكم عليها بالاشتقاق بالنظر للاصل
والا فهي الآن اسم جامد لانها علم جنس على العبارات كسائر اسماء الكتب
ولذا يقال في قوله الآتي من فادته قوله من الفيد ظاهر انه
بالياء اي العين فقط وليس كذلك بل هو واوي ويائي ايضا فقد سمع
الفيد والفود كما في القاموس قوله بمعنى استحداث الاضافة
بيانية قوله والخير عطف عام على خاص وفي نسخة او وعليها
كتب الكردي حيث قال والعلم نوع من مطلق الخير فاو لمنع الخلو
او بمعنى الواو انتهى قوله وقيل اسم فاعل وربما يتوهم انها ليست
اسم فاعل على الاول وليس كذلك بل حذف من الاول لدلالة الثاني
كما حذف من الثاني لفظ مشتق لدلالة الاول ففيه من محسنات

البديع

قوله بكل مشار اليه محسوس كان عليه ان يزيد مشخص مشاهد كما ذكر قريبا فيراد بقوله محسوس اي بحاسة البصر تامل صح

المراد بالكردي العلامة الشيخ ملا الياس ابن ابراهيم الكوراني رحمه الله تعالى

البديع الاحتباك وهي على الاول بمعنى اسم المفعول اي محصلة
مستفادة وعلى الثاني اسم فاعل ايضا اي مصيبة الفؤاد قوله
من فادته اي من مصدره على مذهب البصريين او من نفسه
على مذهب الكوفيين قوله اذا اصبت فؤاده والمعنى هذه العبارة
مصيبة فؤاد المصنف وذهنه حيث تناهى فيه قبل الاداء و
مصيبة فؤاد السامع باعتبار ادائها او مصيبة فؤاد المعنى كناية
عن تمكنها منه وتناهيها في بيانه والفؤاد مرادف القلب على المشهور
كما قاله ابن الصلاح وقيل عين القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه
قوله وفي العرف اي عرف العلماء لا خصوص علماء الوضع كما قيل
لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم قوله من حيث هي ثمرته
هذه الحيثية كالتي بعدها للتقييد قوله على الاقدام في الصحاح
الاقدام الشجاعة انتهى والمراد هنا التقدم قوله وصدور
يحتمل نصبه عطفا على اسم ان ويحتمل رفعه بالابتداء والخبر محذوف
اي حاصل والجملة معطوفة على الجملة المضاف اليها حيث قوله
تسمى علة غائية وتسمى ايضا علة باعثة قوله فالفائدة تفريع
على التعاريف المفهومة من التقسيم قوله متحدان ان
قلت الاربعة متحدة لان مسماها واحد فما وجه فصل
الاولين من الاخيرين قلت المراد بالاتحاد التساوي في الماصدق
وان وجد الاختلاف في المفهوم وهو انما يتحقق بين الفائدة و
الغاية وبين الغرض والعلة الغائية واما كل من الاولين و
الاخيرين فلا لما سيأتي من ان بينهما العموم والخصوص المطلق

على الاول اسم فاعل لفظا لا معنى وعلى الثاني اسم فاعل لفظا ومعنى اه

وجره عطفا على الاقدام صح

اي لان الاشياء الاربعة

قوله وهو اي التساوي في الماصدق اه

اي فلا يتحقق التساوي بينهما

والى كون المراد بالاتحاد التساوي المذكور يشير قوله لان الحيثيتين
الخ لان التلازم المذكور لا يستلزم الاتحاد بالذات وانما يستلزم
المساواة فان قلت دعوى الاتحاد مشكلة بان المصلحة اذا
ظهرت قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل وليست على طرفه
فتتحقق الفائدة بدون الغاية اجيب بتحقق الطرفية
لان المراد بالفعل التي تكون على طرفه الفعل الذي ترتبت عليه
لا جميع الفعل الذي اراده الفاعل تامل قوله كما ان الخ انظر ما وجه
جعل ذلك اصلا مشبها به وجعل ما قبله من الفائدة والغاية
فرعا مشبها فان قيل وجهه وضوحه وظهوره باقامة الدليل
عليه في قول الشارح ودليل اعتبار الخ عورض بقول المحشي ما معنا
وانما خص الشارح دليل الحيثيتين الاخيرتين بالذكر دون
الاوليين لان دليل الاوليين واضح يعرف من معنى الفائدة و
الغاية اللغويين انتهى فهذا يقتضي ان دليل الاوليين واضح
ودليل الاخيرتين خفي لا يتضح الا بالبيان اللهم الا ان يقال خفاء الدليل
او وضوحه لا يقتضي خفاء المدلول او وضوحه على انه لا يسلم وضوح
دليل الاوليين وقول المحشي من معنى الفائدة والغاية اللغويين
ان اراد معناهما في كلام الشارح فممنوع لانه لم يذكر معنى الغاية اللغوي
تامل قوله ايضا تاكيد للكاف في كما واما قوله كذلك فلم يظهر لي
معناه لان مرجع اسم الاشارة ان كان الاتحاد الذاتي والاختلاف
الاعتباري المفهومين من متحدان ومختلفان لم يصح اذ الغرض
جعلهما متحدين بالذات لا مثل الاتحاد الخ اذ لا محصل له وان

كان

كان الفائدة والغاية لم يصح ايضا لاقتضائه عكس ما اقتضاه ما
قبله من جعل الفائدة والغاية مشبهين بما بعدهما فكان حق
التعبير ان يقول كالغرض والعلة الغائية بدل قوله كما ان الخ فتدبر
قوله لان الحيثيتين اي في كلا الموضعين من القسمين الاولين
والاخيرين هذا بيان الاتحاد الذاتي والاختلاف الاعتباري
وذلك لان اطلاق اسمين على مسمى واحد اما من جهة
واحدة او من جهتين متغايرتين متلازمتين او غير متلازمتين
فالاول الترادف كانسان وبشر والثاني الاتحاد الذاتي اي
التساوي في الماصدق مع الاختلاف في المفهوم كناطق
وضاحك والثالث العموم والخصوص المطلق كالفائدة
والغرض او من وجه كالحيوان والابيض قوله ودليل الخ
جواب سوال مقدر تقديره ان الحيثيتين اذا تلازمتا فما الدليل
على اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه فاجاب بقوله ودليل
الخ قوله كل حيثية اي من حيثيتي الغرض والعلة الغائية
اذ لم يذكر دليل الحيثيتين الاوليين ولعله راى خفاء دليل
الاخيرتين فاحتاج لبيانهما ولذا ذهب بعضهم الى ترادفهما حيث
قال الغرض ما يكون باعثا للفاعل على الاقدام على الفعل ويسمى
علة غائية وظهور دليل الاوليين وبيان دليلهما ان الفائدة
المحصلة والمستفادة مما سبق وذلك ثمرة ونتيجة وان الغاية
عند اخر الشيء واخر الشيء طرفه تامل قوله اضافهم خبر دليل
لا نائب فاعل اعتبرت والضمير لعلماء الوضع او لمطلق العلماء

قوله الى الفاعل حيث قالوا غرض الفاعل كذا قوله دون الفعل
قال السيد الشريف قدس سره دون في الاصل ادنى مكانٍ من الشيء
يقال هذا دونه اي احط منه قليلا ثم استعير لتفاوت الاحوال
والرتب يقال بكر دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في
في كل تجاوز وتخطي حكم الى آخر انتهى والمراد هنا الاخير اي حالة
كون تلك الاضافة متجاوزةَ الفعل ومتخطئةً له وقد تاتي
للتعليل كما في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون دينه فهو
شهيد اي لاجل دينه قوله والعلة الغائية بالعكس مبتدا
وخبر والجملة حالية او العلة معطوفة على الغرض وبالعكس متعلق
بحال محذوفة اي واضافهم العلة الغائية حالة كونها ملتبسة
بعكس الغرض اي اضافوها الى الفعل دون الفاعل حيث قالوا
علة الفعل كذا لكن قد يقال هذا الدليل انما يقتضي تسمية المصلحة
الباعثة للفاعل على الاقدام على الفعل علةً فقط لا علةً غائية
فالوصف بغائية ماخوذ من خارج تامل قوله فالاولان قال
المحشي الفاء تفسيرية هو بمعنى قول غيره الفاء الفصيحة لانها
مُفسِّرة لشرط مقدر ومفصحة عنه اي اذا عرفت النسبة بين الاولين
والنسبة بين الاخيرين واردت النسبة بين الاولين والاخيرين
فالاولان الخ قوله مطلقا اي عموما مطلقا لا يقال بل بينهما العموم
والخصوص الوجهي اذ قد يوجد الاخيران بدون الاولين ايضا في
صورة الفعل لاجل شيء مع عدم ترتبه كان حفر لاجل تحصيل ماء فلم يحصل
ماء ولا غيره لانا نقول مورد القسمة في هذه الاقسام ما حصل من الفعل بالفعل

انتهى

انتهى كردي واقول هذا السوال غير متوجه وغير صحيح حتى
لا يحتاج الى الجواب فليتنبه ما قيل تامل قوله اذ ربما يترتب على
الفعل فائدة او غاية لان المدعى عموم الاولين وانما تركها للتلازم
بينهما كما سبق وكذا يقال في حذف العلة الغائية قوله واما حمل
الخ عطف على مقدر اي اما الاشارة بهذه الى العبارات فمجاز او التقدير
اما حال الطرفين فقد عرف واما حمل الخ قوله على ما اي عبارات
ذهنية او العبارات الذهنية التي اشير الخ قوله فحقيقة لغة و
عرفا اي من جهة المعنى اللغوي والمعنى العرفي لان ذلك يقال له
حقيقة لغوية او عرفية لان الحقيقة في الحمل لا تسمى بذلك وانما
تسمى عقلية وكذا يقال في المجاز بخلافهما في المفرد فانهما يسميان
بما ذكر كما هو مقرر في فن البيان قوله في انفسها اي بسبب ذاتها
لا بسبب ملاحظة معانيها قوله اما باعتبار اللغة فظاهر بيانه
على اشتقاق الفائدة من الفيد ان العبارات الذهنية علم محصل
وعلم مستحدث وجعل العبارات علما مبني على تعريفه بالصورة
الحاصلة في الذهن وهو المختار فيكون من مقولة الكيف اما على
تعريفه بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء فيكون
انفعالا وعليه فهو غير محصل ومستحدث وعلى اخذها من
فادته بمعنى اصبت فؤاده انها مصيبة الفؤاد على ما سبق
قوله فلانها اي العبارات الذهنية مصلحة تترتب الخ قال
شيخنا التمرسي فيه نظر لان العبارات الذهنية لا حروف
لها حتى تصح او تخرج عن مخارجها انتهى قلت قد يدعى

ان لها حروفا وكلمات ذهنية اذ تسليم قيام العبارات بالذهن
يقضي بقيام ما تركبت منه به والمراد بتصحيحها ترتيبها في الذهن
على وجه لو ظهر في اللفظ لافاد و رايت لبعض الفضلاء توجيها
لقوله واخراجها الخ حيث قال والمراد باخراجها عن محالها استخراجها
من المخيلة الى الحافظة ومن الحافظة الى العقل اذ الامر المشعور به
اذا تعقل يقال له خارجي بمعنى انه خارج عن المشاعر الباطنة كالحافظة
الى القوى المدركة كما نبه السيد على نظيره في حاشية شرح الشمسية
انتهى قوله ويجوز عطف على قوله فحقيقة عطف جملة فعلية
على اسمية اي ان اريد بالفائدة المعاني وحينئذ يكون في الكلام
مجازان مجاز في النسبة حيث اسند الفائدة التي اريد بها المعاني
الى اسم الاشارة المراد منه العبارات الذهنية من اسناد المدلول
للدال ومجاز في الطرف من حيث اطلاق اسم الاشارة على غير
المحسوس المشاهد وهو العبارات الذهنية كما سلف وحينئذ
من اسناد الدال للمدلول صح
فكان عليه ان يختار في المشار اليه بهذه ما اختاره غيره من انه
المعاني لا العبارات ليكون المجاز في الطرف فقط اللهم الا ان يقال
نبه بذلك على ان الفائدة تحمل على العبارات حقيقة لغة وعرفا
كما صرح به انتهى محشي مع ايضاح فان قلت على هذا في الكلام
ثلاث مجازات لا اثنان لان اطلاق الفائدة على المعاني المخصوصة
من اطلاق الكلي على بعض جزئياته وقد صرح الشارح قبيل المقدمة
بان ذلك مجاز قلت ذلك غير متعين لجواز كونه حقيقة باعتبار
تحقق الماهية فيه وان كان اطلاق لفظ الكلي عليه باعتبار خصوصه

وتشخصه مجازا وعليه يحمل كلام الشارح فيما سبق والى هذا التفصيل
ذهب السعد ومن تبعه ونقل الغنيمي عن الكمال بن الهمام ان اطلاق
الكلي على الجزئي حقيقة مطلقا وان هذا التفصيل غلط نشأ من ظن
ان اللام من له في تعريف الحقيقة بقولهم اللفظ المستعمل فيما وضع له
صلة وضع انتهى اي وليس كذلك بل هي لام التعليل ولا شك ان الكلي
انما وضع لاجل ان يستعمل في جزئي قال الكمال وهذا مذهب المتقدمين
لا يعرفون خلافه قوله ان يكون اي الحمل والمراد به الاسناد فيصير
المعنى ويجوز ان يكون الاسناد مجازا في الاسناد ولا محصل له و
يجاب بان الاسناد جزء علم فكانه قال ويجوز ان يكون الحمل
مسمى بهذا الاسم وهو المجاز في الاسناد قوله مجازا في الاسناد و
يسمى مجازا عقليا ومجازا حكميا واسنادا مجازيا فان قلت هذا
المجاز عند صاحب التلخيص خاص باسناد الفعل او معناه الى ملابس
له غير ما هو له والمسند لاسم الاشارة هنا ليس فعلا ولا في معنى
الفعل بل علم جنس كما تقدم قلت هو في معنى الفعل بالنظر للاصل
لانه اسم فاعل في الاصل قوله باعتبار الخ وذلك لان من وقف عليها
اذا استحضرها ولاحظها ترتب له على ذلك ثمرة ومصلحة هي الوقوف على
المعاني التي تضمنتها قوله او حال اي من فائدة لانها علم جنس فهي
معرفة والجمل بعد المعارف احوال او من اسم الاشارة بناء على صحة مجي الحال
من المبتدا او من الضمير في فائدة بالنظر لاصلها كما ان جعلها صفة لها
بالنظر لاصلها والا فهي الان معرفة لا تتحمل ضميرا والجمل انما تكون
صفات بعد النكرات قوله والمراد الخ جواب عما عساه يقال ان المقدمة

... فالاحتمالات اربعة وكلام الشارح على التوزيع ...

واحوينها عين الفائدة فيلزم اشتمال الشيء على نفسه قوله
اشتمال الكل على الاجزاء اي على واحد من الاجزاء لا على جملتها
لئلا يعود المحذور وما ذكره مبني على ما صدّر به من ان المراد
بالفائدة العبارات الذهنية اما على ما نبّه عليه بقوله ويجوز
ان يكون مجازا الخ من ان الفائدة اسم للمعاني فكذلك ان اريد بالمقدمة
واحوينها المعاني ايضا فان اريد بها العبارات كان المراد انها تشتمل
عليها اشتمال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعاني بالعبارات
بحيث لا يعتبر بها حشو وان اريد عكس ذلك كان من اشتمال الدال
على مدلوله قوله وجه الترتيب يريد به وجه ضبط الرسالة على
الترتيب الذي اوما اليه في مقام الاجمال وبنى وجه الضبط
على النسخة التي لم يوجد فيها وتنبيه بناء على انها ليست بصحيحة
عنده كما يشير اليه ونحن نعوّل عليه انتهى محشي فقوله يريد به الخ
اشارة الى اعتراض على الشارح بان بيانه ليس للترتيب فقط بل له
وللحصر حيث قال فيه اذ الخارج عنها لا يذكر فيها فكان على الشارح
ان يقول وجه الضبط الخ وقوله على الترتيب الذي اوما اليه
الخ اشارة الى ان المراد الترتيب في الذكر لا الترتيب المستفاد
بالاداة وقوله نعوّل عليه اي نعترض عليه في عدم تصحيح هذه
النسخة وقد اشار المحشي الى صحتها بقوله بعد واقول عملا الخ
قوله ان ما يذكر فان قلت هذا يصدق على بعض كل من الثلاثة
فان بعض التقسيم يذكر في هذه الرسالة لافادة المقصود وبعض كل
من الآخرين يذكر لافادة ما يتعلق بالمقصود وحينئذ فلا ... مستقيم

قوله

هو اشتمال الشيء على نفسه اه

اي من تقديم المقدمة ثم التقسيم ثم الخاتمة اه

قوله فان كان الاول فهو التقسيم لان بعض التقسيم ليس هو التقسيم
وكذا يقال في الآخرين ولذا قال في شرحه الكبير لان ما يذكر ويعد
جزءا براسه ويعنون عنه باسم فزاد ما ذكر لاخراج بعض كل فانه
لم يعد جزءا براسه ولم يعنون عنه باسم ويمكن الجواب عن الشارح
بان قوله لافادة المقصود او لافادة ما يتعلق به معناه لافادة جميع
المقصود ولافادة جميع ما يتعلق به يعني بالنسبة لهذا المولف فلا
يرد ما ذكر قوله في هذه الرسالة الملائم للمتن الفائدة وقد سبق
الاعتذار عنه قوله اما ان يكون اي ذو ان يكون لان العبارات
ليست الكون المذكور وانما هو صفة لها او كذا يقال في نظيره على
انه لا حاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمصدر
المؤول فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون الثاني تامل
قوله لافادة المقصود من اضافة المصدر لمفعوله اي مقصود
المصنف من الرسالة من بيان اوضاع الموصولات واسماء الاشارة
والضمائر والحروف والفعل ومعانيها والنسبة اليها انتهى كردي
نقلا عن الفاضل الايراني قوله فهو التقسيم جعل التقسيم مقصودا
لان المقصود من الرسالة تحقيق معنى الحرف وغيره وهو لا
يتحقق الا فيه انتهى كردي قوله من حيث الاعانة اي من اجل
فالحيثية للتعليل وفي بمعنى على اذ الاعانة والاستعانة وما تصرف
منها انما تتعدى للمستعان عليه بعلى قال تعالى واعانه عليه
قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون قوله على وجه
البصيرة فيه على وفيه متعلقان بالشروع قوله اما من قدم

الشارح

قوله من حيث الاعانة اي لا من حيث التبرك كالبسملة اه

استظهر شيخنا انها للتقييد اه

استظهر شيخنا ان الثاني وهو فيه متعلق بقوله البصيرة بمعنى التبصر اه

وقد فسرت البصيرة بمعرفة الحق بالدليل وهو المناسب هنا قوله فهو المقدمة

اللازم اي ماخوذة منه وهو المختار قال حفيد السعد وانما
اختاروا اخذها من قدّم اللازم دون المتعدي لان الظاهر
ان تضاف الصفة المتعدية الى المفعول كمقدمة المشتغل بها
لا الى ما له نوع تعلق كالكتاب لان المقدم في الحقيقة الطائفة
لا الكتاب انتهى اي فكان يقال مقدمة النفس ان كان المراد انها
تقدم نفسها او مقدمة الغير ان كان المراد انها تقدم غيرها وعلى
اخذها من ذلك يكون بكسر الدال لا غير وعلى اخذها من المتعدي
يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره او مستحقة
لما اشتملت عليه من الفوائد ان يقدمها الغير لكن ذكر ابن الحق ان الفتح
قليل ولعله لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات فتامل واعلم
ان المقدمة في الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الاسمية فاما ان
تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم تنقل منها على وجه الحقيقة
او المجاز الى اسم اول كل شيء ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب
ومقدمة العلم واما ان تنقل من الوصفية الى اسم اول كل شيء ويتعين
المراد بالاضافة كالجيش والكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب
او العلم بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة انتهى حفيد السعد وبذلك
تعلم ان التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بمعنى ان اللفظ لما
صار اسما بغلبة الاستعمال بعد ان كان وصفا وصارت اسميته
فرع وصفيته جعلت التاء علامة لهذه الفرعية قوله بمعنى تقدم
وقد جاء التفعيل بمعنى التفعل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقدموا
اي لا تتقدموا وقوله بفاحشة مبينة اي متبينة والمراد بتقدم

اللازم

اي كهذا اللفظ

١٦

اللازم الذي هو مطاوع قدّم والا فقد يكون متعديا كما في زيد
تقدمه عمرو قوله عبارة اي معبر بها عما اي معان وذكر الضمير
في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها الشروع كتعريفه
وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل
المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع بها فيه والنسبة بين المقدمتين التباين كما هو
ظاهر قوله والمناسبة ظاهرة اي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
لتقدمها اي المعاني المدلولة لما وقوله في الذكر بضم الذال بمعنى التذكر
والتعقل او بالكسر بمعنى التعبير اي بدالها وهذا توجيه للمناسبة
بين المعنيين على اخذها من اللازم قوله او لتقديمها الطالب الخ
توجيه للمناسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكسورة الدال اما على
اخذها منه مفتوحة فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره
لعله نظرا لما تقدم من قلته وايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات
قوله بالذات او بالواسطة متعلقان بتقديم وتقدمها بالذات ان
كانت اسما للمعاني وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ قوله كان
الاولى حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة بين
المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي ليس الا المعاني
كما علمت تامل قوله والمراد الخ اشارة الى ان ما ذكر من المعنيين اللغوي
والاصطلاحي عام والمراد هنا خاص وتوهم المحشي ان المقدمة هنا مقدمة
علم فاورد عليه ان التقسيم ليس علما وانما هو مقدمة علم لانه من مبادي
علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة

اي لكل مقدمة لا بقيد كونها هنا اه

اي مفهوم المقدمة اصطلاحا اه

اي وسببه كونه من مبادي علم العربية

اللازم اي ماخوذة منه وهو المختار قال حفيد السعد وانما
اختاروا اخذها من قدم اللازم دون المتعدي لان الظاهر
ان تضاف الصفة المتعدية الى المفعول كمقدمة المشتغل بها
لا الى ماله نوع تعلق كالكتاب لان المقدم في الحقيقة الطائفة
لا الكتاب انتهى اي فكان يقال مقدمة النفس ان كان المراد انها
تقدم نفسها او مقدمة الغير ان كان المراد انها تقدم غيرها وعلى
اخذها من ذلك تكون بكسر الدال لا غير وعلى اخذها من المتعدي
يصح كسر الدال وفتحها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره او مستحقة
لما اشتملت عليه من الفوايد ان يقدمها الغير لكن ذكر ابن الحق ان الفتح
قليل ولعله لايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات فتامل واعلم
ان المقدمة في الاصل صفة بلا نزاع ثم نقلت الى الاسمية فاما ان
تجعل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم تنقل منها على وجه الحقيقة
او المجاز الى اسم اول كل شي ويتعين المراد بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب
ومقدمة العلم واما ان تنقل من الوصفية الى اسم اول كل شي ويتعين
المراد بالاضافة كالجيش والكتاب فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب
او العلم بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة انتهى حفيد السعد وبذلك
تعلم ان التاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية بمعنى ان اللفظ لما
صار اسما بغلبة الاستعمال بعد اذ كان وصفا وصارت اسميته
فرع وصفيته جعلت التاء علامة لهذه الفرعية قوله بمعنى تقدم
وقد جاء التفعيل بمعنى التفعل في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقدموا
اي لا تتقدموا وقوله بفاحشة مبينة اي متبينة والمراد بتقدم

اللازم

١٦

اللازم الذي هو مطاوع قدّم والا فقد يكون متعديا كما في زيد
تقدمه عمرو قوله عبارة اي معبرا بها عما اي معان وذكر الضمير
في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها الشروع كتعريفه
وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل
المراد مقدمة الكتاب وهي اسم لطائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع بها فيه والنسبة بين المقدمتين التباين كما هو
ظاهر قوله والمناسبة ظاهرة اي بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
لتقدمها اي المعاني المدلولة لما وقوله في الذكر بضم الذال بمعنى التذكر
والتعقل او بالكسر بمعنى التعبير اي بدالها وهذا توجيه للمناسبة
بين المعنيين على اخذها من اللازم قوله او لتقديمها الطالب الخ
توجيه للمناسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكسورة الدال اما على
اخذها منه مفتوحتها فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكره
لعله نظرا لما تقدم من قلته وايهامه عدم استحقاقها التقدم بالذات
قوله بالذات او بالواسطة متعلقان بتقديم وتقديمها بالذات ان
كانت اسما للمعاني وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ قوله كان
الاولى حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة بين
المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي ليس الا المعاني
كما علمت تامل قوله والمراد الخ اشارة الى ان ما ذكر من المعنيين اللغوي
والاصطلاحي عام والمراد هنا خاص وتوهم المحشي ان المقدمة هنا مقدمة
علم فاورد عليه ان التقسيم ليس علما وانما هو مقدمة علم لانه من مبادي
علم العربية وذلك لان معرفة المفهومات الاصطلاحية المذكورة

فيه لكون وضع اسم الاشارة عاما والموضوع له خاص يستعان به على
معاني جملة من الالفاظ هي مبادي علم العربية لكون هذا المفرد المذكر
وقد يجاب بان المقصود وان كان مقدمة علم لتوقف الشروع عليه
هو علم في نفسه ايضا كما قالوا بنظيره في المنطق على انك قد علمت مما تقدم
ان المقدمة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم فتامل **قوله** المعاني المخصوصة
او العبارات المعينة وصف المعاني بالمخصوصة والعبارات
بالمعينة تفنن والمناسب لما ذكره اولا من جعل المشار اليه بهذه العبارات
الذهنية ان يكون المراد بالمقدمة هنا التي هي جزء ذلك المشار اليه تلك
العبارات فقط ولعله اشار بهذا الترديد الى ان المشار اليه بهذه لا يتعين
حمله على العبارات الذهنية بل يجوز ان يراد به المعاني ايضا فيكون
ما ذكره اولا مبنيا على الرجحان لا على التعيين او اشار بالترديد الى
ما ذكره ثانيا من انه يجوز ان يراد بالفائدة المعاني ويكون الحمل
اسنادا مجازيا **قوله** من قبيل لم يظهر لاقامة معنى ولذا حذفه
من المقابل **قوله** اطلاق الكلي اي اسمه على بعض جزئياته اي ان اريد
بها هنا المعاني المخصوصة لاستعمال ما هو موضوع لمطلق في بعضها
قوله او من اطلاق اسم المدلول اي ان اريد بها العبارات المعينة
لاستعمال ما هو موضوع لمطلق المعاني في عبارات مخصوصة فالمراد
بالبعض العبارات المعينة وبها مطلق العبارات الدالة على مطلق
المعاني المذكورة والضمير في دل لما وفي عليه للمدلول وكتب بعض
الافاضل ما نصه قوله على بعض جزئياته اي على تقدير ان يراد
بكل من مطلق المقدمة والمقدمة هنا المعاني او العبارات

وقوله

قوله هي مبادي جملة اسمية خبر ان واسمها معرفة اي لان معرفة المفهومات الخ هي مبادي الخ و قوله كون هذا الخ تنظير لقوله لكون وضع الخ اه

قوله اسم المدلول المراد بالمدلول المعاني واسمه المقدمة انتهى تقرير

نايب فاعل يراد

١١٧

وقوله من اطلاق اسم المدلول اي على تقدير ان يراد بمطلقها المعاني
وبمخصوصها العبارات ولم يتعرض الشارح لاحتمال ان يراد بمطلقها
العبارات وبمخصوصها المعاني وبالقياس على عكسه يكون من اطلاق
اسم الدال على بعض مدلوله فالصور المحتملة اربعة حاصلة من ضرب
احتمالي مطلق المقدمة في احتمالي مخصوصها **قوله** فهو سهو خبر ما
وقرنه بالفاء لمشابهة الموصول لاسم الشرط في العموم وفي الحكم عليه بالسهو
تجوز اذ الواقع المذكور ناشئ عن السهو لا نفسه فتامل **قوله** من قلم
الكاتب نسب السهو للقلم الذي لا شعور له مبالغة في بطلان ما وقع
في بعض النسخ اي انه لظهور بطلانه لا ينبغي ان يقع من عاقل
ولو على سبيل السهو بل لا ينبغي ان يصدر من غير العاقل الاعلى
سبيل السهو فقول المحشي نسب السهو الى طغيان القلم فيه
نوع تساهل هذا وحكمه على ما وقع بالسهو ممنوع بمنع دليله و
هو قوله اذ التنبيه الخ وحاصل المنع ان كون التنبيه من
المقدمة لا يمنع عده جزءا مستقلا تابعا لها اذ عده منها من حيث
انضمامه لكونه مذكورا فيها بالقوة وعده جزءا مستقلا من حيث
الالفاظ المخصوصة كالخاتمة بالنسبة للتقسيم فقد صرح الشارح
فيما سياتي بانها معلومة من التقسيم فان **قلت** كان عليه حينئذ
ان يعيده معرفة كالخاتمة **اجيب** بان متبوعه وهو المقدمة
لما كان غير معتبر قصدا بخلاف متبوع الخاتمة انحطت رتبته عنها
فاعيد نكرة على خلاف اصل استعمال المعاد فترك هذا الاصل
فيه للاشعار بهذه النكتة وهي انحطاط رتبته كما افاده المحشي

قوله من حيث متعلق بمحذوف خبر عد اي كائن من حيث وكذا يقال في قوله بعد من حيث اه

قوله مبتدأ لم يتعرض لجعلها مفعول فعل محذوف اي اقرأ
مثلا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربية قوله
هذا الذي نشرع فيه اي من الاحكام وما يتعلق بها ان اريد
بالمقدمة المعاني او الالفاظ الدالة عليها اي الاحكام ان اريد بها
الالفاظ والعبارات انتهى محشي ويصح ان يراد بهذا الذي نشرع فيه
الاحكام وما يتعلق بها مع ارادة العبارات من المقدمة والعكس و
عليهما فالحمل اسناد مجازي من اسناد المدلول للدال او العكس و
انما قصر المحشي البيان على ما ذكره ليكون الحمل حقيقيا والمراد بما
يتعلق بالاحكام البيان للوضع العام للخاص بقوله وذلك بان
يعقل الخ والتمثيل بقوله وذلك مثل اسم الاشارة تدبر قوله فغير
مناسب الخ اي لان المقدمة ترجمة وما بعد التراجم احكام مقصودة
في انفسها فلا يناسب جعلها خبرا عن شيء تابعة له اولا لان
ما بعدها قد يطول فيسأم انتظار تمام الفائدة واما ما ذكره
المحشي في توجيه عدم المناسبة فغير ظاهر ومحصله ان المدعي
حينئذ يكون خصوص العبارات دون المعاني وهذا وان كان
صحيحا في نفسه لا يستقيم هنا لانه يلزم عليه ان لا تكون المقدمة
مستعانا بها ولا التقسيم مستعانا عليه واللازم باطل فكذا الملزوم
وحينئذ فالاولى ان يقول الشارح فخطأ بدل فغير مناسب
ووجه عدم ظهور ما ذكره انا لا نسلم ان العصام المحوج لجعل هذه
العبارات خبرا يريد بها خصوص العبارات بل يريدها من حيث
دلالتها على المعاني ولا يقدح في صحة كونها المعاني مستفادة

قوله ان اريد بالمقدمة المعاني اي وعليه فتكون المقدمة مقدمة علم وقوله ثانيا ان اريد بها الالفاظ الخ اي وعليه فتكون المقدمة مقدمة كتاب اه

وشأن التراجم انقطاعها عما بعدها

قوله ان المدعي الاولى التعبير بدله بالمقصود فيقول ان المقصود اه

قوله فالاولى كان عليه ان يقول بدله فيجب او فيتعين كما نبه عليه الاستاذ اه

اي في كونه يريدها من حيث
دلالتها على المعاني اه

بطريق

بطريق التبع لان المقدمة هنا مقدمة كتاب ومدلولها الالفاظ
والمعنى تبع فتشنيع المحشي عليه ليس في محله وعلى تسليم ما
ذكره انما لم يقل فخطأ لامكان التصحيح بتقدير مضاف اي
معاني اللفظ على انه على ما زعم كان الظاهر ان يقول فالواجب
بدل قوله فالاولى تامل قوله باعتبار خصوص الخ اي لا
باعتبار افراده وتركيبه ولا باعتبار اسميته وقسيميها قوله
وتعقل اي وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك اي عموما
وخصوصا قوله بدأ في المقدمة الخ اورد عليه ان التقسيم
المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واجيب
بان المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم
بعضها وحينئذ فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل قوله
بذلك الاعتبار اي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص
الموضوع له وعمومه وفيه انه لم يذكر في ابتداء المقدمة الا قسمين
كما سيأتي للشارح معتذرا عنه في ترك القسمين الاخيرين فكيف
ينسب للمصنف هنا انه بدأ في المقدمة بالاقسام الاربعة ويجاب
بان المراد بمجموع تقسيم اللفظ الخ تامل قوله اعلم ان اللفظ الخ
كان عليه ان يبين معنى الوضع لغة واصطلاحا ايضا قال العصام
الوضع لغة جعل الشيء في حيز واصطلاحا مشترك بين معنيين
احدهما تعيين الشيء بازاء المعنى وعلى هذا فالمجاز موضوع
لمعناه المجازي وثانيهما تعيين الشيء بازاء معناه للدلالة
عليه بنفسه وعلى هذا لا وضع للمجاز فان تعيينه للدلالة

المراد بالشيء في المعنيين اللفظ كما هو معلوم من مراجعة

عليه بقرينة كما افاده العلامة التفتازاني وعلى ما ذهب
اليه الجامي من عدم اختصاص الوضع باللفظ يعرف بانه تعيين
الشيء بازاء المعنى بحيث يفهم منه اذا اطلق او احس فزاد القيد
الاخير ليشمل الخطوط ونحوها تامل قوله بمعنى الرمي الاضافة
بيانية والمراد مطلق الرمي كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن خص الخ
قال المعتصم بلطف الحق هو الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما
قد يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في
الاساس انتهى كلامه اقول يفهم مما ذكر في الصحاح خلافه
حيث قال فيه قولهم بل هي اسمح من لافظة يقال هي العنز و
يقال هي الرحى ويقال البحر لانه يلفظ بالعنبر والجواهر انتهى ولا
يخفى ان هذه الاحتمالات تفيد ان اللفظ عندهم مطلق الرمي
لا الرمي من الفم انتهى محشي وفيه ان قوله لكن خص الخ لا يدل
على مدعاه لانه خص بشيء مخصوص صدر من الفم وهو الصوت
المعتمد على المخرج وهذا لا يمنع تخصيص الاول بكونه من الفم
مع عمومه لشموله للصوت المذكور ورمي النواة منه ونحو ذلك
وان قوله ولا يخفى الخ غير ظاهر لان صاحب الصحاح لا يميز الحقيقة
من المجاز فيحتمل ان قوله ويقال هي الرحى الخ اي مجازا واما
صاحب الاساس فقد وضعه لان يميز بين الحقيقة والمجاز للتمييز
وقوله وهي العنز اي لانها عند حلبها تلفظ جرتها كثيرا وخارجا
بالحلب وقوله ويقال البحر ويقال ايضا هي الديك وعليهما
تكون التاء للمبالغة قوله فهو بمعنى المفعول هذا لا يتسبب

قوله يعرف بانه تعيين الشيء الخ ومثله قول السيد المحققين جعل الشيء بازاء شيء اخر بحيث اذا فهم الشيء الاول فهم الشيء الثاني انتهى اه

قوله هي الديك اي لانه يلفظ ما يسهم عند النزو على الانثى ويتكرر منه النزو كثيرا

على كون اللفظ بمعنى الرمي ولا يصح ان يراد فهو المرمي لانه الذي نقل عنه
في اصل اللغة لم ينقل عن معناه المصدري اتفاقا فكان على
الشارح ان يفرعه على احد المعنيين الآتيين واياك ان
تغتر بما وقع للمحلي في شرح الازهرية فانه نقل عبارة الشارح
وابقاها على ظاهرها واستظهر على ذلك بنقل عبارات عن الرضي
وغيره لا تابى ما ذكرناه عند التامل الصادق قوله فيتناول الخ
تفريع على كون اللفظ في اصل اللغة بمعنى الرمي فالضمير فيه عائد
على اللفظ في اصل اللغة وقوله ما اي رميا او المرمي الذي
لم يكن صوتا وحرفا وكان الظاهر حذف قوله وحرفا او تقديمه
لان الصوت اعم وذكر الخاص بعد العام يحتاج لنكتة وقوله ومنها
حرفا اي سبب حرف اذ الحرف ليس نفس الرمي قوله مهملا الخ حال
او خبر لكان المحذوفة مع اسمها قوله صادرا من الفم كان
الاولى حذفه لانه مكرر مع ما قبله اذ الشق الاول هو الثاني
من الترديد الاول والثاني هو الاول منه تامل قوله لكن
استدراك على ما يتوهم من استمرار معنى اللفظ في اصل اللغة قوله
خص اي بعد التجوز فيه بجعله بمعنى اسم المفعول او قبله قولان
في الجامي وفي بعض النسخ ثانيا والظاهر حذفه لاقتضائه
انه خص اولا في عرف اللغة بشيء اخر وان صح جعله ظرفا اي
في زمن ثان قوله بما هو الخ هذا مع قوله الآتي وهذا المعنى
اعم يقتضي انه منقول ايضا الى اسم المفعول لانه بترتب
ما بالصوت المعتمد على المخرج لا بالرمي وحينئذ

فالواقع من اللغويين النقل والتخصيص وهو مذهب شيخ
المحققين حيث قال اللفظ في اصل اللغة مصدر ثم استعمل
بمعنى الملفوظ كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه
ان اريد انه استعمل حقيقة وان الملفوظ من خصوص الحروف
كما هو المتبادر وذهب سيد المحققين الى ان اللفظ في اصل
اللغة الرمي ثم استعمل في الرمي من الفم والمعنيان
مصدريان فافاد ان اللفظ في اللغة لم ينقل عنه الى
الملفوظ بل هو باق على معناه المصدري وكلام الشارح
لا يتمشى عليه فانه يقضي بالتباين لا الاعمية التي ادعاها
الشارح لان الفعل غير المفعول قوله صادر من الفم اي على
بالفعل من فم الانسان او غيره لا مطلقا بان يكون المراد ما من
شانه لانه اصطلاح نحوي كما سياتي قوله فلا يقال الخ متفرع على
كلا المعنيين السابقين اما على عرفها فظاهر واما على اصلها فلايهام
ارادة عرفها الذي هو بعض متعلقات معنى اللفظ في اصلها تامل
اي لا يجوز ان يقال في لفظة من الفاظ القران او غيره من
الكتب المنزلة والاحاديث القدسية التي خلقها الله
لفظة الله لانها وان اضيفت اليه خلقا لم تنسب اليه
لايهامها الجارحة وهو منزه عنها وعلى قياسه المنعمن اسناد
الكلمة لله لكن لما ورد الاذن الشرعي باطلاقها جاز لنا ذلك
اذ محل امتناع اللفظ الموهم ما لم يرد قال المحشي والحق ان عدم
قول لفظة الله لعدم الاذن الشرعي اذ اسماء الله تعالى توقيفية والاقطاع

الكلمة لا باعتبار اشتمالها على اللفظ فيطلق اللفظ كذلك ولم
يطلق اصلا انتهى قال العلامة الخلوتي على قوله اذ اسماء الخ هذا
الدليل اخص من المدعى فكان الانسب ان يقول اذ لا ينسب
اليه الا ما اذن الشارع فيه والا فما هنا ليس من قبيل الاسماء قوله
وفي اصطلاح النحاة عطف على قوله في الاصل لا على قوله في عرف
اللغة والا لقال بما من شانه بادخال الباء على ما فتامل فيه
انه لو اتى بالباء لصح وليس بظاهر لان لكن خص الخ مسلط
عليه فيقتضي انه كان عاما كذلك عند النحاة ثم خص و
ليس كذلك فلا يصح عطفه اصلا قوله من الحروف قال
المحشي الاولى ان يقول من الحرف بلفظ المفرد انتهى وفيه نظر
اذ قوله من الحروف لا يلائم قوله او اكثر وان لائم قوله واحدا
فان صححه بجعل ال في الحرف للجنس قلنا لفظ الحروف كذلك هذا
وكان الاولى للشارح ان يقول من حرف واحد او اكثر لان التعبير
بالجمع لا يلائم قوله واحدا فان اراد ان ال في الحروف جنسية
فتبطل معنى الجمعية بقرينة قوله واحدا كان او اكثر قيل
عليه ان الاتيان بلفظ الجمع وارادة ابطاله مع الغنية عنه
بالتعبير المذكور تعسف تامل قوله او تجري الخ عطف على من
شانه كما قال الكردي وابو البقاء اي ليس من شانه ان يصدر
من الفم لكن تجري عليه احكام ما يصدر من الفم وعطفه على
يصدر خلاف الاولى اذ يصير المعنى او من شانه ان تجري الخ فيوهم
عدم جريان الاحكام بالفعل وليس كذلك قوله فيندرج

فيه اي في تعريف اللفظ في اصطلاح النحاة **قوله** حينئذ اي حين اعتبار ما من شانه ان يصدر من الفم وفي كلامه نشر على ترتيب اللف **قوله** كلمات الله قال بعض الافاضل ما معناه ان اراد بكلمات الله كلامه القديم القائم بذاته فليس لفظا وان اراد به حروفا قايمة بذاته منزهة عن الترتيب والحدوث والزوال فهو قول ضعيف وان جرى عليه صاحب المواقف وقال انه حقيق بالاعتماد ولو سلم فليس من شانه ان يصدر من الفم وان اراد القرآن ونحوه فهي صادرة من الفم بالفعل ويبعد ان يكون لاحظها قبل تكلمنا بها لان ساير الالفاظ كذلك او حال نزول جبريل بها لانها حينئذ ليست صادرة من الفم بل من شانها الصدور منه لانها قد صارت تصدر من الفم بالفعل فاي حاجة داعية الى اعتبار حال النزول واختار بعض مشايخنا ان المراد الفاظ القرآن واجاب عما سبق بان ما من شانه الصدور لا ينافي الصدور بالفعل لكن اعتبار ما من شانه حينئذ يصير ضايعا بالنسبة لما ذكرنا تامل **قوله** وكذا الضماير الخ اي وما حذف من مبتدا او خبر او نعت الى غير ذلك وليس الغرض من قوله يجب استتارها الاحتراز عن جايز الاستتار لانه معلوم بالاولى او هو جار على القول بوجوب الاستتار في الضماير كلها وظاهره انها الفاظ حقيقة وفي شرح الكافية وحواشيه التصريح بانها في حكم الالفاظ وليست الفاظا حقيقة

ثم رايت لبعض المحققين اختار ان المراد الكلام النفسي و اجاب عن كونه ليس من شانه الصدور من الفم بتقدير مضاف اي شان نوعه وهو كلام اي نوع لغوي لا منطقي ورتب على ذلك عدم الاحتياج لقول الشارح او يجري الخ لادخال ما ذكره من الضماير لانه داخل بما دخل به كلمات الله على ان النحاة صرحوا بان الضماير ليست الفاظا كما ياتي قريبا فلا يصح ادخالها فيه رحـ

اي وعليه لم تخرج الى المجاز بل بقينا في الحقيقة المقابلة للمجاز تامله

وان

وان كانت كلمات حقيقة قالوا فكل لفظة كلمة وليس كل كلمة لفظة فليحرر انتهى كردي **قوله** وهذا المعنى اي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة اعم مطلقا من المعنى الاول اي الاول الاضافي وهو معناه في عرف اللغة لان بينه وبين الاول الحقيقي الذي هو معناه في اصل اللغة التباين وذكر ابو البقا ان معنى اللفظ في اصل اللغة اعم من معنييه باعتبار عرفها واصطلاح النحاة اما كونه اعم من الاول فظاهر على مذهب السيد المتقدم لا على مذهب الشارح اذ بينهما التباين كما هو ظاهر واما كونه اعم من الثاني فغير صحيح لما عرفت **قوله** وهو اي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة لا يقال اللفظ في اصطلاحهم يشمل المهمل مع انه لا تصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله قد يوضع والمهملات لا وضع لها لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير المهمل فتامل **قوله** اما للجنس قال ابو البقا هكذا في النسخ التي رايناها والظاهر ان لفظة اما وقعت سهوا من قلم الناسخ اذ لا اخت لها هنا انتهى وفيه نظر لان او في قوله او لحصة تغني عن اختها على حد قولهم العدد اما زوج او فرد وحاصل ما ذكره الشارح ان ال اما للعهد الذهني بان اشير بها الى حصة غير معينة من افراد مطلق اللفظ اي الى الحقيقة في ضمنها او للعهد الخارجي بان اشير بها الى حصة معينة منها وهي افراد اللفظ الموضوع ويفسد الاول ايضا ان الحقايق موضوع لها لا موضوعة فلا يصح قوله قد يوضع ويرد على ذلك ان اللفظ على جعلها للعهد الذهني يشمل غير الموضوع فليمنع ايضا كما منع القسمان قبله وقد ناقش المحشي الشارح في جعل

اي على الترديد الذي ذكره الشارح المفيد للتخيير بين ان يجعلها اما للعهد الذهني او الخارجي اهـ

هما كونها للحقيقة من حيث هي او للاستغراق ومنعه مرانفا بقوله ولا يصح ان تكون للحقيقة الخ ه

البحث في المقدمة عن اللفظ الموضوع بان موضوع المقصود الذي هو التقسيم
اللفظ الموضوع وموضوع المقصود يجب ان يعلم خارجه بالبداهة او الكسب
ثم يبحث عنه فيه واللفظ الموضوع ليس كذلك فلو وجب ان يكون البحث
هنا عما يترتب عليه العلم باللفظ الموضوع وهو تعلق الوضع على وجه مخصوص وليس داخلا
بجنس اللفظ وناقش العصام في جعله البحث في المقدمة عن الوضع بان المقصود
المذكور صريحا من اقسام التقسيم الثاني فقط واما اللفظ الموضوع فمصرح من
اقسامه بقسمين فلزم على ما ذهب اليه التمسك بالقليل والاعراض عن الكثير
وبانه لو كان كما زعم لعنون البحث بالوضع والتكلف بتقدير مضاف وتاويل
يوضع بيجعل مع عدم الضرورة اليه غير معول عليه وما ذكره المصنف في التنبيه
يؤيد ما ذهب اليه بالنسبة الى ما ذهب اليه العصام لا بالنسبة الى ما ذهب اليه
المحشي لتايد كلامه ايضا بما تقدم بناء على تساوي المؤيدين او قوة مؤيد مذهب
المحشي والاحمد ذهب الشارح مؤيد على مذهبه ايضا **قوله** في بعض افراده
اي بعض غير معين نحو فاخاف ان ياكله الذئب **قوله** ولحصة هذا جار
على ان لام العهد الخارجي قسيم للام الجنس والاستغراق او للجنس في ضمن
حصة **قوله** من جنس مطلق اللفظ اي من افراده ففي الكلام مضاف محذوف
واضافة جنس الى مطلق بيانية واضافة مطلق لما بعده من اضافة الصفة
للموصوف **قوله** وحينئذ اي حين جعل أل للعهد الخارجي واريد اللفظ
الموضوع اما على جعلها للعهد الذهني فالفرد الغير المعين صادق بالموضوع
وغيره فيحسن قوله يوضع في الجملة من غير تاويل وفي بعض الحواشي
ان ما يقتضي ان الحمل يحتاج اليه على كلا التوجيهين وهو مردود كما افاده
الكردي **قوله** اما لاستحضار الى آخره اي على تقدير ان يكون المضارع

اي فال في اللفظ الذي في كلام المصنف ليست للعهد الخارجي على هذا اه

قوله بالنسبة متعلق بيؤيد والمعنى ما ذكره المصنف في التنبيه

يؤيد اي يرجح ويقوي ما ذهب اليه الشارح من ان البحث في المقدمة هنا عن اللفظ الموضوع على ما ذهب اليه العصام من انه عن الوضع لا على ما ذهب اليه المحشي من ان الواجب ان يكون البحث هنا عما يترتب عليه العلم باللفظ الخ ما تقدم عنه لان مذهب المحشي المذكور مؤيد بما تقدم من قوله وموضوع المقصود يجب ان يعلم خارجه الخ وتلخص مما تقرر هنا ان كلام الشارح ... مؤيد وكلام المحشي مؤيد وكلام العصام غير مؤيد هذا يقتضيه كلام الاستاذ المحشي هنا
ويوخذ من تقرير شيخنا ان مذهب العصام هنا مؤيد بكونه فيه المحاذاة لما يقتضيه
صنيع المصنف في مقصود الرسالة وهو التقسيم من قصره الكلام فيه على القسم الثاني

للحال فكانه يستحضر بالمضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون لغرابتها
اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونها ثم وضع اللفظ له امر غريب
بديع وهذا نظير قوله فتثير سحابا بعد قوله الله الذي ارسل الرياح فقد عبر
بالمضارع استحضارا لصورة اثارة السحاب المسخر بين السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة لكون تلك الصورة عجيبة بديعة
دالة على كمال القدرة الباهرة **قوله** او لتاخر الوضع اي على تقدير كون المضارع
للاستقبال اي فيكتفي في كونه مستقبلا بتاخر الوضع عن ذات اللفظ قال
بعض الافاضل وفيه نظر لاقتضائه صحة قولك مثلا جاء الذي يضرب لمن
وقع منه الضرب في الماضي بالنظر لتقدم الذات على الحدث وهو في غاية
البعد تامل **قوله** اذ التمهد التمهد مطاوع التمهيد قال يوسف الاصم التمهيد
في اصل اللغة وضع الطفل في المهد ثم نقل الى اثبات الشيء كمال الاثبات
قوله هذا اي كون المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع نصا او احتمالا
قوله من حيث تشخص الى آخره اي لا من حيث افراده وتركيبه ولا من
حيث اسميته وقسيماها **قوله** وعمومه هو والخصوص من عوارض
الالفاظ فوصف المعنى بهما تجوز واما وصفه بالكلية والجزئية فحقيقة
وقيل ان العموم من عوارض الالفاظ والمعاني فيكون موضوعا للقدر
المشترك بينهما وقيل مشترك اشتراكا لفظيا وقيل يقال اصطلاحا للمعنى اعم
واخص وللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بافعل
التفضيل لانه اعم من اللفظ انتهى كردي **قوله** على ما يقتضيه اي بناء على
انقسام او الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي واما على ما يقتضيه
التقسيم الخارجي فثلاثة فقط كما سياتي **قوله** ابتداء متعلق بيقتضيه

او احتمالا اي محتملا اي سواء كانت دلالته على معناه دلالة نصية بحيث لا يحتمل
غيره او دلالة ظاهرية بحيث يحتمل غيره ويحتمل ان يكون قوله نصا راجعا الى كون
المراد باللفظ في كلامه اللفظ الموضوع بناء على ان ال في اللفظ للعهد الخارجي وقوله
او احتمالا راجعا اليه ايضا بناء على ان ال في اللفظ يحتمل ان تكون للعهد الذهني

واحترز به عما يقتضيه التقسيم العقلي ثانيا اذ بالنظر اليه تزيد الاقسام لان
الاول ينقسم الى علم شخص وعلم جنس ومشتق والثاني الى حرف وضمير واسم اشارة
وموصول والثالث الى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل كما سياتي بسط ذلك
في التقسيم **قوله** اربعة اقسام قال ابو البقاء وبقي قسمان عقليان احدهما
ان يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلي اعم منها والثاني ان
يوضع لجزئيات باعتبار جزئي آخر والاول مما لا وجود له وان كان ممكنا
والثاني اشد استحالة من الوجه الرابع المذكور في الشارح انتهى واقول
بقي اقسام اخر عقلية منها ان يوضع لمفهوم كلي ملحوظ بامر مباين ومنها
ان يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بامر مباين وهما مستحيلان ايضا
فان قلت يرد ايضا على الحصر في الاربعة المركب من مفردين موضوعين
بوضعين مختلفين كزيد انسان وهذا انسان والمركب من مفردين موضوعين
بوضعين متفقين كالانسان حيوان والمركب من مفردات موضوعة باوضاع
متفقة كالذي هو هذا فان هذه الاقسام ليست داخلة في الاربعة لان
وضع المركب مخالف لوضع مفرداته فلم يدخل وضع المركبات في قسم منها قلت
بان قيد الوحدة معتبر في القسمة بقرينة السياق فكانه قال اقسام اللفظ
المفرد الموضوع الى اخره فان قلت المشتق من اي قسم قلت سياتي في
التقسيم انه من القسم الثالث لكن ينبغي ان يكون ذلك باعتبار مادتها
فانها موضوعة بالوضع العام بان يقول الواضع وضعت مواد المشتقات
لمبادي الاشتقاق اي لمدلولات مبادي الاشتقاق فالمشتقات باعتبار
مادتها موضوعة بوضع واحد اما باعتبار هيئتها فانها موضوعة بوضع
عام لموضوع له خاص بان يقول الواضع وضعت هيئة فعل للنسبة والزمان

الماضي

هو ما ذكره قبله بقوله فانها موضوعة بالوضع العام لموضوع له عام وهو القسم الثالث اه

الماضي وهيئة فاعل لذات وقع منها الفعل وهكذا فعلى هذا تكون
موضوعة باوضاع متعددة وهي بالنسبة لكل وضع داخلة في
القسم الثاني كما يؤخذ ذلك من كلام المولى عصام في شرحه **قوله**
باعتبار تعقله بخصوصه اي لا باعتبار تعقله بامر عام فانه وضعه
العقل لامر مشترك بين جزئيات هذا وقد قال الشارح
في شرحه الكبير ما نصه اقول الظاهر انه لا يجب في الوضع
الخاص لموضوع له خاص تعقله بعينه بل يكفي تعقله بمفهوم
كلي منحصر فيه كما اذا سمى رجل ولده اذا بلغه تولده قبل ان
يراه باسم بل كما اذا سمى ما في بطن امراته باسم فانه لا شبهة
انه علم وانه وضعه خاص لموضوع له خاص كما صرح به المصنف
مع انه لم يتصوره بتشخصه وفي كلام المحقق الشريف اشارة
الى ما ذكرنا حيث قال يجوز ان يعقل ذات ما بوجه من
وجوهه ويوضع الاسم لخصوصيته ويقصد تفهيمها باعتبار
ما لا بكنهها ويكون ذلك الوجه مصححا للوضع وخارجا
عن مفهوم الاسم انتهى والظاهر ان وضع اسم الجلالة للذات
العلية من هذا القبيل تامل **قوله** كما اذا تصورت اي
كتصورك فما مصدرية واذا زائدة **قوله** ذات زيد
قيل كان الظاهر ان يقول ذاتا ولعل المراد اذا تصورت
ذاتا ذاتها بحسب المآل لفظ زيد كما افاد ذلك الكردي والا
فهو في حال تصور الذات التي يريد وضع زيد لها
لم تكن ذاته **قوله** بازائه اي مقابل الذات وذكر الضمير

اي ولو قال الشيخ بعده قبل وضع لفظ زيد لها لسلم من قول المحشي كان الظاهر ان يقول الخ اه

لاكتساب مرجعه التذكير من المضاف اليه وهو قليل بالنسبة
لاكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه **قوله** لمتشخص
اي جنسه والا فهو موضوع لمتشخصات بقرينة قول الشارح
وهذا القسم يجب ان يكون معناه متعددا **قوله** ويسمى
ذلك الوضع وضعا عاما وصف هذا الوضع بالعموم
بالنظر لآلته واما بالنظر لذاته فهو خاص كالموضوع له فهو
من وصف المسبب بوصف سببه لان الآلة باعتبار تعقلها
سبب للوضع المذكور وقال الفاضل الاردبيلي لانه من الافعال
الخارجية فلا يتصور فيه العموم انتهى قال يوسف الاصم اي
فالوضع الواحد الواقع من واضع واحد لا يكون الا فردا خاصا
من مطلق الوضع انتهى وحينئذ فيفارق الاول بان الموضوع
له هنا متشخص بالة وضع كلية وبانه متعدد المعنى بخلاف
الاول ومذهب السعد ان الموضوع في هذا القسم الامر العام
كما سيأتي **قوله** وهذا القسم اي اللفظ الموضوع لمتشخص باعتبار
تعقله بامر عام **قوله** يجب ان يكون معناه متعددا قال
المحشي تحقيقا لمعنى العموم والاشتراك انتهى وليس المراد بالاشتراك
في كلامه الاشتراك الاصطلاحي لانه يشترط فيه تعدد الوضع
وما هنا ليس كذلك بل المراد به تساوي المعنى في افراده
وقوله متعددا اي وجودا او تقديرا لئلا يرد الاعتراض
بالمتشخص الذي نوعه منحصر فيه كما افاده البهوتي ومثل له
بالشمس وهو ممنوع لان الشمس موضوعة للمعنى الكلي لا للافراد

المستحضر

قوله وهو قليل اي فهو سائغ كعكسه الاكثر منه بشرط صلاحية المضاف للسقوط على حد كما شرقت صدر القناة من الدم اهـ تقرير

فائدة استعمال ذا مثلا للمفرد المذكر في كل فرد من افراد المفرد المذكر هل هو حقيقة او مجاز والجواب انه حقيقة ان جعلنا اللام في قولهم في تعريف الحقيقة استعمال الكلمة فيما وضعت له للتعليل فان جعلت للتعدية فمجاز اهـ

المستحضرة كما صرح به في فن المنطق ويمنع دفع الايراد
بان الكلام في اقسام تحققت في الخارج وهذا وان كان ممكنا
لم يوجد **قوله** ويسمى هذا الوضع وضعا عاما والموضوع
له عام هذا ما ذهب اليه السيد قدس سره ناظرا في خصوص
الوضع وعمومه الى متعلق التصور فان كان متعلقا بامر عام
كان الوضع عاما وان كان متعلقا بامر خاص كان الوضع
خاصا سواء كان متعلق التصور موضوعا له او آلة لملاحظة
الموضوع له واستشكل الشيخ النجاري في شرح المتن كون
وضع الانسان لمفهومه الكلي من قبيل الوضع العام لكون
العموم هنا انما هو في الموضوع له وعموم الوضع شيء آخر اذ الظاهر
شموله في نفسه ولا يرى احدهما في الآخر ثم قسم تقسيما افاد
به ان وضع نحو الانسان من قبيل الوضع الخاص وان الوضع
العام لموضوع له عام هو الوضع النوعي حيث قال ان الموضوع له
حالة الوضع اما متصور بخصوصه او بامر صادق عليه فالاول
هو الوضع الجزئي الخاص لعدم شموله فيه والثاني الموضوع الكلي
العام لاعتبار شموله فيه بحيث يغني عن مؤونة الاوضاع فعلى
الاول ان كان الموضوع له خاصا يكن حينئذ الوضع خاصا
والموضوع له خاصا وان كان عاما يكن الوضع خاصا لعدم
شموله فيه والموضوع له عاما وهو ظاهر وعلى الثاني فان كان
الموضوع له خاصا مثل اسم الاشارة وان كان عاما يكن الوضع
عاما والموضوع له عاما ولا يخفى ان هذا من الاوضاع النوعية

قوله فان كان متعلقا بامر عام مثاله وضع اسماء الاشارة وان كان متعلقا بامر خاص مثاله وضع علم الشخص كزيد اهـ

كما في المشتقات فان المعاني الموضوع لها منصورة بامر عام وهي
كليات وقد اعتبر فيه عموم الوضع في جانب اللفظ ايضا انتهى
قال سم والظاهران فاعلا وضع للامر الكلي الشامل للامثلة
لا انه وضع لكل واحد مشخص لوحظ بامر عام انتهى ففي جعل
وضع المشتقات نوعيا ملحوظة معانيها بامر عام نظر وان
اردت بيان ذلك فعليك بما ذكرناه سابقا عن العصام قوله
لان الخصوصيات لا يعقل الخ هذا الدليل مطابق للمدعى
كما لا يخفى لان معنى عدم تعقل الشيء استحالته واما تعليل
السيد السند فقد قيل بعدم مطابقته للمدعى حيث قال واما
كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فيستحيل لان الكليات
تدل على مشخصاتها اجمالا وذلك كاف في وضع اللفظ للمشخصات
وليست المشخصات كذلك بالقياس الى الكليات كما لا يخفى انتهى
وبيان ذلك ان عدم دلالة المشخصات على كلياتها معناه
عدم وجود الدلالة الصادق بالامكان والاستحالة مع ان
المدعى الاستحالة ويمكن ان يقال مراده الاستحالة وحينئذ
فيكون مطابقا لمدعاه فان قلت قد جوز السيد و
من حذا حذوه التعريف بالاخص فلم لا يجوز كون الاخص
مرآة قياسا على ذلك اجيب بان التعريف لما كان الغرض منه
تصور المعرف ولو بوجه اكتفي فيه بالتعريف بالاخص
لافادته ذلك بخلاف الوضع فان القصد منه تمايز الموضوعات
بان يتميز كل معنى عن صاحبه تامل وكثيرا ما كنت اتوقف

في

قوله الشامل للامثلة اي امثلة بقية المشتقات كضروب وضراب واضرب الخ اهـ

اي من ان المشتقات باعتبار هيئاتها موضوعة بوضع عام لموضوع له خاص وباعتبار موادها موضوعة بالوضع العام لموضوع له عام ذكره المحشي عند قول الشارح اربعة اقسام اهـ

الدالة على كلياتها اهـ

في الحكم بالاستحالة لان دليله قد يمنع بان الكليات موجودة
في ضمن جزئياتها على ما هو المشهور فيمكن ان يلاحظ الجزئي
باعتبار كون الكلي في ضمنه وجزءا منه ويجعل مرآة لما في ضمنه
فيتعقل ذلك الكلي بالجزئي المتضمن له ويوضع اللفظ بازائه
ثم ظهران الحكم بالاستحالة بالنظر لمصطلحهم لانهم قد صرحوا بان
المرآة والآلة امر كلي مستحضر به الجزئيات وذكروا في
موضع آخر ان المرآة والآلة ما يتوقف عليه وضع اللفظ
وهو لا يتوقف الا على ما ذكر على ان منع الدليل المتقدم لا يتم الا
على مذهب السعد ومن تبعه اما على مذهب السيد ومن تبعه
من ان الكلي لا وجود له في الجزئي وهو الحق الصحيح فلا يتم تامل
قوله واكتفى بذكر القسمين يعني في المقدمة والا فقد ذكر
الثالث في التقسيم تبعا للمقصود الذي هو تحقيق معنى الحرف
ونحوه والى كونه ذكره بالتبعية الى المقصود اشار فيما بعد
بقوله فيما هو المقصود الاصلي كما افاده المحشي قوله وظهور
الثالث وجه ظهوره عدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان
كلا كلي قوله وهو تحقيق الخ انما كان تحقيق ما ذكر هو
المقصود لانه محل الخلاف بين العلامتين المصنف والسعد في
انها موضوعة لجزئي او لكلي كما سياتي واما بيان معنى المصدر والعلم
واسم الجنس والفعل والمشتق وان ذكر في التقسيم فهو مقصود تبعا
لعدم خلاف بينهما فيه قوله والاول وان كان كذلك اي مثل
الثالث في الظهور وعدم تعلق الغرض به فيما ذكر وان خالفه

اي الذاتية لا العرضية اهـ

اي بان الكليات موجودة في ضمن جزئياتها اهـ

قوله وهو الحق الصحيح قرر شيخنا ان هذا الحق مسلم بالنسبة للكلي العرضي لا بالنسبة للذاتي اهـ

اي وهو بيان ما فيه الخلاف بينهما اعني المصنف وبين السعد اهـ

الحاصل ان الاول يشارك الثاني في تشخص الموضوع له والثالث يشاركه في عموم الوضع فتامل اه

من جهة اخرى كما مر قوله لما شارك الثاني الخ فان قيل قد شارك
الثالث ايضا في وجود امر عام فان آلة الوضع في الثاني والموضوع له
في الثالث كل منهما عام فكان مقتضى هذه المشاركة ذكره في المقدمة
ايضا اجيب بان مشاركة الاول للثاني في امر مقصود وهو تشخص
المعنى اذ المقصود بالذات هو المعاني الموضوع لها ومشاركة
الثالث للثاني انما هي بالنظر لآلته وهي غير مقصودة بل وسيلة
لاستحضار المعاني المقصودة ليوضع اللفظ لها والمشاركة في المقصود
اولى فرجحت الاعتناء بذكر الاول قوله ليزيد توضيح صاحبه
الذي هو القسم الثاني فانه اذا علم ان تشخص المعنى على وجهين
انكشف صاحب كل من الوجهين زيادة انكشاف ولا شك
ان توضيح الثاني مطلوب لان فيه نوع خفاء انتهى كردي قوله
صفة كاشفة اي موضحة والمعنى لمتشخص ملتبس بالتعين
سواء كان متعقلا باعتبار امر عام اولا وحينئذ تفوت
مقابلته بما ياتي لكون ما ياتي فردا من افراده فلا تحسن
المقابلة اللهم الا ان يقيد المتن بقولنا وضعا شخصيا وعليه
فتظهر المقابلة قوله ويحتمل الخ هذا احسن لانه لا يحوج الى
اعتبار قيد بخلافه على الوجه كما عرفت قوله باعتبار تعقله
بعينه اي لا باعتبار امر آخر فليس المراد ان عينه وتشخصه
مرآة لوضع اللفظ له اذ لا يعقل كون الشيء مرآة لنفسه
قوله وقد يوضع له الضمير المجرور لمتشخص بقطع النظر عن
قيده فالمراد جنس المتشخص والا فالموضوع له في هذا القسم

اي والا لانتقل بقطع النظر اه

افراد

افراد كثيرة قوله اي الوضع اي المفهوم من يوضع على حد اعدلوا
هو اقرب للتقوى وكان الاولى ان يقول اي اللفظ الذي يوضع لمتشخص الخ
لان الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع كما تقدم قوله
ثم يقال هذا اللفظ انما عبر عن اللفظ الموضوع بهذا اللفظ ايماء الى انه
يجب ان يكون الموضوع متشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له لكمال افادته
المحشي قوله موضوع مستدرك بناء على تفسير الشارح القول بالتعيين
بل مضر لان اخذ الوضع في اثناء بيان معنى الوضع لا يصح وذلك
ان ما ذكره المتن في قوة قولك الوضع تعيين اللفظ الموضوع لكل
واحد من المتشخصات اما اذا جعل القول باقيا على حقيقته و
هذا اللفظ الخ انشاء للوضع او اخبار عن وضع متعقل في النفس
كما ذكره المحشي فلا استدراك تامل قوله لكل واحد من هذه المتشخصات
اي الملاحظة بالامر الكلي اعترضه الحفيد بانه يلزم الالتفات عند
سماع اللفظ الى افراد معينة كثيرة مع انه اذا سمع انا مثلا لم يلاحظ
الا فرد معين لا يقال تعين الفرد بالقرينة لانا نقول القرينة انما
تعين المراد ولا تدفع الالتفات الى الموضوع له بعد العلم بالوضع ويمكن
ان يمنع لزوم الالتفات عند سماع اللفظ الى جميع الافراد التي لاحظها
الواضع وانما اللازم الالتفات الى ما هو المراد الا ترى ان المشترك
اللفظي عند وجود قرينة المراد لا يلزم فيه الالتفات الى جميع المعاني
الموضوع هو لها بل كثيرا ما يجهل السامع اكثرها ولا فرق بين الموضوع
لافراد باعتبار امر عام وبينه الا بتعدد الوضع ووحدته قوله
سواء كان ذلك الامر الخ بيان ذلك ان المشترك في وضع من مثلا

عن كونه مضرا فتامل اه

قوله اذ يحل ذلك اذا كان الخ علم منه ان الحرف لا يكون محكوما اي لا يخبر به كما انه لا يخبر عنه لكون معناه غير مستقل وغير ملحوظ بالذات بل بالتبع كما علمت فلا يخبر به ولا عنه لان شرط المخبر به او عنه ان يكون مستقلا ملحوظا بالذات حتى يتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره ومن هذا التقرير تعلم ان الاخبار بالاسم وعنه باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى والاخبار بالفعل لا عنه باعتبار معناه الموضوع له تضمنا الذي هو الحدث اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى وعدم الاخبار بالحرف وعنه باعتبار معناه الموضوع له اي اذا كان مستعملا في ذلك المعنى واما اذا استعمل الفعل في غير معناه الموضوع له الذي هو الحدث بان استعمل في مجرد لفظه فيجوز الاخبار به وعنه تقول هذا اضرب وضرب ثلاثي وكذا الحرف اذا استعمل في غير معناه الموضوع له كالابتداء مثلا بالنسبة لمن بان استعمل في مجرد لفظه يجوز الاخبار به وعنه تقول هذه من ومن ثنائي كما يجوز الاخبار بالاسم وعنه حينئذ اي حين اذ استعمل في غير معناه الموضوع له كالذات المخصوصة بالنسبة لزيد مثلا بان استعمل في مجرد لفظه نحو هذا زيد اشارة الى الصيغة المركبة من الزاي والياء والدال وزيد ثلاثي فاقسام الكلمات الثلاث بهذا الاعتبار متساوية في صحة الاخبار بها وعنها وحينئذ يكون قولهم المبتدا لا يكون الا اسما محله اذا استعمل اللفظ في معناه الموضوع له لا في مجرد لفظه والا لم يجب ان يكون المبتدا اسما حينئذ بل يجوز ان يكون فعلا اي صيغة فعل وحرفا اي صيغة حرف وحينئذ فالاسناد الخاص بالاسم ان يسند للفظ ما هو ثابت لمعناه لا ما هو ثابت لذلك اللفظ اهـ ملخصا من شرح الازهرية للحلبي

مطلق الابتدا وهو اي ...
... الابتداءات الخاصة اذ هي ...
... بخلاف المشترك في وضع ...
فانه عارض مثلا انا ...
من الافراد الصادق علي ...
الافراد الحيوانية والناط ...
عارضان كالضحك بالـ ...
ذاتيا لمعنى الحرف يكون ...
لمعنى الاسم كالابتدا يكون ...
ليس على اطلاقه وكذا ...
اذ يحل ذلك اذا كان ما هـ ...
المحشي **قوله** كما في معاني ...
والظرفية من ظرفية الجـ ...
يبق غير معاني الحروف ...
كما في المضمرات الخ دخل تحـ ...
لكل منها ان جعل صفة ...
منها لها وان جعل خبرا ...
كما افاده الكردي **قوله** كـ ...
التفتازاني فانه ذكر في ...
الامر الكلي الا ان الواضع ...
على ما ذهب اليه ان لا ...

قوله من ظرفية الجزء في الكل يعلم من هذا ان الكلي من حيث دخول الافراد فيه كل ومن حيث دخوله في الافراد جزء اهـ وايضا ان كلا من الظرف والمظروف هنا امر كلي

فاذا استعملت ... يكون استعمالها حقيقيا اهـ ...

قوله هذا معنى كلي مراد لفظه نائب فاعل يقال اهـ

قوله وليس اي قوله دون القدر المشترك فاسم ليس ضمير عائد على ما ذكر وخبرها متعلق قوله من الحيثية اي كما انه من الحيثية

مطلق الابتدا وهو ذاتي لانه داخل في ماهية افراده التي هي
الابتداءات الخاصة اذ هي المطلق مع قيد الاضافة للمجرور
بخلاف المشترك في وضع الضمير والموصول واسم الاشارة
فانه عارض مثلا انا المتعقل بمفهوم المفرد المتكلم كل واحد
من الافراد الصادق عليها هذا المفهوم وذاتيات هذه
الافراد الحيوانية والناطقية واما التكلم والافراد فوصفان
عارضان كالضحك بالنسبة للانسان وباعتبار كون المشترك
ذاتيا لمعنى الحرف يكون غير مستقل كله وباعتبار كونه ذاتيا
لمعنى الاسم كالابتدا يكون مستقلا كله فقولهم المشترك
ليس على اطلاقه وكذا قولهم الذاتي يحمل على ما هو ذاتي له
اذ يحمل ذلك اذا كان ما هو ذاتي له مستقلا كما اشار الى ذلك
المحشي قوله كما في معاني الحروف ما واقعة على الامر العام
والظرفية من ظرفية الجزء في الكل والكاف استقصائية اذ لم
يبق غير معاني الحروف يكون الامر العام ذاتيا له قوله
كما في المضمرات التي دخل تحت الكاف الموصولات قوله الموضوع
لكل منها ان جعل صفة للمسميات وهو الظاهر فضمير
منها لها وان جعل خبرا بعد خبر لهي فضمير منها للافراد
قوله كما افاده الكردي كما توهمه بعضهم من المتوهمين العلامة
التفتازاني فانه ذكر في شرح الشمسية ان الموضوع له هذه الالفاظ
الامر الكلي الا ان الواضع شرط ان يستعمل في جزئي ويلزم
على ما ذهب اليه ان لا يكون شيء من المضمرات ونحوها

اي السعد اي من ان الحروف ونحوها كالضمائر واسماء الاشارة والموصولات كليات وضعا جزئيات استعمالا اهـ

قوله من ظرفية الجزء في الكل يعلم من هذا ان الكلي من حيث دخول الافراد فيه كل ومن حيث دخوله في الافراد جزء اهـ وايضاحه ان كلا من الظرف والمظروف هنا امر كلي

مستعملا

فاذا استعملت في كلي تكون استعمالها حقيقيا اهـ تقرير

مستعملا في حقيقته بل دائما استعمالها مجازي كذا قيل و
لعله باعتبار الغالب والا فقد تستعمل في الامر الكلي بان
يقال بعد ذكر المشار اليه المفرد المذكر هذا معنى كلي على انه لو
سلمت الكلية لا يكون الاستعمال دائما مجازا لما علمت مما تقدم
من ان استعمال الكلي في جزئية من حيث اشتماله عليه حقيقة
تامل قوله غالبا قيد بذلك لامكان التعيين بغيره نادرا
كالكتابة والاشارة قوله بقوله بدل من قوله بالحيثية
انتهى محشي والمحكوم عليه بالبدلية في الحقيقة المجرور فقط
لا المجموع لما صرحوا به من ان البدل لا ياتي في الجملة وشبهها
ويصح جعل الباء ظرفية بل هو الاولى ويكون من ظرفية
الجزء في الكل لان الحيثية بعض المقول اذ من جملته دون
القدر المشترك وليس من الحيثية كما ارشد الى ذلك قول
المحشي قيد الحيثية بهذا القيد اذ القيد غير المقيد قوله
لا يفهم منه اي بدون القرينة اما اذا وجدت قرينة
فيجوز استعماله فيه مجازا وفي نسخة به بدل منه والمراد
انه لا يفاد ولا يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فيظهر
دفع التوهم الذي ذكره الشارح بهذه الحيثية ولا يحتاج لما
تكلفه المحشي قوله لئلا يتوهم الخ فيه انه يكفي في دفع هذا التوهم
قيد دون القدر المشترك فيبقى قيد الحيثية ضائعا بل مخلا
بالمراد اذ لم يقل احد ان المفاد غير الشخص حتى يرد عليه
بالحيثية وقد يقال نزل المصنف القائل بالوضع للمشترك

قوله هذا معنى كلي مراد لفظه نائب فاعل يقال اهـ

قوله وليس اي قوله دون القدر المشترك فاسم ليس ضمير عائد على ما ذكر وخبرها متعلق قوله من الحيثية اي كما هنا من الحيثية

منزلة القائل بالاستعمال فيه اذ كان من حقه ان يستعمل فيه جريا على ما هو الاصل
من ان الموضوع لشيء حقه ان يستعمل فيه دفعه بالحيثية افاده المحشي تم ص
وتقدم لك ما فيه غنية عن هذا لا يقال كلام المحشي يخالف القاعدة
من ان المحكوم عليه بالزيادة مما يوهم التكرار هو الثاني دون الاول
لانا نقول كلامه جار على قاعدة اخرى وهي انه اذا اجتمع في كلام
يوهم التكرار بين ما هو صحيح قطعا وما هو توهم خللا فالاولى اسقاط
ما يوهم الخلل سواء تقدم او تاخر وقد اشار الى ذلك بقوله مخلا انتهى
خلوتي قوله مفهوم كل اي المفهوم الصادق على كل واحد فاضافة
مفهوم من اضافة الجزء لكله او الكلي لجزئياته فقول ابي البقا الاضافة
بيانية فيه نظر وذلك المفهوم هو القدر المشترك وحينئذ فكان الظاهر
ان يقول من افراده بالضمير قوله ويفهم هو منه انظر ما وجه ابراز الضمير
ولعله للتنبيه على انه مرجعه ليس مرجع ضمير يستعمل تامل قوله فان
ذلك باطل تعليل لمقدر اي انما قيد لدفع هذا التوهم لان ذلك التوهم
باطل قوله الموضوع له صفة جرت على غير من هي له ولم يبرز
الضمير جريا على مذهب الكوفيين اذ لا لبس وكذا يقال في المستعمل فيه
قوله المتشخص بدل من اسم الاشارة الواقع خبر ان او عطف بيان
عليه وذلك اولى من جعل المراد بهذا اللفظ ويكون نائب فاعل الموضوع
والمستعمل والمتشخص خبر ان لانه يوجب القصور اذ الكلام ليس في
خصوص اسم الاشارة مع انه غير محتاج اليه مع قوله وذلك مثل
اسم الاشارة نحو هذا قوله حال وصح جعله حالا وان كان مضافا
لمعرفة لانه بمعنى مجاوز وهو لا يتعرف بالاضافة وهي حال مؤكدة

اي دون القدر المشترك الواقع حالا

ان

ان كان الحصر في قوله الا واحد بخصوصه حقيقيا اي بالنسبة
لجميع ما عداه ومقيده ان جعل اضافيا اي بالنسبة الى جملة
الاحاد او بالنسبة اليها والى الاثنين والجماعة وحينئذ فيكون
الغرض من هذه الحال افادة ان المراد بواحد بخصوصه المتشخص
المعين واحدا كان او اثنين او جماعة فيدخل نحو هذان
وهؤلاء في اللفظ الموضوع لا القدر المشترك ولا جميع
الاحاد ولا ما قابل الاثنين والجماعة كما يوخذ من حاشية
الهروي والكردي قوله وغير مفهوم قال المحشي الاولى
ان يقول وغير مفهم من التفهيم انتهى ولعل المحوج لذلك
مشاكلته لمفاد في ان كلا من الرباعي والا فلا ضرورة الى
ذلك قوله بحسب الوضع متعلق باستعمال وقد اشار به
الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن
لا بحسب الوضع بل مجازا قوله مفهوم المشار اليه الخ اضافة
مفهوم لما بعده على معنى اللام من اضافة المدلول للدال فالمفهوم
والمدلول الثابت للفظ مشارا اليه مفرد مذكر ذات ثبت
لها الاشارة والافراد والتذكير قوله واذا كان كذلك الظاهر
حذف كاف التمثيل وفي هذا اشارة الى ان الفاء في فمتعقل
للتفريع على ما علم من كون الموضوع له كل فرد متشخص متعقل
بقدر مشترك قوله للوضع اي المعهود وهو وضع اللفظ
لكل من المتشخصات قوله بتقدير اللام اي قبل انه وهذا الذي
يوهم ان العطف على الخبر متوقف على هذا التقدير وليس كذلك

قوله في اللفظ الموضوع اي لكل واحد من المتشخصات وعبارة الهروي لا يقال يخرج من التعريف حين تقييد الموضوع له بقيد الحيثية مثل هذان وهؤلاء مما وضع لمتشخص واحد لانا نقول المراد بواحد في كلام الموضح المتشخص المتعين واحدا كان او اثنان او جماعة بقرينة دون القدر المشترك الذي هو كلي ولا يبعدان بجعل هذا قرينة بل احتمال ... على هذا اولى تامل

اذ مع كسر ان تصح خبريته ولعل وجه ذلك التقدير الاشارة الى
ان آلة وان كان خبرا في الظاهر هو في المعنى علة للخبر الحقيقي اذ
المعنى فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك
آلة للوضع والا فنفس التعقل ليس آلة ومرآة في الاصطلاح اذ
هي عندهم معنى كلي يلاحظ به جزئياته ليوضع اللفظ لها ولذا
قال المحشي لا يخفى ما في جعل الشارح آلة خبر التعقل من المسامحة و
يظهر لك وجهها بالتامل في المعطوف عليها انتهى اي حيث اعيد
الضمير فيه للمشترك لا للتعقل فيفيد ان الشئ المتنازع في كونه
آلة او موضوعا له هو القدر المشترك لا التعقل واشار بالتعبير
بالمسامحة الى امكان صحة الحمل نظرا للظاهر اما بجعل المراد بالآلة
معناها اللغوي اي السبب لا الاصطلاحي الذي هو المعنى المتقدم
وربما يرشح لذلك قول الشارح وسيلة فانه عطف تفسير
لآلة ولا شك ان التعقل وسيلة وسبب لما ذكر حقيقة لكن
يبقى العطف غير ملايم واما بجعل تعقل مصدرا بمعنى اسم المفعول
وجعل اضافته بيانية وذلك ملايم للعطف تامل قوله فقوله
لا يظهر كون الفاء للتفريع لعدم تقدم ما يتفرع عليه ما ذكر
بل هي الفاء الفصيحة اي ان اردت اعراب هذه اللفظة فقوله
الخ وفي عبارته تساهل اذ لا عاطفة لا جزء من المعطوف
قوله ان قرئ فتعقل مصدرا اي مضافا للمفعول بعد حذف
الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد
تعقل ويلزم على هذا التقدير تغيير اعراب المتن كما لا يخفى فلو

قال

قال فتعقل ذلك المشترك للواضع لسلم من ذلك لا يقال الاعراب
اسم الاشارة محلي والمعيب انما هو تغيير الاعراب اللفظي لانا
نقول نمنع ذلك وعلى تسليمه فتغيير الاعراب اللفظي حاصل
ايضا في تابع اسم الاشارة قوله وان قرئ على صيغة المضارع
اي لا يخفى انه لا يستقيم الا على قراءة يعقل بالياء التحتية مع
ان صحة جعله مصدرا تقضي بانه بالتاء المثناة وحينئذ
فكان عليه ان يقول على صيغة الماضي المجهول اللهم الا ان
يقال ان الحرف الاول من الفعل غير منقوط في خط المصنف
فاحتمل كلا من الضبطين وبقي احتمال آخر وهو قراءته على
صيغة الماضي المعلوم وفاعله ضمير يعود الى الواضع المعلوم
من يوضع قوله ولانه عطف عليه فيه ما سبق ولا من تقدير
اللام على هذا الاعراب ايضا ليكون متعلقها ظاهر العطف
ولذا قال بعض ارباب الحواشي المناسب حينئذ ان يقال
لا موضوعا له بدل لانه تامل قوله فالوضع كلي اي باعتبار
آلته فهو من تسمية المسبب باسم السبب كما قاله الكردي والا فهو
باعتبار الموضوع له وباعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد
الاوضاع جزئي كما سبق اما بالنظر لما تضمنه مما ذكر فكلي ايضا
قوله كما قررناه اي حيث قال سابقا والثاني ما وضع لمتشخص
باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق اشار بقوله
على ما سيجئ قوله اي اللفظ الخ جعل اسم الاشارة لما ذكر اولى
من جعله للوضع كما قال العصام اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا
اي كما جعله العصام للوضع

موقعه وهو الاشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل اسم الاشارة
عليه لان الوضع ليس اسم الاشارة فان ادعي تصحيحه
بتقدير مضاف اي مثل وضع اسم الاشارة لزم التكلف
المستغنى عنه بجعل اسم الاشارة للفظ المذكور قوله
نزل الخ جواب عن سوال تقديره كيف اشار بذلك الموضوع
للاشخاص المعينه الى الامر الكلي وحاصل الجواب انه
شبه هذا الكلي بالمشخص بجامع التميز والتبيين واستعار
اللفظ الموضوع للثاني للاول فالنكتة في ارتكاب التجوز مع انه
كان يكفيه ان يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو
الشايع في مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح
هذا القسم قوله الامر الكلي اي اللفظ الموضوع لمشخص الخ
وانما كان كليا لصدقه على كثيرين كاسما الاشارة والضماير
قوله منزلة المشار اليه المعين لم يقل البعيد لان ذلك
الكلي بعيد حقيقة لا تنزيلا والانسب بالواقع وبقوله
الموضوع للاشخاص ان يقول المشخص بدل المعين ليشمل
الذهني والخارجي مع ان موضوع اسم الاشارة المشاهد المحسوس
كذا قيل وفيه ان المشخص يشمل الذهني ايضا فالظاهر
التعبير بالمشاهد المحسوس قوله بالبيان السابق هو قوله
وقد يوضع الخ قوله اي كل واحد تفسير للمشار اليه مشير
الى ان ال فيه للاستغراق والقرينة على ان المراد بالمشار
اليه ما ذكر لا المفهوم الكلي وصفه بالمشخص قوله مطلقا

اي

اي غير مقيد بانه في ضمن فرد دون فرد قوله صفة لكل واحد الخ
في العبارة قلب واصلها صفة للمشار اليه من حيث ان المراد به
ههنا كل واحد قوله ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه اي
من حيث ذاته قال ابو البقا فيه انه يجوز ان يكون صفة له
كما لا يخفى على ذي مسكة على ما وجهه بعض الشارحين انتهى
ولعل وجهه كونه من باب وصف الجزء بوصف كله اذ الكلي
جزء للجزئي ويجاب عنه بان غرض الشارح نفي التوصيف
الحقيقي وما اشار اليه ابو البقا من توجيه الجواز فعلى ضرب
من التاويل قوله مسكة قال في الديوان يقال فيه مسكة من
الخير اي بقية والمعنى هنا على من له بقية من الطبع المستقيم
انتهى كردي قوله بتاء التانيث الخ وعود الضمير اليه مذكرا في قوله
ومسماه باعتبار اللفظ فقد تضمن التركيب الاشارة الى اعتبار
الجهتين جهة المعنى فانث وجهة اللفظ فذكر ونظيره قوله
تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فذكر يقنت نظرا
للفظ وانث تعمل نظرا للمعنى كما افاده المحشي قوله بتاويل اللفظة
احتاج لهذا التاويل لوجوب التطابق بين المبتدا والخبر في التذكير
والتانيث وعلى هذا يكون ما بعده جملة مستانفة لبيان
الموضوع له لكن فيه انه لا نزاع لاحد في ان هذا ونحوه موضوع
وانما النزاع في الموضوع له كما سبق ويجاب بان معمول موضوعة
محذوف في تقديره له اي للمشار اليه لان المشار اليه تنازعه الوصفان
قبله فاعمل الثاني فيه والاول في ضميره وحذف مع جار المقتضي

العامل لكونه فضلة وبسط ذلك يعلم من فنّه **قوله**
باضافة الضمير الاصل باضافة للضمير فيكون من قبيل
الحذف والايصال وفي بعض النسخ باضافته الى الضمير
واضح **قوله** من قبيل الاسما اي الجامدة التي المراد بها مجرد الذات
لكونها مبتدا محكوما عليه واللفظ اذا حكم على مدلوله فالمراد
به الذات واذا حكم به فالمراد به الصفة فاذا قلت الفاضل
قائم فالمراد الذات المتصفة بالفضل محكوم عليها بالقيام قال
المحشي وانما قال من قبيل الاسما ولم يقل اسم من الاسماء لانه في
صورة الصفة ويجوز ان يكون باقيا على وصفيته خبرا
لهذا انتهى اي ومسماه تفسير له والمشار اليه معمول للخبر فهو مثل
زيد مضروب ابوه **قوله** ومسماه حينئذ اي حين اذا اضيف
موضوع للضمير **قوله** بيان له اي ذو بيان او مبين فعطفه
عليه عطف تفسير **قال** المحشي والمشار اليه المشخص خبر له او
فاعل انتهى وفيه نظر اذ مرفوع اسم المفعول نائب فاعل لا
فاعل **قوله** ان مفهوم هذا اي مثلا والمراد بمفهومه معناه
الذي يفهم منه بحسب الوضع **قوله** ما صدق عليه الخ
اي كل فرد مشخص صدق عليه مفهوم المشار اليه اي ذات
ثبت لها الاشارة **قوله** المشخص صفة ما من قوله ما
صدق عليه ان جعلت معرفة او بدل ان جعلت نكرة
او خبر بعد خبر لأنّ وقوله الذي لا يقبل صفة كاشفة للمشخص
قوله لا مفهومه الخ هذا محط الرد على المخالف بالنظر الى

ان

اي المخالف وهو السعد القائل في هذا القسم الثاني انه كلي وضعا جزئي استعمالا اي المعنى الكلي

ان من حقه ان يستعمل فيه جريا على ما هو الاصل من التوافق
بين الوضع والاستعمال والا فليس المعنى المفهوم من اسم الاشارة
حال الاستعمال هو المعنى الكلي سواء قلنا بالوضع له او لجزئياته
كما سبق **قوله** كما اذا حكمت الخ تنظير لملاحظة الافراد المشخصة
باعتبار تعقلها بامر عام لا تمثيل انتهى محشي اذ المفاد مما بعد الكاف
حكم لا وضع وايضا رومي المحكوم عليه وضعه وضع اسماء
الاجناس والجامع بين ما هنا وما نظر به ملاحظة الافراد
الشخصية في كل لكن ملاحظتها هنا في حالة الوضع وفيما
نظر به في حالة الحكم **قوله** بهذا العنوان اي لا العنوان الانسانية
والحيوانية والجسمية **اعلم** ان الوصف والعنوان و
المفهوم والحقيقة والطبيعة الفاظ مترادفة كما صرح
به بعض شراح الشمسية وقوله بهذا العنوان متعلق
بالملاحظة المقدرة اي بمعونة ملاحظة كل بهذا العنوان
اي الوصف العنواني من الموضوع وهو الرومي انتهى كردي
قوله فقد لاحظت قال يوسف الاصم يحتمل ان تكون الفاء
تعليلية للتشبيه وان تكون تفسيرا للحكم على الكلي بانه
ابيض بهذا العنوان فافهم انتهى كردي **قوله** ~~تنبيه~~ تنبيه
يستعمل في مقامين اي اصطلاحا واما لغة فالدلالة على
ما غفل عنه المخاطب **قوله** بعده اي بعد لفظ التنبيه **قوله**
بديهيا يطلق على معنيين احدهما ما لا يتوقف حصوله على
نظر وكسب وهو بهذا المعنى مرادف للضروري بهذا المعنى

تنبيه معناه

وحينئذ فيقابلان النظري اما اذا فسر الضروري بما لا بد منه
ومنه قولهم هذا ضروري اي لا بد منه كان كل من البديهي
والنظري اعم منه من وجه ثانيهما المقدمات الاولية التي
يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في حكم العقل وهو بهذا
المعنى خاص بالتصديقات بخلافه على المعنى الاول فانه
يعمها والتصورات فقول الشارح اوليا صفة مخصصة على
المعنى الاول موكدة على الثاني اذ من ماصدقات الاول
الحسيات والوجدانيات والمجربات تامل **قوله** معلوما
من الكلام السابق اي التزاما لا صريحا بحيث يحتمل ان يغفل
عنه الناظر في ذلك الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه و
مسوقا لاجله والا فيكون تاكيدا لا تنبيها انتهى محشي **قوله**
وههنا الحكم بديهي ظاهر كلامه انه غير معلوم من الكلام السابق
اجمالا ونقل البهوتي انه لا يبعد ان يكون مراده ومعلوم من
السابق فان بين البداهة والعلم من السابق العموم والخصوص
الوجهي ويؤيده ما نقله العصام عن شيخه مسعود الشرواني
حيث قال والاقيد ان يحمل التنبيه على المعنى الثاني مساعا
قوله مع الاسناد يعني الخ العبارة مقلوبة او المراد كما قال
الكردي بالاسناد النسبة الحكمية وبالنسبة وقوعها **قوله** وبـ
ما ذكره الخ جواب سوال تقديره كيف يكون الحكم بديهيا مع
استدلال المصنف عليه بقوله لاستواء الخ المقتضي انه
نظري اذ هو المحتاج لنصب الدليل بخلاف البديهي

قوله والا اي وان لا نقل لا صريحا اي بان كان معلوما صريحا فيكون تاكيدا

قوله

٢٢

قوله ما هو من هذا القبيل ما وقعة على كل من الجزئيات
كهذا والذي وإنْ ومنْ والمراد من هذا القبيل اللفظ
الموضوع لمشخصات باعتبار امر عام على تقدير مضاف
اي من ماصدق فهذا القبيل كما اشار الى ذلك الشارح
فعلمت انه ليس المراد بالماصدق المعنى اي الذوات كما سبق
الى بعض الاوهام تامل **قوله** لا يفيد التشخص اي التعين
عن بقية المشخصات **قوله** الا بقرينة معينة كالاشارة
الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم او الخطاب
وتقدم المرجع **قوله** لاستواء نسبة الوضع في العبارة
قلب والاصل لاستواء المسميات في نسبة الوضع لان
الاستواء وما شابهه انما يكون في متعدد والى ذلك
اشار الشارح بقوله اذ مع اشتراك الكل اي المسميات في
تلك اي نسبة الوضع **قوله** في افادة التعيين من اضافة
المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اي افادة ما هو من
هذا القبيل التعيين **قوله** في عدم افادة المعنى الموضوع
له فيه انهما يفيدان المعنى الموضوع له بدونها بالنسبة الى
العالم بالوضع لكن لا يفيد ان تعين المراد الا بها انتهى ابو البقاء
وقد يجاب بتقدير المضاف اي افادة تشخص المعنى بقرينة
ما سبق **قوله** لزوم التعيين بمعنى التعين والتشخص
في المعنى اي فيما هو من هذا القبيل **وقوله** وعدمه
اي في الالفاظ المشتركة **واعلم** ان قوله وعدمه يحتمل

اي ما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة

عطفه على التعيين اي ولزوم عدم التعيين وعليه يكون
الفرق اضافيا اي بالنسبة لما مدلوله كلي من المشترك لا لما مدلوله
جزئي كالاعلام المشتركة كما هو ظاهر وحينئذ تتجه اولوية
الفرق الثاني على الاول ويحتمل عطفه على لزوم اي وعدم
لزوم التعيين وعليه يكون الفرق حقيقيا بالنسبة للقسمين
وبذلك تعلم ان ما ذكره المحشي من كون الفرق اضافيا مع
عدم افادة عبارته العطف على اللزوم غير ظاهر وان تكلف البهوتي
في تصحيحه تامل **قوله** ووحدة الوضع اي ولزوم وحدة
الوضع فيما هو من هذا القبيل ولزوم تعدده في الالفاظ
المشتركة **قوله** اللفظ بحسب الخ كبرى قياس من الشكل الاول
حذفت صغراه لسهولة حصولها نظمه ان يقال كل مما
هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة مستعمل في معناه
الحقيقي وكل مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة
فكل مما هو من هذا القبيل والالفاظ المشتركة لا يحتاج
الى قرينة **قوله** **قلت** المراد الخ حاصله المنع في قولهم
في الكبرى لا يحتاج الى قرينة بانهم ان ارادوا القرينة المصححة
لاستعمال ما ذكر فيما وضع له فمسلم لكن ليست مرادة هنا
وان ارادوا القرينة المعينة فممنوع كما هو ظاهر **قوله**
بما ذكروه اي من قولهم اللفظ بحسب استعماله الخ
قوله لمجرد الاستعمال اي الاستعمال المجرد واما التعيين
المراد فيحتاج اليها **قوله** بخلاف المجاز اي فانه يحتاج الى
قرينة

قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ هي التي يتوقف عليها
تحقق المجاز والى ذلك اشار بقوله لينصرف الخ واما القرينة
المعينة للمراد من المعاني المجازية فلا يتوقف عليها تحققه
الا ترى انه لو قيل لك رايت بحرا ماشيا على قدميه فقد
وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقي و
لم توجد المعينة للمراد من بحر علم او كرم **قال** عصام
الدين في الرسالة الفارسية **اعلم** ان المجاز يكفي في
تحققه القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي واما
القرينة المعينة للمراد منه فليست شرطا في التحقق
بل في قبوله عند البلغا فان فقدت كان مردودا الا
ان يتعلق بعدم ذكر المعينة غرض كالتعميم لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن فيكون مقبولا حسنا انتهى **قوله** للاستعمال
فيه ظاهره ان الاستعمال موضوع له وليس كذلك فاللام
لام العاقبة وصلة وضع محذوفة اي الذي وضع
اللفظ له لاجل الاستعمال فيه **قوله** مزاحمة اي مشاركة
قوله في المقصود اي الاصلي والتبعي فالاصلي لحقيقة
معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والتبعي بيان
معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل و
انما كان تحقيق معنى الاول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف
فيما وضعت له بخلاف الآخر فان معنى العلم الشخصي منها جزئي
اتفاقا ومعنى البقية كلي اتفاقا تامل **التقسيم**

فان قلت المذكور تقسيمات فلم عبر عنها بالمفرد اجيب بان
المصدر كما يطلق على الواحد يطلق على المتعدد كما افاده
العصام قوله على ما مر اي و ذلك جار على الاعراب الذي مر
في المقدمة قوله والمحذوف هو المذكور يحتمل ان المراد لفظ
المذكور و في اطلاق الخبرية على التقسيم حينئذ تساهل
يحتمل ان يكون اشارة الى ما قدره سابقا اي هذا الذي نشرع فيه
ومعنى المذكور على الاول الذي يذكر و على الثاني الذي ذكر وربما
يرجح الاحتمال الاول قوله على ما مر والاكان مغنيا عن التصريح بما
بعده قوله ومعنى التقسيم اي اصطلاحا واما لغة فجعل الشيء اقساما
قوله هو ضم الظاهر انه لا محل لهذا الضمير قوله قيدين الخ ظاهره
ان ضم قيد واحد لا يسمى تقسيما وهذا بيان تقسيم الكلي واما
تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله الى اجزاء بحيث يكون كل جزء قسما
والفرق بينهما انه ان صح حمل المقسم على كل من اقسامه فالاول والا
فالثاني قوله باعتبار الباء سببية قوله تنافي القيود او تخالفها
الاول كضم الناطق الى الحيوان فيصير انسانا وضم الصاهل اليه فيصير
فرسا وهكذا والثاني كضم الضاحك والكاتب للانسان ويسمى الاول
تقسيما حقيقيا والثاني اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة
حمل بعض الاقسام على بعض وعلامة الثاني صحته قوله والمتبادر
اي عند اطلاق التقسيم قوله من هذا القبيل يعني ما اعتبر فيه
تنافي القيود وقال المحشي وفيه ان تغلب ويزيد وشمر فيه العلم
والفعل انتهى ولذلك قال العصام وما نحن فيه تقسيم اعتباري

وتعريفه بان والخبر ينبغي ان يكون مجهولا

قوله بما بعده اي ما هو اي ما بعده قوله والمحذوف هو المذكور

لاجتماع

لاجتماع العلم والفعل في يزيد وليس حقيقيا انتهى اي والاقسام
الحقيقية لا تجتمع لتنافيها واقول لم تجتمع الفعلية مع العلمية
في الامثلة المذكورة لانها نقلت عن الفعلية الى مجرد الاسمية فهي
قبل النقل افعال و بعده اسماء فاين الاجتماع قوله مجملا حال
من المضاف اليه لوجود شرطه اي حال كون التقسيم مجملا
قوله اولا ظرف تقسيم قوله الاول اي ما مدلوله كلي حال
كونه كائنا من مطلق اللفظ قوله والى مشتق و فعل العل
السر في اعادة الى هنا دون بقية المعطوفات الاشارة
الى مخالفة الاولين للاخيرين في المدلول فان مدلول الاولين
بسيط والاخيرين مركب قوله على وجه متعلق بتقسيم
اي على طريق سهل قوله فان تحقيقها علة لكيفية التقسيم
اي انما قسم على هذا الوجه لان تحقيقها انتهى كردي قوله من
مزال الاقدام اي من محال خطأ الاذهان لقوة الخلاف
في الموضوع له او لصعوبة المدرك ففي الكلام مضاف محذوف
واستعارة اما في مزال او في اقدام ولا يخفى تقريرها
على من عرف البيان وفي نسخة مزالق بالقاف وعليها كتب
الكردي ثم قال شبه الذهن بالقدم في الزلق لان الزلق
كما يثبت للقدم يثبت للذهن انتهى قوله فان الحاصل
علة لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه تسميته
باسماء اخر باعتبارات قوله هذه العبارة اي المعنى الحاصل
في العقل و يسمى من هذه الحيثية معلوما ايضا قوله

مطلقا اي انفها ما غير مقيد بملاحظة الدال لا يقال يعارض هذا
ما نقله بعض ارباب الحواشي عن السعد من انه يقال له من حيث
حصوله عند العقل من اللفظ مفهوم لانا نقول لا معارضة لان
المفهوم قسمان مفهوم مطلق ومفهوم مقيد بكونه مفهوما
من اللفظ والذي في كلام الشارح هو الاول والمنقول عن السعد
هو الثاني انتهى بهوتي **قوله** بانفهام غيره اي داله لا يقال مقتضى كلامه
ان المدلول والموضوع متساويان وهو يخالف لما في شرح النجاري
من ان الموضوع والمسمى خاصان بما يدل اللفظ عليه مطابقة بخلاف
المدلول لانا نقول كلام النجاري في المدلول المطلق الشامل للمدلول
الالتزامي وكلام الشارح في المدلول الذي وضع له اللفظ انتهى بهوتي
قوله ومن حيث القصد اليه من اللفظ الخ قال السيد في حاشية شرح
الشمسية وقد يكتفى في اطلاق المعنى على الحاصل في العقل بمجرد
صلاحيته لان يقصد من اللفظ سواء وضع له لفظ او لا انتهى
وهو يفيد ان اطلاق المعنى على الحاصل في العقل لا يتوقف على (اي وان لم يقصد بالفعل اهـ)
القصد المذكور بل على الصلاحية وهي اعم من القصد بالفعل
قوله افادة منصوب على العلية (اي بالفعل اهـ) اي لاجل افادة المخاطب
انتهى كردي وفي نسخة الذي افاده **قوله** لما اي يمنع فاعله (اي كل منهما)
المدلول او فرض بزيادة من والاسناد مجازي على كل اذ الممتنع
حقيقة العقل **قوله** من فرض صدقه فان **قلت** لم اقحم
لفظ فرض مع استقامة المعنى عند حذفه **قلت** للاشارة
الى انه لا يشترط ان يكون للكلي افراد خارجية بل الشرط ان يكون

لو

لو فرض له افراد في الخارج لصدق عليها كشمس فان **قلت**
اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئي يمكن
فيه ذلك الفرض بان يجعل مدخولا لاداة الفرض كان يقال
لو كان زيد كليا لصدق على كثير **قلت** الفرض قسمان
انتزاعي بان ينتزع العقل صورة الشيء عن الشيء (اي عن ملاحظة الشيء اهـ) ويكون
منشأ الانتزاع ذات ذلك الشيء وهذا هو المراد في امثال
هذا المقام واختراعي بان يخترع العقل صورة الشيء لا عن الشيء
ولا يكون لذات الشيء مدخل في هذا الاختراع وهذا هو الفرض
الذي يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان حمارا لكان
ناهقا وهو الموجود في الجزئي وليس بمراد هنا كما عرفت تامل
قوله وحمله عطف تفسير على الصدق قصد به (اي بالمراد الاول اهـ) الاشارة
الى ان الصدق في المفردات بمعنى الحمل واما في القضايا فبمعنى
التحقق **قوله** لان الالف واللام الاولى ال لان كل كلمة وضعت
على اكثر من حرف انما يعبر عنها بذاتها (اي بلفظها) فيقال مثلا نحن ضمير و
من حرف وال حرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت على
حرف فانه يعبر باسمها فيقال مثلا التاء ضمير متصل والباء
حرف جر وهكذا **قوله** ههنا اي بخلافها في قوله سابقا اللفظ
قد يوضع الخ فانها للعهد (اي الخارجي) كما عرف **قوله** فمعناه حينئذ اي معنى
اللفظ حين اذ جعلت ال للاستغراق ففي المتن كبرى قياس
حذفت صغراه تقريرها مورد القسمة اللفظ الموضوع بقرينة
ان السياق في تقسيمه كما اشار الى ذلك بقوله في تقرير الاشكال

قوله وهو اي الفرض الاختراعي وقوله الموجود في الجزئي اي لا الفرض الانتزاعي فانه لا يكون في الجزئي اهـ

فنقول الخ اذ هو تصوير للقياس المركب من المقدمتين قوله
مورد القسمة الخ يحصل النتيجة لا اذ انها قوله اما من الخ كان الظاهر
اسقاط لفظ من في الشقين ولذا قال فان كان الاول الخ قوله
قلنا معنى قولنا الخ حاصله ان كبرى القياس المشار اليها
في الرسالة بقوله اللفظ مدلوله الخ منفصلة حقيقية اي
حكم فيها بالانفصال الحقيقي على كل فرد وصغراه وهي
قول المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية
طبيعية فلا ينتظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرطه
وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى
هذا ان حمل اللام على الاستغراق كما صرح به واما ان حمل
على لام الجنس كما ذهب اليه المعتصم بلطف الحق فلا
يصلح هذا الجواب اذ المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه
على الطبيعة لا على الافراد فالقياس ينتظم حينئذ انتهى
قال البهوتي قوله فالقياس ينتظم حينئذ مشكل اذ لا
يمكن ان ينتظم في طبيعتين لما علل به هو وما في كتب
الميزان من ان الطبيعية لا دخل لها في العلوم والانتاجات
سواء جعلت كبرى او صغرى فما بالك اذا كانتا طبيعيتين
فقد قول العصام ما لم يقل فليحرر وافسد بعضهم القياس
بما حاصله ان المراد من محمول الصغرى المفهوم
ومن موضوع الكبرى الماصدقات فلم يتكرر الحد الوسط فلم ينتج
القياس واورد عليه انه على هذا لا يكون الاوسط مكررا في مثل

قولنا

قولنا العالم متغير وكل متغير حادث لان المراد بالمتغير
مفهومه في الصغرى وافراده في الكبرى كما هو المتعين في
كل قياس كما صرح به اهل الميزان من ان المحمول المراد منه المفهوم
والموضوع المراد منه الذات والجواب ان المراد بالمفهوم
في كلامهم المفهوم التضمني وهو الوصف بمعنى انه الملاحظ و
المراعي قصدا وان لوحظ عند التقدير الافراد وملاحظة الافراد
عند التقدير متاتية في المثال المذكور بان يراد شيء ثبت له
التغير بخلاف ما هنا فلا تكرار تامل قوله غير مندرج في
هذه القسمة لعله تحرف عن هذه القضية انتهى بهوتي
او المراد في موضوع دال هذه القسمة تامل قوله الى الاقسام
متعلق بانقسام قوله لكل منها متعلق بلزوم قوله فالجواب
الخ خبر ما بين قوله وما قبل ولشبهه باسم الشرط في العموم
اقترن خبره بالفاء فما قيل من ان الخبر محذوف والتقدير
مجاب عنه وان قوله فالجواب الخ جواب شرط مقدر اي اذا
اردت الجواب فالجواب الخ تكلف غير محتاج اليه قوله لازم
للمقسم بحسب وجوده الذهني قال المحشي ما معناه ان ما ذكره
الشارح لا يصلح لحل المغالطة لان المقسم لازم لاقسامه ذهنا
وخارجا لامتناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فبالنظر للذهن
يعود المحذور والمذكور فالصواب في الجواب ان يقال ان
اردتم بالمقسم الملزوم في الاول اللازم في الثاني مفهومه
وهو ذات ثبت لها التقسيم فالملزوم الاول مسلم والثاني

ممنوع لان اللازم للاقسام الماصدق لا المفهوم وان اردتم
به الماصدق انعكس الحال لان الانقسام مرتب على التقسيم
الذي هو فعل اختياري فكيف يكون لازما قال العلامة
البهوتي ولك دفع الاشكال باسهل مما ذكر بان تقول
ماذكره من قوله فيلزم الخ المرتب عليه الفساد ممنوع لان
اللازم انقسام المقسم الى كل من الاقسام لا انه يلزم انقسام
الاقسام لكل منها فقولكم في الاشكال لان الانقسام الى الاقسام
اي انقسام المقسم الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم الذي
هو ملزوم الانقسام لازم للاقسام فينحل الى ان انقسام
المقسم لازم للاقسام وهذا لا محذور فيه **قوله** ولازم
الشئ اي والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم
ان يكون لازما لملزومه اي ملزوم المقسم وهو الاقسام
باعتبار الخارج **قوله** كالكلية الخ فان لزوم الكلية للحيوان
من حيث صدقه على كثير ولزوم الحيوانية لزيد من حيث
انه فرد من افراد الحيوان فلم يوجد شرط انتاج قياس
المساواة وهو اتحاد جهة اللزوم **قوله** اي اما مدلوله
قدره ليصح حمل الذات وما عطف عليه على الاول وحاصل
التوجيهات المصححة للحمل خمسة احدها تقدير مضاف
قبل اللفظ الاول اي مدلول الاول فيكون في الكلام مجاز
بالحذف على حد واسال القرية اي اهلها ثانيها التجوز
في لفظه بان يراد به المدلول فيكون مجازا مرسلا من

اي يكون اللزوم الاول ممنوع واللزوم الثاني مسلم اه

اي للاخبار بالذات عن لفظ الاول اه

اي المجموع

اي لفظ الاول اه

اطلاق

اطلاق اسم الدال على المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل
الخبر اي اما دال ذات رابعها ان يقدر مدلوله خامسها
التجوز في لفظه بان يراد به الدال فيكون مجازا مرسلا من
اطلاق اسم المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على
التوجيهين الاولين غير سديد لانه تاويل قبل الاحتياج اليه
كما قال العصام وصارف لسياق كلامه عن ظاهره
من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى ويحوج الى التقدير
في قوله وهو اسم الجنس وقوله وهو المصدري وهو مدلول
ما ذكر ليصح الحمل على ضمير الاول **قوله** وحينئذ الظاهر حينئذ
اذ يشترالاول باللفظ المذكور لا بالمدلول الكلي فيستقيم الخ
واما قول المحشي اي وحينئذ تقدير المبتدا وهو مدلوله او ارتكاب
التجوز في الاطلاق فيستقيم حمل قوله وهو اسم الجنس على ضميره
الراجع اليه على ظاهره اه فغير ظاهر لان حمل اسم الجنس على ضمير
الاول لا توقف استقامته على التقدير والتجوز المذكور وانما توقف عليه استقامة حمل
الذات وما عطف عليه على الاول كما ذكرت اللهم الا ان يؤول
كلام المحشي بانه لو لم يؤول بما ذكر لاقتضى الكلام حمل ذات
على الاول مرادا به المدلول لان الخبر عين المبتدا في المعنى وح
لا يستقيم حمل اسم الجنس على ضمير الاول وهذا ظاهر ان جعل
الاسناد حقيقيا اما ان جعل مجازيا فالاستقامة موجودة لكن
قد يقال الاسناد المجازي خاص عند صاحب التلخيص ومن تبعه
باسناد الفعل او معناه لغير من هو له وما هنا ليس كذلك ثم قال

او كذا التقدير فيما عطف عليه

اي وهذا ما قدمه الشارح وكذا الذي بعده اه

اي من اسم الجنس والمصدري

قوله باللفظ المذكور
اي في قول الشارح
اي اللفظ الذي
مدلوله كلي وقوله
لا بالمدلول الكلي
اي الذي عبارة
تقتضي تفسير الاول
به اه

المحشي وان لم يرتكب التاويل في الاول بان يجعل الاول عبارة عن
المدلول فلا بد منه في الثاني اي مدلول اسم الجنس لكن التاويل في الاول
اولى ليكون التقسيم بالذات للفظ دون المعنى انتهى بالمعنى وقوله في الاول
اي قول المصنف اما ذات وقوله بان يجعل الاول اي لفظ الاول وقوله
ليصح الحمل اي حمل اسم الجنس دل على ذلك كلامه وقوله مدلوله قال
الفهامة عصام الدين فيه انه اذا اريد بالمدلول الموضوع له
فلا ينفع تاويل قوله او نسبة بينهما بالمركب من الذات والحدث
لان المركب منهما ليس الموضوع له في الفعل والمشتق بل الحدث
والنسبة والزمان في الفعل والمركب من الذات والحدث والنسبة
في المشتق وان اريد بالمدلول ما هو اعم من الموضوع له فلا حاجة
الى هذا التاويل لان النسبة مدلول تضمني لهما الا ان يقال المركب
من الحدث والذات لا يقتضي ان يكون جميع اجزائه الحدث و
الذات بل يكفي فيه ان يكونا من اجزائه فلا يشكل بالمشتق و
يشكل بالفعل لان الذات ليست من اجزائه ولا يخفى انه لو
اريد بقوله او نسبة او ذو نسبة لم يشكل بالفعل ايضا
فهذا هو التاويل الحقيق بالتعويل انتهى وفيه نظر لما سياتي
من ان المراد بالذات هنا ما ليس حدثا ولا مركبا منه ومن غيره
فيشمل الزمان والسواد والبياض وحينئذ فالمراد بالذات
في مدلول الفعل هو الزمان فلا اشكال بالفعل كما لا اشكال
بالمشتق فقد عمد هذا الامام حمل الذات على خصوص ما هو جسم
قام به العرض فاشكل عليه الامر **قوله** وانما اخرج المصدر

عن

عن اسم الجنس اي حيث جعله قسيما له مع ان اسم الجنس مقسم له
لانقسامه الى مصدر كالضرب والى غيره كرجل **قوله** ليبني الخ
اي لان الفعل والمشتق انما يبنيان على المصدر لانه
مادتهما الاشتقاقهما منه لا على مطلق الحدث كذا قال بعضهم
والظاهر ان يقال ان معنى بنائهما عليه ان اللفظ الدال على
الحدث الذي هو معنى المصدر ان اعتبر منه الحدث اولا ونسب
الى الذات فهو الفعل وان اعتبر منه الذات اولا ونسب
اليها الحدث فهو المشتق وسيتضح لك ذلك لكن في
كلام العصام ان اخراج المصدر من اسم الجنس ليتفرع عليه
بيان الفعل والمشتق مرتب بان اخراج الفرد من
التعريف لا يصح سيما للغرض الحاصل بدون الاخراج
بان يقسم اسم الجنس الى المصدر وغيره انتهى **قوله** اما حدث
وحده قال المحشي وحده حال من حدث خبر المبتدا و
صح وقوعه حالا مع جموده واضافته للضمير لتاويله
بالمشتق اي منفردا واضافة مثله للضمير لا تفيد التعريف
فان **قلت** حدث نكرة وهي تستدعي الاحتياج للوصف
فلم لم يجعل وحده صفة او يقدم ليكون نصا في الحالية
قلت اجاب المحشي عن ذلك بقوله وشهرة لفظ وحده
في الحال ترفع الالتباس بالصفة فيصح وقوعه حالا من النكرة
من غير تقديم **قوله** او غير حدث وحده حال من غير
كما سيذكره الشارح في جواب الاشكال الآتي **قوله**
منهما اي من الحدث وغيره **قوله** والمراد بالذات ههنا

اي وليس المراد به ما قام بذاته لاخراجه نحو السواد والبياض
مع ان الغرض ادخاله قوله ما لا يكون اي معنى مستقل
بالمفهومية مقيد بكونه غير حدث او غير مركب منه ومن
غيره كما قال العصام قوله منسوبا حال من الهاء في منه العائد
على الحدث ومن غيره اي حالة كون الحدث وغيره منسوبا
الخ او صفة لمركبا والعائد محذوف تقديره فيه تامل قوله
يعبر عنه الخ قيد لا بد منه بدليل الاخراج به قوله بما آخره دال
ونون كزدن او تاء ونون كشتن فقوله كالضرب وكالقتل
مثالان للمعبر عنه وانظر هل زدن في الفارسية اسم للضرب
فقط وشتن اسم للقتل فقط وبقية المصادر
لها عبارات قوله وحينئذ فتكون الكاف الداخلة عليهما
استقصائية او هما اسمان لنوعين من المصدر وحينئذ
فتكون للتمثيل الظاهر الاول قوله لعدم التعبير اي عنه
في الفارسية بما ذكر وان كان قائما بالغير قوله ومعنى
الجيد والمنوال الاول العنق والثاني الخشب الذي
يلف عليه الحائك الثوب ويقال له النول ايضا وجمعه
انوال انتهى مختار وقيل المراد بها دائم الجود وكثير
النوال وهو صحيح ايضا قوله ومعناه اي معنى
القيام بالغير قوله اختصاص الناعت المراد بالاختصاص
التعلق على وجه مخصوص وبالناعت النعت فالمعنى
تعلق النعت بالمنعوت على وجه خاص كضرب زيد الواقع
منه او عليه فانه وصف متعلق به تامل قوله او

قوله ومن غيره اي وحال من الهاء في غيره

قوله والعائد محذوف الخ وتقدير الكلام والامر كبا منسوبا احدهما الى الآخر فيه اهـ

قوله اي مغني قدر اي تفسير معناه

بالتبعية

٢٩

بالتبعية الخ عطف على ما قبله ليبين ان القيام نوعان
كما يتبين ذلك قوله اي الاتحاد الخ تفسير للتحيز فليس المراد
به حصول الشيء في الحيز بمعنى اخذه قدرا من الفراغ
لخروج صفات الله وصفات المجردات حينئذ وفي تبعية
صفات المجردات في الاشارة العقلية نظر تامل افاد
ذلك المحشي وقوله لخروج صفات الله الخ لان الذات
العلية منزهة عن ذلك حتى يتبعها صفاتها فيه والمجردات
لا حصول لها في الحيز بهذا المعنى حتى تتبعها صفاتها فيه
وقوله وفي تبعية الخ لعل وجه النظر ان الاشارة العقلية
الى ذات المجردات عنها الى صفاتها لان العقل يميز كلا
منها عن الآخر فلا اتحاد في الاشارة العقلية تامل والمراد
بالاتحاد في الاشارة ان تكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر وفي بمعنى باء الملابسة او المصاحبة
كما هو ظاهر تامل قوله كما في الماديات اي المركبات
كزيد الضارب فان الاشارة اليه اشارة الى الضرب تبعا
قوله كما في المجردات اي عن المادة كالعقول العشرة التي
اثبتها الحكماء والملائكة على قول فان الاشارة اليها بالعقل
اشارة الى اوصافها تبعا وقد علمت ما فيه والكاف في
الموضعين استقصائية كما لا يخفى قوله في وضع اللفظ
الخ كضارب وضرب فانهما موضوعان بازاء الحدث والذات
معتبرا بينهما نسبة هذا مقتضى كلامه وهو مسلم

ـه اي العقول العشرة

ـه اي من قوله السابق قريبا لعل وجه النظر ان الاشارة العقليه الخ اهـ

في الاول دون الثاني لانه موضوع للحدث والزمان والنسبة
لا للذات فلعل المراد بقوله في وضع اللفظ اي في الجملة
فلو قال لانها السبب في افادة ذلك المركب لكان اولى
وانسب هكذا قال بعضهم وهو غفلة عما تقدم من ان
المراد بالذات في اصطلاحهم ما لا يكون حدثا ولا مركبا
منه ومن غيره لا خصوص ما قام به الحدث وحينئذ
فيشمل الزمان كما ذكره الشارح لا اعتبار عليه وقد تقدم
لنا نظير ذلك **قوله** اما ان تعتبر النسبة من طرف الذات
اي اما ان تلاحظ الذات اولا ثم ينسب لها الحدث
وهو المشتق **قوله** واما ان تعتبر الخ اي تلاحظ الحدث
اولا ثم يثبت للذات وهو الفعل فان **قلت** كل من
المشتق والفعل يدل على حدث وذات فلم اعتبرت النسبة
من طرف الذات في الاول دون الثاني ولم يعكس او
تعتبر من طرف الذات فيهما او الحدث فيهما **اجيب**
بانهم لما عرفوا المشتق بانه لفظ دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود من ذكره وذكروا الذات اولا في التعريف
ناسب ان تعتبر اولا في نسبة الحدث اليها الدالة هي على ذلك
اعتبار الواضع لها كذلك ولما عرفوا الفعل بانه ما دل على
حدث في زمن وضعا وذكروا الحدث اولا ناسب ان
يعتبر اولا وينسب للذات لما تقدم فعلمت من هذا ان
ما وقع للمحقق الرازي في شرح الرسالة ان معنى الرامي
اي رسالة [illegible]

رمي

[illegible]

رمي منسوب الى ذات فيه مسامحة وقوله النسبة
كان الاولى الاتيان باي لانه تفسير للضمير المستتر
وليس من وضع الظاهر موضع المضمر **قوله** فان قيل
الخ لا يخفى ان السوال والجواب انما يتوجهان على قول
الشارح فكانه قال الخ لا على قول المصنف كذا قيل وهو
غير ظاهر بل يتوجهان عليه ايضا لان قوله اما ذات
في قوة قوله اما غير حدث وحده **قوله** وراجعا الى تقسيمات
ثلاثة بان يقال اللفظ اما حدث وحده اولا الاول المصدر
والثاني اما ذات وحدها اولا الاول اسم الجنس و
الثاني اما مركب منهما ومن نسبة من طرف الذات
اولا الاول المشتق والثاني الفعل انتهى محشي **قوله**
فلا يضر لا وجه لهذا التفريع فكان الاولى الاتيان بالواو
قوله ارسال القسم الاخير اي المركب المعبر عنه بالنسبة
والمراد بارساله اطلاقه وعدم تقسيمه عن التقسيم **قوله**
واحتمال الخ من عطف العلة على المعلول فكانه قال لان
احتمال الخ **قوله** فلا يمنع الانحصار اي في الاقسام الاربعة
الاولية لان سائر الاقسام الآتية ترجع الى الفعل والمشتق
قوله قيام الحدث به اي بمدلوله التضمني وهو الذات **قوله**
وهو ظرف المكان المراد به وبظرف الزمان الآتي ما شارك
الحديث في المادة كمرمى ومذهب لبعضهم جعله قسما من
المشتق وجعل اسم الآلة والزمان والمكان من المشتق

قوله الى تقسيمات ثلاثة عبارة [illegible] هنا قوله وان كان مترددا بين النفي والاثبات يعني يمكن ان تردد هذه القسمة بين النفي والاثبات في تقسيمات ثلاثة بان يقال اللفظ الذي مدلوله كلي اما حدث وحده اولا والاول المصدر والثاني اما ذات وحده اولا والاول اسم الجنس والثاني اما مركبهما او من نسبة من طرف الذات اولا والاول المشتق والثاني ان اعتبرت النسبة فيه من طرف الحدث فهو الفعل فالقسمة الموردة ثلاثية [illegible] الاصح [illegible] منه

احد اصطلاحين للنحاة قوله فالوضع الفاء في مثل هذا المقام
اما للتوهم اما لكونه مقام تفصيل او لتقديرها اي واما الثاني فالوضع
والرابط محذوف اي الوضع له وال بدل من المضاف اليه والى
ذلك يرمز كلام الشارح قوله بخصوصه حال من الضمير في لوحظ
اي حالة كون الشخص الواحد ملتبسا بخصوصه او مع خصوصه
فالباء للملابسة او بمعنى مع لا للآلة والا اقتضى ان الوضع للمشخص
يحتاج لآلة كغيره مع انه ليس كذلك والخصوص مصدر بمعنى
اسم الفاعل كما يدل عليه ما بعده قوله بما يعينه اي بمشخصات
او المشخصات التي تعينه وبيان ذلك ان معنى زيد لوحظ
وتصور ملتبسا بمشخصاته المميزة له عن غيره من طول
او قصر وسواد او ضده وغير ذلك ثم وضع اللفظ بازائه
قوله واما العلم الخ جواب عما عساه يقال لفظ العلم يتناول
العلم الجنسي مع انه ليس مرادا وحاصل الجواب انه غير متناول
له هنا لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع للمشخص
اذ معناه كلي فان قلت علم الجنس من اي قسم من الاقسام
حينئذ قلت من اسم الجنس لانه عرف سابقا باللفظ
الموضوع للذات وتقدم ان المراد بالذات ما لا يكون حدثا ولا
مركبا منه ومن غيره منسوبا احدهما الى الآخر وذلك يشمل
علم الجنس ولا يخفى عليك ان هذا مبني على ان علم الجنس موضوع
للماهية من حيث هي والتحقيق الذي ذكره المصنف في التنبيه
السادس من الخاتمة انه موضوع لها بقيد التعين في الذهن

وعليه

وعليه فلا يظهر تقييد العلم بالشخصي لان الجنسي موضوع
لمشخص في الذهن تامل قوله اقسام اربعة اي عند المصنف
ومتابعيه خلافا للسعد ومتابعيه في ان الموضوع له
فيها كلي قوله في غيره متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله
حاصلا والضمير المضاف اليه عائد للفظ الموضوع لمشخص
وضعا عاما والمراد بالغير المتعلق كما نبه على ذلك الشارح
قوله حاصلا في متعلقه اي ثابتا فيه ويجوز ان تكون
في سببية اي حاصلا بسبب غيره فيفيد ان معنى الحرف
فيه لكن حصوله متوقف على انضمام الغير قوله بمعنى انه
لا يتحصل الخ اشار به الى ما ذكره العصام من ان المراد
بالتعيين الحصول وليس المراد به زوال الابهام عن شيء حاصل
المقتضي ان معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير كما في سواد
زيد فانه يتعين بانضمام زيد اليه لا بمعنى انه يحصل به بل
بمعنى انه يزيد تعينه به فلا ينتقض التعريف بامثاله واللفظ
حقيقة فيما ذكر والاستعمال في غيره فيه نوع من التجوز نعم
لو قال يتصور بانضمام الغير لكان اظهر قوله وهو الحرف اي
اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما الذي مدلوله معنى في
في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه الحرف قوله واذ قد عرفت
الخ اي من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا القبيل
لا يفيد التشخص الا بقرينة قال في العربية للعهد الذكري لتقدم
ذكر مدخولها وافاد بذلك ان التفريع على ما ذكر سابقا فقط

اي وهو القرينة اه

انضمام امر اليه علم مما تقدم قوله ان كانت في الخطاب يحتمل ان تكون
في رايت اذ القرينة نفس الخطاب كما يوخذ من قول الشارح فان
ما يفيد الخ ومن قوله في التنبيه الاول من الخاتمة بانضمام قرينة
من الخطاب حيث بين القرينة بالخطاب وان يكون من ظرفية المطلق
في المقيد لان الخطاب جزئي من جزئيات القرينة او باعتبار
ان يراد بالقرينة مطلق الخطاب وبالخطاب جزئياته وهي
الخطاب باعتبار تقييده بالصدور عن المتكلم بالنسبة للمتكلم
وبكونه مع مخاطب بالنسبة للمخاطب وبكونه متعلقا بغائب
تقدم ذكره بالنسبة للغائب وهذا الاخير هو الذي اشار اليه
المحشي قوله يعني المخاطبة اي وليس المراد بالخطاب ما قابل
التكلم والغيبة لقصوره وحمل عصام الخطاب على المخاطب
به على حد قولهم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف اي المخاطب به
ونص عبارته الخطاب في اللغة توجيه الكلام الى الغير للافهام
ثم نقل الى الكلام الموجه به الى الغير للافهام كذا في التلويح والظاهر
ان المراد هنا المنقول اليه ليكون على طبق كلامه في الفوائد الغيائية
حيث قال فالقرينة اما في الكلام وهو المضمر هذا كلامه قوله
فيتناول الخ اي حيث اريد بالخطاب المخاطبة ووجه التناول
ان المخاطبة توجيه الكلام الى حاضر اعم من ان يكون الحاضر محققا
او مقدرا فدخل فيه الغائب لانه حاضر تقديرا باعتبار سبق
ذكره او حصوله في العقل لكن ربما يقال الغائب لم يوجد له
كلام فان قولك زيد ضرب مثلا انما وجه الى المخاطب حقيقة

او

معطوف على التطفل الذي وجد به كون العبارة من ظرفية المطلق في المقيد وح فهو وجه ثان للكون المذكور اه

اي على الكلام المخاطب به اه

قوله المنقول اليه اي وهو اسم للمفعول المذكور في قوله الموجه به والمنقول منه هو المصدر المذكور في قوله توجيه الكلام الخ اه

٤٢

او تقديرا لاجل الاخبار بضاربية زيد سواء كان زيد حاضرا
تحقيقا او تقديرا فالاولى في تفسير الخطاب ليتضح شموله لضمير
الغائب ما ذكره العصام قوله فان ما يفيد تعليل لصحة التمثيل
بما ذكر وكذا يقال فيما بعده قوله من القرينة بيان لما وقوله
بدلالة اللفظ متعلق بمراد وقوله بعضو متعلق بيسار قوله
منهما اي من هذا وذلك اي وشبههما وقوله من المعنى بيان
لما قوله انما هو هذه اي الاشارة الحسية قوله الذي هو معين
صفة المراد وقوله باعتبار تعينه متعلق بمعين وقوله
بنسبة مضمون تنازعه كل من يسار وتعينه والمراد
بالمضمون المعهود انتسابه كثبوت المجيء مثلا في المثال الآتي
وانما كان هذا المضمون قرينة عقلية لانه امر معنوي يدرك
بالعقل قوله صلته اي كل منهما والضمير في اليه للمراد وفي
اقترانها الى الصلة وفي به لكل منهما والمعلوم والمعهود
بالرفع صفتان لانتساب كما يدل عليه كلامه والمعنى كما يظهر
بالتامل اما قراءتهما بالجر فمحوج الى تكلف عنه غنية بما ذكرنا
قوله ولا يخفى الخ يحتمل ان يكون تحقيقا للمقام وازالة
لما كاد ان يتوهم او توهم من كفاية الاشارة المذكورة على الوجه
المتقدم بدون انضمام ما ذكر ويحتمل ان يكون اعتراضا على
المصنف في عدم ذكر الانحصار المذكور والاظهر الاول قوله
كالانحصار دخل تحت الكاف الاشارة والوصف وانما اتى

المعين للمراد من كل منهما انتسابه مضمون الخ اه

بمثلا بعد الكاف الظاهرة في التمثيل دفعا التوهم كونها استقصائية
قوله كما سياتي تحقيقه اي في التنبيه الثاني من الخاتمة
قوله فقد يعود الى مفهوم كلي كقولك الرجل الرمته وقوله
وقد يشار به الى الجنس كقولك عند ذكر الحيوان هذا
كلي قوله يراد به كلي كقولك الذي يصدق على كثير مفهوم
الانسان مثلا قوله وقد اجيب الخ حاصله ان كلام
الاشارة بهذا الى الجنس ومن ارادة الكلي بالذي مثلا مجاز
والكلام في المدلول الحقيقي فلا اشكال وان استعمال ضمير
الغائب في المفهوم الكلي حقيقي باعتبار كونه جزئيا اضافيا
لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا حقيقية او
اضافية هذا كلامه لكن سياتي في الكلام على التنبيه الثاني
ان الحق ان الموصول كضمير الغائب فيما ذكر كما صرح به السيد قدس
سره وحينئذ فاستعماله في الكلي الذي جزئي اضافي حقيقة
كضمير الغائب فتخصيص ضمير الغائب بهذا الحكم تحكم قوله
الاربعة اي الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول قوله
حروف المباني هي الحروف التي تبنى وتتركب منها الكلمة
كالالف والباء تمثيل للاسماء فالباء مثلا موضوعة لكل فرد فرد
مما صدق عليه ب قوله وكذا لفظ التعين اي والتشخص
والجزئي فانها الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار اي
فانها موضوعة لكل فرد فرد مما صدق عليه كون الشيء معينا
و

وكون الشيء مشخصا وكون الشيء غير صادق على كثيرين
قوله كالكافية اي فانها موضوعة لكل فرد فرد مما صدقت
عليه الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة
ويقال بنظير ذلك في الشافية ويجاب عن هذا
الاعتراض بان المذكورات موضوعة للامر الكلي لا للافراد
فقول المحشي في اسماء الكتب انها من قبيل الوضع الخاص
للخاص مبني على مذهب من يجعلها من حيز علم الشخص
والتحقيق ما ذكرنا وهو انها من حيز علم الجنس وقوله
والتعدد اللفظي اعتباري لا يبنى عليه مثل تعدد زيد
في اماكنه غير صحيح فان التعدد في الاول موجود في ان
واحد وهو شاهد صدق على كونه حقيقيا بخلافه
في الثاني كما يظهر بالتامل واما اسماء العلوم كالفقه والنحو
فمن حيز علم الشخص اذا عرفت ذلك فما اعترض به من هذه الامور
ليس مما نحن فيه فلا يضر خروجها عنه الخاتمة
قوله حال من المبتدا اي على مذهب سيبويه قوله او من ضمير
الاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدا لكنه
لما كان بمعناه كان كانه راجع اليه على ان ما ذكر انما يتجه على
جعل الخاتمة مبتدا اما على جعلها خبرا فالحال من نفس الخبر
او من ضمير الموصول الواقع صفة للمبتدا اي المحذوف تامل قوله فلا احتياج
الى الواو الخ الا انه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح
كون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترن بالواو وبعدمه

قوله يحصل النظام اي لكون الخاتمة موافقة للمقدمة والتقسيم السابقين في كونها مبتدا او الخبر محذوف او بالعكس اهـ

ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية والمراد بالنظام
موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم في اعرابهما السابق
وقد يقال مع تكلف الشارح بما ذكر لم يحصل النظام
ايضا لان المذكور بعد كل منهما اجزاؤه المشتمل هو عليها
والمذكور بعدها امور خارجية لها تعلق بالمبتدا و
الخبر او جملة معطوفة على جملة المبتدا والخبر ويجاب
عنه بان المراد ببقاء النظام بقاؤه من جهة الاعراب
وان كان تمامه لا يحصل الا بحذف قوله وتشتمل فيعتذر
عنه بانه لوحظ ليأتي التنبيه من اول الامر على ان
المذكور في الخاتمة علم مما تقدم ورعاية جانب المعنى
اولى على ان لنا ان نعرب جملة تشتمل خبرا كما هو ظاهر
ونعتذر عن ترك اصل النظام بما ذكر اذ مراعاة
النظام قدر يسير لا يقتضي تكلف هذا الحذف الخطير
على ان العصام منع اعراب الشارح بان فيه حذف الموصول
مع الصلة قوله تشتمل على كل منهما دفع بهذا ما يقال انه يلزم
على ما ذكر اشتمال الشيء على نفسه قوله ولما كان ما فيها
اشار به الى ان اطلاق التنبيهات على ما ذكر ليس لكونها
بديهية اولية بل لما ذكره قوله التنبيه الاول اعلم ان
المصنف سيصرح في بعض التنبيهات بان ما ذكره فيه
علم من التقسيم السابق ولم يصرح بذلك في البعض الآخر
وهذا التنبيه من ذلك البعض مع انه كامثاله علم مما سبق

فلعل

(في الهامش: اي كما تقدم ـ اي من قوله فيعتذر عنه الخ ـ اي لانه جعله من اشتمال الكل على اجزائه فاختلف المشتمل والمشتمل عليه بالاعتبار وهو كاف)

فلعل السر في التصريح في البعض الاهتمام باظهار معلوميته
من التقسيم لنوع خفاء في علمه منه او ان ما ذكر فيه لم يعلم الا من
تقسيمه لا من كلام غيره بخلاف البعض الآخر فان ما يذكر فيه معلوم
من كلام غيره فلم يحل علمه على تقسيمه لئلا يتوهم انه لم يعلم الا منه
كذا افاده العصام قوله اي الضمير الخ يدل ذلك على ان مراد المصنف بالثلاثة
ما ذكره الشارح قوله في ان مدلولاتها ليست معاني في غيره وقوله
فهي اسماء لا حروف فاندفع ما عساه يقال الثلاثة كما تحتمل ما ذكر تحتمل
اثنين منها مع الحرف قوله مشتركة بكسر الراء قوله ليست معاني في غيرها
اي حاصلة في غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعد مشاركتها
له في الوضع للمشخصات باعتبار امر عام قوله يعني معاني الخ
اشار به الى ان المشترك فيما ذكر حقيقة انما هو المعاني لا الالفاظ
كما هو ظاهر المتن لان ما ذكر وصف للمعاني لا للالفاظ قوله
في ان كلا الخ كان الاولى ان يقول في انها اذ هو المشترك فيه تامل
قوله معنى في نفسه اي حاصل [الضمير] بنفسه لا يحتاج في حصوله
وتصوره الى انضمام شيء بخلاف الحرف واما الاحتياج الى القرينة
فليس لتصور المعنى وحصوله في العقل بل التعيين وتشخص
المراد من اللفظ كما سيعلم مما ننقله عن العصام قوله ملحوظ قصدا
الخ هذه الاوصاف كاشفة كما يعلم بالتامل قوله وان كانت الواو
للحال وان زائدة كما قالوا به في مثل هذا التركيب وفيه ان الجملة ماضوية
فعلها متصرف ولم تقترن بقد قوله تحصل اي من اللفظ وانما
قيدنا بذلك لان تحصل ما ذكر وتعقله في حد ذاته يمكن من غير

ضميمة كما افاده العصام قوله مما اي من الفاظ وضع بازآيه اي ازاء
كل من المدلولات اشار بذلك الى ان المراد بقول المصنف تحصل من
الغير تحصلها من اللفظ كما تقدم او المراد تحصيل ان هذا المدلول
هو المراد وبه يندفع ما قيل اذا لم تحصل تلك المعاني الا بالغير لزم
ان تكون معاني في غيرها كالحرف لان معناه انما كان في غيره لانه لا يحصل
الا بالغير وحاصل الدفع على ما ذهب اليه السيد ان المراد بالتحصيل
بالغير تمييز المعنى الجزئي به كما عرفت لا تحققه ووجوده ذهنا
وخارجا كما في الحرف قال العصام ولقد احسن حيث قال يتحصل بالغير
ولم يقل يتعين بالغير كما قال في الحرف فغير العبارة اشارة الى
تفاوت المعنى قوله بانضمام قرينة اليها اي الى المدلولات على
تقدير مضاف اي دوالها لان الضم اليها الا المدلول كذا قيل وفيه
ان الضم للمدلول يلزمه الضم للدال فلا حاجة التقدير قوله اي اذا كان
اشارة الى ان الفاء في قوله فهي للتفريع انتهى محشي قال العصام
ما معناه ولا حاجة في التفريع على ما سبق الى اعتبار امر وفيه
يرفع احتمال كونها افعالا مع ان المراد مدلولها التضمني لا المطابقي
اي كما اشار اليه الشارح بقوله بتمامها ومن تاويل قوله فهي اسماء
بانها ليست حروفا لانها عبارة عما دخل تحت الموضوع لمشخص
فاذا لم يكن مدلولها في غيرها تعين كونها اسماء اذ الفعل ليس
مما دخل تحت الموضوع لمشخص تامل قوله لان الاسم الخ من قبيل
الاستدلال بالحد على المحدود انتهى محشي قال شيخنا الملوي
اي وذلك لا يصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل

التصديق

٩٥

التصديق والجواب ان ما ذكره ليس على وجه التعريف على
حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق قوله التنبيه الثاني
الاشارة العقلية اي المعهودة التي هي قرينة الموصول لا مطلق
الاشارة العقلية والا ما صح انها لا تفيد التشخص ولم ينطبق ما
ذكره من الدليل على مدعاه لجواز ان تكون الاشارة العقلية
مفيدة للجزئي بان يراد بها الصلة مع الانحصار ولو قال القرينة
العقلية لكان اظهر في ارادة المعهود وكانه اختار ما اختار للاشارة
الى ان القرينة العقلية يطلق عليها لفظ الاشارة كالحسية كذا افاده
العصام قوله اما كون القيد اي الصلة وقوله بمجرد الصلة
اي الصلة المجردة عن الانحصار الخارجي قوله لا يدل الا على
الخ اي فالمفهوم حينئذ من الذي ضرب تقييد مفهوم الذي بنسبة
الحدث الذي هو الضرب اليه وهو كلي فلا يفيد التشخص قوله
فمن حيث ان المفهوم العالم بالوضع الخ قال المحشي فيه بحث
اذ لا نسلم ان المفهوم الامر الكلي لان العلم بالوضع يقتضي فهم
المعنى الذي وضع له اللفظ انتهى واقول الذي يقتضيه
العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئي ولا كلام فيه انما الكلام
في المعنى الذي يدرك من اللفظ عند سماعه وبكون اللفظ دالا
عليه بالنظر لذاته ولا ريب في ان المدرك من لفظ الذي من
غير تقييد بصلة تقتضي تعيين المراد منه انما هو الكلي وان
علم في تلك الحالة ان الموضوع له الجزئي لكن لم يتعين ذلك الجزئي
بعد لعدم الصلة تامل قوله وحده اي حال كون الموصول منفردا

عن الاشارة العقلية التي هي الصلة قوله ليس الا الامر الخ اي
وهو المفهوم الكلي الصادق على الافراد قوله بخلاف قرينة الخ اضافة
قرينة لما بعدها بيانيه قوله فلذلك كانا جزئيين الخ في
وصف اللفظ بالجزئية والكلية تجوز من وصف المدلول بوصف
الدال اذ لا يوصف بهما حقيقة الا المعنى قوله وفيه اي في كون
الموصول كليا بحث حاصله ان المصنف تقدم له في التقسيم
ان الموصول موضوع لمتشخص فكيف يجعله هنا كليا قوله وعدم
فهم الخ اي ان كانت شبهة عدم فهم السامع المعنى الجزئي دفعت
بان ذلك لا يقتضي الكلية كما في الاعلام المشتركة فان السامع
للفظ زيد مع وجود عشرة اشخاص مثلا هو اسم كل واحد
منهم لا يفهم منه معينا منهم مع ان مدلوله جزئي اتفاقا قوله لا يوجب
الكلية كان الظاهر لا يسوغ لان عدم الوجوب يصدق بالجواز
مع ان عدم فهم المعنى المعين من الموصول ونحوه لا يجوز الحكم عليه
بالكلية هذا ان خص المعنى بما ذكر اما اذا اريد العموم فالعبارة
على ظاهرها تامل قوله اللهم الا ان يقال (اي المعين) حاصله ان المصنف
انما جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته
وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجي لا انه
جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه وافاد العلامة
المحشي ان ما ذكر يقتضي ارتفاع الفرق لان الباب مفتوح في الكل
فانها باعتبار بعض ملاحظاتها كلية على ان قرينة الموصول لو اعتبرت
بتمامها وهي مضمون الصلة مع الانحصار الخارجي لم تكن مفيدة للجزئية

دائما

اي لا يوجب الكلية بل قد يجوزها اذا أريد المعنى غير المعين اهـ

اي المعنى الأعم من كونه معينا او لا اهـ

46

دائما كما يفيده كلامه بل تارة تفيد الجزئية كما اذا استعمل الموصول
في جزئي نحو الذي جاء من بغداد زيد وتارة تفيد الكلية
كما اذا استعمل الموصول في كلي (اي حقيقي) هو جزئي اضافي نحو الذي جاء
من بغداد رجل وحينئذ فلا مانع من عده جزئيا نظرا للاول
وكليا نظرا للثاني وعليه يحمل كلام المصنف في الموضعين فعلى
هذا قوله الاشارة العقلية لا تفيد التشخص قضية مطلقة اي
حكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع بالفعل لا دائمة اي حكم
فيها بدوام السلب قوله والاشارة العقلية عطف تفسير
قوله مع قطع النظر لو اتى باي قبل مع لكان اوضح لان ما
ذكر بيان لما جردت عنه القرينة قوله والا فلا يستقيم كلامه
اي اذ لا ينظر الى الموصول مع مجرد قرينة الصلة وذلك
صادق بصورتين الاولى ان ينظر اليه مع تمام القرينة الثانية
ان ينظر اليه مجردا عن القرينة اصلا قوله اذ القرينة الخ رد
للصورة الاولى وقوله وان لم تعتبر رد للصورة الثانية تامل
قوله ظاهرا اي واما في نفس الامر فالمعتبر ما ذكر مع الانحصار
الخارجي مثلا التنبيه الثالث قوله الفرق بين العلم والمضمر
قد يقال علم مما سبق ايضا الفرق بين العلم واسم الاشارة و
بينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم اقتصر في علم الفرق
على ما ذكر فان اجيب بان وجه التخصيص عدم افادة
تقسيم للفرق بين غيرهما لكونه لم يذكر في تقسيمه الا هما قيل
عليه ان المصنف لم يسند علم (اي العلم) الفرق الى تقسيم الغير وانما

اي الجزئية التي فيه بالنسبة لما هو اعم منه كالانسان الشامل له وللمرأة والخنثى والصبي اهـ

اي للكلية التي فيه بالنسبة لما [illegible] منه كزيد فان رجل يشمله ويشمل بقية افراد الرجال على وجه البدل اهـ

غيره من [illegible] اي المضمر

اسند الى تقسيمه ولاشك ان الفرق بين العلم والثلاثة
فهم منه وان اجيب بان وجهه استقامة ارجاع الضمير
الآتي في قوله اليها فقيل انه كان يمكنه ان يظهر فيقول
الى الضمير والعلم وقد يجاب بانه لما كانت الاربعة مشتركة
في الوضع للجزئيات باعتبار امر عام كان الفرق بين احدها
والعلم بينه وبين بقيتها قوله حيث صرح بخصوص المعنى
الخ اعترض بان هذا ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك اما
هو فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمر بالنسبة للمعنى مع
انه احوج الاعلام الى الفرق واجيب بانه ليس المراد
بخصوص المعنى وحدته كما هو الظاهر بل المراد تعينه وتميزه
سواء اتحد او تعدد او يبقى على ظاهره والمراد وحدة المعنى
بالنظر الى خصوص الوضع له وحينئذ فيعم المشترك كما افاده
المحشي قوله دون اسم الاشارة كان عليه ان يقول والموصول
لانه كما علم فساده بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساده بالنسبة
لاخراج الموصول وقد يعتذر عن عدم ذكر الموصول بحكمه
عليه في التنبيه الثاني بانه كلي وعليه فلا يكون التقسيم
بالنسبة لاخراجه فاسدا كما افاده عصام وما ذكر لا ياتي في
الحرف فكان عليه ان يقول دون اسم الاشارة والحرف
قوله ظنا اي اعتقادا وعبر عنه بالظن اشارة الى ضعفه
وانما ظنوا ذلك اما لانهم ظنوا ان اسم الاشارة موضوع
للقدر المشترك والضمير للجزئيات فجعلوا التعيين في

الاول

عليه

فرقا

اي انه اسم الاشارة موضوع لامر عام

الاول مستفادا من القرينة وفي الثاني مقتضى الوضع واما
لانهم ظنوا ان كلا منهما موضوع للجزئيات الملحوظة بالقدر
المشترك الا انهم جعلوا اسم الاشارة غير مفيد للتعيين
المعتبر في وضعه والضمير مفيدا له وكان منشأ هذين
الظنين انهم حين اطلاق الضمير فهموا من لفظ الضمير
التعيين من غير ضميمة من المستعمل الى اللفظ فظنوا
ان الضمير يفيد التعيين بنفسه ولم يتفطنوا الى ان هناك
ضميمة لازمة حين الاطلاق من خطاب او تكلم او سبق
مرجع ولم يفهموا من مجرد اطلاق اسم الاشارة التعيين
ما لم يضم اليه عمل هو الاشارة الحسية افاد ذلك العصام
وكلام المصنف يحتمل الامرين وان حمله الشارح على الاول
تامل قوله الا انه اي اسم الاشارة اي مدلوله اذ المتعين بالقرينة
انما هو المدلول لا اللفظ التنبيه الرابع قوله من هذا التقسيم
اي حيث قال فيه والثاني اي اللفظ الموضوع لمشخص مدلوله اما
ان يكون معنى في غيره يتعين بانضمام ذلك الغير اليه اي لا يحصل
في الذهن ولا في الخارج الا بانضمام المتعلق اليه وهو الحرف
قوله ان معنى قول النحاة الخ لا يخفى ان ما ذكره يبين معنى
قول النحاة معنى في غيره فقط لا ذلك القول بتمامه فكان
الاولى ان يقول ان معنى قول النحاة معنى في غيره الخ قوله
انه لا يستقل بالمفهومية اي لا يستقل معناه بفهمه من لفظ
الحرف الموضوع له بل لا بد من انضمام المتعلق اي وليس معناه

قوله وفي الثاني مقتضى الوضع اي وجعلوا التعيين في الثاني مقتضى الوضع

ان معنى الحرف ثابت في الغير الذي هو المتعلق كما هو ظاهر
العبارة قوله بل يكون الخ انما احتاج لذلك مع فهمه مما قبله
لصدق ما قبله بان لا يكون ملحوظا مطلقا وهو غير
مراد قوله وعلى انه اي وملحوظا على انه اي معنى
الحرف وسيلة الى ملاحظة غيره وهو المتعلق ان
قيل كيف يكون معنى الحرف وسيلة وآلة للمتعلق
مع ان معناه لا يوجد ذهنا ولا خارجا الا بالمتعلق
كما صرح بذلك الشارح في التقسيم فمعنى الحرف متاخر
عن المتعلق والوسيلة والآلة يجب ان تكون متقدمة
قلت ليس المراد بالغير المتعلق حتى يلزم ما ذكرت
وانما المراد به ربط معنى العامل بمعنى المجرور بقرينة قوله
فيما سياتي وجعله آلة لتعرف حالهما ومرآة لمشاهدتها
على هيئة الانضمام والارتباط ولا شك انه لا يتحقق
ايصال معنى السير الى البصرة وربطه به الا بواسطة
معنى الحرف او يقال ان قوله لا يوجد ذهنا ولا خارجا
الا بالمتعلق اي بالنسبة للسامع وكونه وسيلة وآلة
بالنسبة للمتكلم فلا منافاة او يقال المراد انه وسيلة
وآلة لملاحظة حال المتعلق ووصفه والمتوقف
عليه وجود معنى الحرف ذهنا وخارجا انما هو ذات المتعلق
تامل قوله فاستوضح ذلك اي اطلب وضوحه
مما ذكر قوله وآلة لتعرف حالهما اي حال زيد و

القيام

القيام فيه نظير ما تقدم فان النسبة لا توجد الا بهما
فكيف تكون آلة مع ان الآلة لا بد ان تكون متقدمة
واجيب بان المتوقف عليه وجودها ذاتهما
والذي هي آلة له حالهما اي وصفهما بكون الاول
منسوبا والثاني منسوبا اليه تامل قوله لا يمكن لك
اي لا يسوغ لك فضمن يمكن معنى يسوغ قوله ان تحكم
عليها او بها وذلك لان صحة الحكم على الشيء او به فرع
قصده كما ذكره المحشي وهي في تلك الحالة غير
مقصودة قوله بانها من باب النسب الخ تصوير
لاجراء الاحكام بان تقول نسبة القيام الى زيد اضافية
وكذلك اجراء الحكم بها بان تقول ما يبحث عنه نسبة
القيام الى زيد قوله وهذا اي كون النسبة قد تكون ملحوظة
قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كما ان المبصر اي كون
المبصر قوله كما يمكن لك للصورة اي كما يسوغ لك الحكم للصورة
اعم من ان يكون عليها او بها وحينئذ فالتعبير باللام اولى من التعبير بعلى
او الباء لانهما مع القصور قوله معنى الابتداء الاضافة بيانية قوله
مثلا تقدم توجيه الجمع بين الكاف ومثلا فارجع اليه قوله
ويلزم منه ادراك متعلقه الخ انما لزم ذلك لان الابتداء
معنى نسبي لا يتعين الا بالمنسوب اليه الذي هو متعلقه فاذا
لم يلاحظ لم يتحصل فرد من ماصدقات الابتداء بكونه مدلولا
له قوله تبعا في مقابلة قوله قصدا و قوله وبالعرض في

مقابلة قوله و بالذات و مؤدى الشيئين هنا و فيما تقدم
واحد وانما كان ادراك المتعلق بتعا و بالعرض لانه شرط
في التعيين لا في التحقيق قوله اجما الاثنان يتعقل مبتدا منه
لا بقيد كونه البصرة مثلا قوله هيئة الانضمام الاضافة بيانية
قوله وهذا الاشارة لعقوله معنى الابتداء معنى له تعلق بالفراغ
قوله ماذكره ابن الحاجب اي محصل ماذكره اذ ليس ماذكره الشارح
عين ماذكره ابن الحاجب قوله اذ لا يمكن ادراكه علة للعلة اي
انما حصل معناه بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ قوله لا لان الواضع
عطف على ليتحصل و معناه ليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط
الواضع ذكره من غير توقف المعنى عليه و المقصود رد ما
قاله ابن الحاجب من ان معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية
ان الواضع اشترط في دلالته على معناه ذكر متعلقه بخلاف
الاسماء اللازمة للاضافة كذو فان الواضع لم يشترط في دلالتها
ذكر المتعلق بل التزم ذكره ليحصل المقصود من وضعها وهو التوصل
لجعل اسماء الاجناس صفات وحاصل الرد ان ذكر المتعلق
للاشتراط لا يفيد نفعا و لا يرجع الى طائل في عدم استقلال
الحرف بالمفهومية لانه يقتضي انه لو لم يشترط ذلك لحصلت
الدلالة ووجد الفهم وذلك مناف لعدم الاستقلال لان معناه
ان الحرف لا يستفاد منه معنى اصلا الا بذكر المتعلق على معناه
الافرادي اي الجزئي فهي صفة كاشفة لان معنى الحرف
لا يكون الا جزئيا قوله وايضا فحيث لا دليل الخ حاصله

ان الواضع لم يصرح باشتراط ذكر المتعلق في دلالة الحرف ولا بان
ذكر المضاف اليه في الاسماء اللازمة للاضافة ليتوصل بذلك الى
جعلها صفات وانما العلامة ابن الحاجب اثبت ذلك من عند
نفسه اخذا من تتبع موارد الاستعمال واذا كان كذلك فكل من
الاسماء والحروف الملازمة للاضافة قد التزم فيها ذكر المتعلق
في الاول والمضاف اليه في الثاني فالحكم بذكره في الاول لاشتراط
الواضع وفي الثاني ليتوصل الى ما ذكر لا للاشتراط تحكم بحت
اي صرف قوله واما بيان الخ معطوف على محذوف اي اما كون
معنى الحرف غير مستقل فقد عرفته واما بيان عموم الخ قوله بخلاف
الخ حال من الضمير في لا يستقل العائد الى الحرف اي حالة
كونه ملتبسا بخلاف الخ قوله والفعل وان كان الخ لا تظهر
موافقته للعربية الا بحذف قوله وان كان ليكون خبر المبتدا
قوله تمام معناه الخ او حذف قوله الا ان ليكون ما بعده
خبره وتكون الجملة الواقعة بين المبتدا والخبر حالية وان
وصلية تامل قوله غير مستقل بالمفهومية وذلك لعدم
استقلال جزئه الذي هو النسبة اذ المركب من المستقل
وغيره غير مستقل تامل قوله الا ان جزء معناه اعني الحدث
الخ فان قلت ما تقول في الزمان قلت هو كالنسبة
في انه اعتبر في معنى الفعل على انه قيد للحدث فهو غير
مستقل بالمفهومية قوله يدل على حدث اي وضعا
وكذا على الزمن لتصريح النحاة بانه من مدلوله واما على

الفاعل فالتزاما كما صرح به غير واحد و وضعا بناء على
ظاهر كلام المصنف في التقسيم قوله فانها ملحوظة الخ
علة لكونها جزئية اللازم له كونها غير مستقلة بالمفهومية
او علة المحذوف تقديره وهي غير مستقلة قوله الا ان
احدهما مستثنى من محذوف تقديره وهذان الامران
لا يختلفان في حالة من الحالات الا في هذه الحالة قوله
متعينا في نفسه بوجه هو كون كل حدث لابد له من محدث
قوله وملحوظا بذلك الوجه اي متعقلا به ليمكن تعقل
النسبة بينه وبين الحدث قوله لكن اللفظ لا يدل عليه
اي على الفاعل اي لا يدل عليه وضعا بل يدل عليه التزاما
وهذا صريح في مخالفة المصنف اذ الفعل باتفاق المصنف
والنحاة لا يدل على فاعل مخصوص وضعا وانما يدل على
حدث وذات ما وقع منها الحدث ويستدل على
خصوصية الفاعل بذكره قوله فلا يتحصل هذا الجزء اي
وهو الحدث قوله فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق معنى
الحروف اذ لا ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول اصل
معنى الحرف ذهنا وخارجا حتى لو لم يذكر لم يستفد معنى
الحرف اصلا و ذكر الفاعل للدلالة على الخصوص حتى لو لم
يذكر فانه يستفاد حدث منسوب الى فاعل ما فحصل الفرق
بين الحرف والفعل من هذه الحيثية كما اشار الى ذلك المحشي
تامل قوله فلا يصلح تفريع على كون المجموع غير مستقل قوله

ان

ان يحكم عليه بشيء اي كما لا يصلح ان يحكم به قوله ولم يبلغ
المحل للفاء لانه مفرع على ما قبله وقد ضمن يبلغ معنى يرتقي
فعداه بالى قوله ولم تنضم الى المنسوب اليه اي وهو الفاعل
وقوله كذلك اي بان يجعل المجموع مدلول المنسوب
اليه الذي هو الفاعل غير سديد لانباء المقام عنه تامل
قال المحشي لا يذهب عليك ان هذا السؤال انما يرد على من زعم
من ان مدلول الفعل هو الحدث والنسبة فقط دون
الفاعل مخصوصا كان او غيره وقد علمت ما فيه قوله مع
انها اي النسبة حالة بينهما اي بين المنسوب والمنسوب
اليه قوله متعلقة بالمنسوب اليه اي من جهة ان ما قامت
به لا يوجد الا به وضم الشيء لما قام به احق من ضمه لما له
به نوع تعلق قوله كذلك الصفة اي يستفاد منها نسبة غير
تامة وطرفان قوله منفردة بنفسها غير مربوطة
بغيرها صفتان كاشفتان اذ معنى كون النسبة تامة
في الفعل انفرادها بالفهم وعدم ربطها بالغير كالفاعل وبيان
ذلك ان النسبة جزء معنى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة
كما تقدم فهي مفهومة منه قبل تركيبه مع الفاعل وحينئذ
فليست مرتبطة بالفاعل اي ليس وجودها مرتبطا بوجوده
وان كان القصد من التركيب افادتها قوله لا تقتضي الخ تفسير
لما قبله على نسق ما تقدم وقوله انفراده اي المعنى الذي هو
النسبة وقوله عن غيره اي الذات والضمير في ارتباطها

كلفظ الفعل و
قوله الدوري بان
يجعل المجموع
مدلوله

للنسبة وفي به للغير المراد به الذات ايضا وهذا متعين
ودليله كون قوله لا تقتضي انفراد المعنى عن غيره واقعا في
مقابلة قوله منفردة بنفسها وقوله وعدم ارتباطها به
واقعا في مقابلة قوله غير مربوطة بغيرها اصلا كما يدل
عليه المقام وهذا مما يعين ما قلناه واما كون المراد بالمعنى
المضاف اليه انفراد الحدث وبضمير ارتباطها الصفة
بمعنى الحدث فمما لا مساغ له اذ يمجه الذوق السليم و
الطبع المستقيم قوله فلهذا اي لكون النسبة غير مقصودة
بالافادة ويحتمل رجوع اسم الاشارة له ولما قبله قوله
فلا تصلح للحكم اي لمنع الحكم والضميران في عليها وبها
الصفة اي اذا عرفت ان النسبة في الصفة غير داخلة في
مدلولها وضعا بل الغرض منها مجرد التقييد فلا تصلح
له الخ وكلام المحشي يقتضي ان ضميري عليها وبها النسبة
وذلك يشعر بان النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
تصلح الحكم وليس كذلك بل الصالح للحكم في مفهومه
انما هو الحدث والفرق بين النسبتين انما هو كون احداهما
تقييدية والاخرى تامة ونص كلام الهروي قوله
واما النسبة فيها فلا تصلح الحكم عليها ولا بها لانها غير
ملحوظة بالذات بل بالتبع لتعرف حال الذات والحدث
والمحكوم عليه وبه لابد ان يكون قصديا لان صحة
الحكم على الشيء وبه فرع قصده انتهى قوله فان قلت

الخ

الخ قال المحشي ما معناه حاصل الاشكال معارضة للدليل
المتقدم وهو قوله اجيب بان النسبة في الفعل الخ
فكانه قال ما ذكرته من الدليل وان دل على مدعاك من
ان مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا
دليل يدل على نقيض مدعاك وهو صحة الحكم وذلك
الدليل اتفاق النحاة على ان مجموع قام ابوه من زيد
قام ابوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته
ما ذكرته مخالف لما اجمع عليه النحاة وكل ما خالف ما
اجمع عليه النحاة باطل ينتج ما ذكرته باطل قوله
قلت الخ حاصله كما افاده الهروي منع صغرى
القياس وهي قوله ما ذكرته مخالف لما اجمع عليه
النحاة فان المراد بقول النحاة قام ابوه خبر عن زيد ان
القيام المسند الى الاب محكوم به على زيد لا ان الجملة
بتمامها من حيث ذاتها محكوم بها فلا يعارض ما تقدم قوله
المقصود ههنا حكمان لو قال المفهوم بدل المقصود
لكان اولى لان المقصود حكم واحد كما سيصرح به قوله
ليسا بمفهومين كان الاولى ان يعبر بمقصودين كما
لا يخفى قوله بل المقصود الاصلي احدهما اي وهو الثاني
قوله لتعين المحكوم عليه اي وهو الاب قوله واوقعت
النسبة بينهما اي بين قام وابي زيد قوله لم ترتبط
بغيره اي غير ابي زيد وهو زيد مثلا قوله كذلك بل

اي مثل قام ابو زيد في ايقاع النسبة بين قام والاب قوله لم ترتبط بزيد اي مع ان الامر ليس كذلك صح

الذي قصده النحاة انما هو الحكم على زيد بقيام الاب و
ليس المقصود في مثل ذلك التركيب الا ذلك الحكم و
المعترض فهم ان في الكلام حكمين احدهما الحكم على
الاب بالقيام والثاني الحكم على زيد بتلك الجملة التي
هي الفعل والفاعل قوله لتجريده اي قام ابوه قوله
الذي يستحيل صفة للارتباط قوله مع ايقاع النسبة
اي بين قام والاب وانما استحال ذلك مع ما ذكر
لصيرورة قام ابوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال
ينافي الارتباط التنبيه الخامس قوله ان ضاربا
لا يرد الانسب ان يقول ان حد الفعل لا يرد عليه ضارب
ومع ذلك فالاولى ان يقول انه بالضمير العائد على المشتق لان
ما ذكر لا يخص ضاربا قوله على حد الفعل يحتمل ان يراد به
الحد المستفاد من التقسيم ويحتمل ان يراد به الحد المشهور بين
النحاة وهو ظاهر صنيع الشارح قوله النحويون حدوا الخ
الظاهر ان غرضه بيان ما عليه الايراد وبعد فحد الفعل المذكور
في كتب النحاة المسموع منهم مزاد فيه قيد وضعا حيث قالوا
ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا
وحينئذ لا يرد ما ذكر لان هذا القيد يخرج له كما انه مدخل لنحو
عسى وليس قوله يصدق عليه هذا الحد اما اولاً فلان مصطلح
الاصوليين ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وهو يدل على ان الزمن الحال جزء مفهومه واما ثانيا فبالنظر

لاستعماله

لاستعماله في احد الازمنة ما عدا الحال مجازا وحينئذ فيحتاج
في دفعه الى كلفة كما قال المحشي قوله فالحد ليس بمانع اي من
دخول الغير وهو المشتق قوله علم انه لا يرد اي لان ما سبق
في التقسيم يدل على ان المراد بقولهم معنى في نفسه الحدث
ونسبته الى موضوع ما فكانه قيل ما دل على حدث منسوب
الى فاعل ما مقترن الخ فباعتبار الحدث في مفهومه اولاً اندفع
ايراد المشتق كما اشار الى ذلك المصنف بقوله فانه الخ قوله
على ان الحدث على تعليلية اي وانما كان ما ذكر مقتضيا
لعدم الورود لان الحدث اول ما اي شيء اعتبر في مفهومه
اي الفعل قوله فضارب ليس كذلك تفريع على التعليل
المذكور اي ليس الحدث اول ما اعتبر في مفهومه قوله
لانه يدل على ذات الخ اي فاول ما اعتبر في مفهومه الذات
قوله ونسبة الحدث الخ الاولى ان يقول وحدث منسوب
اليه اذ النسبة ليست جزء مفهوم اللفظ بل هي للتقييد
فقط كما تقدم في التنبيه الرابع قوله وتكون كلمة ما
نافية اي في قول المصنف ما دل وهذا الاحتمال وان
كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى ظاهر السوق رجوعه
الى ضارب الا ان الشائع المتبادر من ما الموصولية اي السابق و الشائع
في النفي لم يدل او لا يدل ولهذا رجح المصنف جعل ما مراد لفظها
موصولة على جعلها نافية فيما نسب اليه من الحواشي
التنبيه السادس قوله ومنه يعلم معطوف على محذوف

نعم ربما يرجح ... احدهما ... اهـ

اي يبين ومنه يعلم وليس معطوفا على قوله قد عرفت في
التنبيه السابق لوجود الفصل بالترجمة بينه وبينه ولا على
قوله السادس هذا العدم وجود مقام الوصل ولا على مقدر هو
منه يعلم امور سبقت ومنه يعلم اذ لا وجه لاعتبار ذلك المقدر
في هذا التنبيه **قوله** بين اسم الجنس اي نوع منه وهو الموضوع
للذات لانه المذكور فيما سبق وقد يقال اذا علم الفرق بين هذا
النوع وبين علم الجنس علم الفرق بين النوع الثاني وبينه بالقياس
عليه او يقال كما قال المولى عصام المراد مطلق اسم الجنس وان لم
ينسبق اعتمادا على اشتهار مفهومه **قوله** وهو الاكثر اي شهرة
بين القوم **قوله** ويسمى اي المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة
قوله من حيث هي هي اي لا بقيد الوحدة المتقدمة ولا بقيد التعيين
الآتي **قوله** ولا يخفى المقصود منه التورك على المصنف بانه كيف الاشارة مع
ينسب علم الفرق الى ما سبق مع ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم
قوله فلا بد من تاويل لهذا الكلام اي المتضمن بنسبة علم الفرق
الى التقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعين
اغنت عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه وبني الفرق عليه وبذلك
يعلم ان قوله وهو الخ ليس بيانا للتاويل بل لما يؤول اليه الكلام
بعد التاويل **قوله** مبني على قول الخ افاد العلامة المحشي ان هذا التخصيص
تحكم اذ الفرق الذي ذكره المصنف حاصل بين اسم الجنس بمعنييه
وبين علم الجنس كما لا يخفى **قوله** كما ان علم الجنس كذلك اي موضوع
للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك وليس المراد بقوله كذلك انه

موضوع

موضوع الماهية ~~فالتشبيه بالنظر الى ذلك قوله~~ من حيث هي
كما يقتضيه ظاهر التشبيه لفساده اذ هو مناف لما سياتي هذا
ان اريد بالحيثية عدم التقييد مطلقا اما اذا اريد بها عدم
التقييد بالوحدة المتقدمة فهي موجودة فيهما ويبقى التشبيه على
ظاهره حينئذ صحيحا **قوله** بجوهره اي بذاته لا بامر خارج
عنه كاللام **قوله** لغير معين اي لمجرد الذات بقطع النظر عن
التعيين وان كان موجودا حال الوضع وليس المراد انه
موضوع للذات المقيدة بعدم التعيين حتى يكون عدم التعيين
معتبرا في مفهومه كما نبه على ذلك العصام **قوله** من تلك
الحقيقة بيان لغير معين وهو جار على ما تقدم له وفيه
قصور كما علمت **قوله** وهو اي التعين معنى فيه اي معنى
ثابت في الموضوع له ووصف له به يتوصل الى وضع اللفظ
للمعنى واشار بذلك الى دفع ما يتوهم من ظاهر قوله وضع
لغير معين **قوله** بالآلة الباء للتصوير وقوله من نحو اللام
بيان للآلة ودخل تحت نحو الاضافة فانها كاللام في افادة التعيين
قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس الخ رده المولى عصام
الدين بان هذا لا بد له من دليل ولا دليل عليه اقول
وحينئذ فالاحسن في الفرق ما اشار اليه بعض المحققين
وهو ان اسم الجنس موضوع للماهية الكلية وعلم الجنس موضوع
للماهية الجزئية وهي الحاضرة في نفس الواضع آن وضعه و
هي فرد من افراد الماهية الكلية التي هي مدلول اسم الجنس مثلا

اي امثل لك مثلا
يوضح لك المقام اذا
استحضر الواضع الخ اه

اذا استحضر الواضع الماهية في نفسه فإن وضع اللفظ لتلك
الماهية الجزئية الحاضرة كان اللفظ علم جنس وإن وضعه
للماهية الكلية التي تلك الماهية الحاضرة في النفس فرد
من افرادها كان اللفظ اسم جنس وهو فرق ظاهر حقيق
بالاعتماد عليه والميل اليه تامل **قوله** وان معنى علم الجنس
الواو للحال وهمزة انّ مكسورة **قوله** معلوم اي بين القوم
وشهرته بينهم اغنت عن ذكره فكانه ذكر فيما سبق كما سبق
قوله الدال على مبنى الفرق اي مع ضميمة ما هو معلوم مشهور
كما عرفت لان مبنى الفرق اي ما ينبني عليه ذكر معناهما معا
لا معنى اسم الجنس فقط كما هو واضح **التنبيه السابع قوله**
وهو المذكور صريحا استقلال المعنى اي في الموصول وعدمه اي
عدم استقلال المعنى في الحرف وبيان كون الفرق المذكور هنا مفهوما
التزاما من ذلك ان استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى
على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول مبهم عند السامع
يتعين بمفهوم الصلة الذي هو معنى في الموصول لكن بواسطة
انضمام امر آخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لو وضع للمشخصات
وضعا عاما يحتاج في افادته المعنى من تلك المشخصات الى القرينة
لمزاحمة المعاني وان عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم
المعنى على انضمام شيء آخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يتحصل
معناه ولا يوجد الا بضميمة شيء وهو المتعلق الذي معنى
الحرف معنى فيه اي حاصل باعتبار متعلقه كما سبق غير مرة

الفرق

لاجل كونه موضوعا للمشخصات الخ يحتاج الخ فقوله لو وضعه متعلق بيحتاج اه

قوله

قوله عند السامع متعلق بمبهم او بما بعده وهو لفظ يتعين
قدم عليه للاشارة الى ان التعين بمعنى فيه مقصور على
السامع اذ المتكلم لا يجب ان يتعين في نفسه بالصلة بل لو
جهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح ان يذكر الموصول
مقيدا بهذه الصلة اذ الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة
كما افاده العصام **قوله** بما هو معنى فيه ليس المراد انه حاصل
في الموصول وقائم به والا لكان المراد في المقابل كذلك بل المراد
انه حاصل باعتباره ومتوقف تعقله على تعقله وذلك ان
الصلة انما تتم بربطها بالموصول وهذا معنى اشتراط العائد
وتعقل ذلك الربط يتوقف على تعقل الموصول فالصلة
من حيث انها صلة معنى غير مستقل بالمفهومية لانها انما
تتعقل بتعقل الموصول لكن من حيث انه مبهم لا من حيث
انه معين اذ لا توقف لها عليه من هذه الحيثية كما هو ظاهر
قال العلامة العصام فقد ظهر لادراج لفظ مبهم فائدة تامل
التنبيه الثامن قوله الفعل والحرف ال فيهما للاستغراق
اي كل فعل وكل حرف **قوله** في ابهامهما لان كان الاولى ان يقول
في الدلالة على معنى الخ اذ الاشتراك انما هو في ذلك لا في دلالتهما
لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح لاشتراكهما فيه
قوله على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير اي باعتبار كونه آلة ومرآة
لمشاهدة الغير وذلك المعنى في الحرف هو تمام معناه الذي هو
المعنى الجزئي كالابتداء الخاص وفي الفعل النسبة المخصوصة

الجزئية او مجموع معناه **قوله** ان صحة الحكم على الشيء اي و
كذا صحة الحكم به **قوله** موقوفة على ثبوته في نفسه وذلك
لان اثبات الشيء للشيء فرع ملاحظة المثبت له بالاستقلال
فلا يصح اثبات الشيء لما هو غير ملحوظ بالاستقلال وان لم يمتنع
ثبوت شيء له كما افاده المولى العصام **قوله** بل امر ثابت للغير
اي على الوجه المتقدم وحينئذ لا يصح الحكم عليه بشيء لانتفاء
شرطه وهو الاستقلال **قوله** ومعنى ضرب هو ذلك الحدث
الخ كان الاولى ان يقول هو النسبة او الحدث والنسبة لانه
المراد بالمعنى كما تقدم واما الحدث فمستقل بالمفهومية فلعل
مراده الحدث من حيث وصفه المذكور وهو النسبة تامل **قوله**
بل لا يثبتان لشيء اصلا اشار به الى ان العلة المذكورة كما يترتب
عليها ما ذكره المصنف يترتب عليها امر آخر وهو عدم ثبوتهما
لشيء **قوله** اذا كانا مستعملين في معناهما اي في تمام معناهما
او جزئه الذي لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما
اذا كانا مستعملين في انفسهما بان اريد بهما لفظهما او في
الجزء المستقل بالنسبة للفعل فانهما في الاول يخبر بهما وعنهما
والفعل في الثاني يخبر به اشار الشارح الى الاول بقوله
وانما قيدنا الخ **قوله** فان الالفاظ علة لمحذوف تقديره
وانما صح الحكم فيما ذكر لان الالفاظ الخ **قوله** الموضوعة هي لها
صفة جرت على غير من هي له لانها للالفاظ وقد جرت على
المعاني ولذا ابرز الضمير وكان الاولى حذفها ليشمل

اللفظ المعاني الحقيقية والمجازية كما يدل عليه قوله لانفسها
افاد ذلك المحشي **قوله** متساوية الاقدام الخ الاضافة لادنى
ملابسة وقوله في صحة متعلق بمتساوية اي متساوية
فيما ذكر من حيث الاقدام عليه ويحتمل ان الاضافة على معنى
في وفي الداخلة على صحة بمعنى على اي متساوية في الاقدام
على ما ذكرنا تامل **قوله** ومنهم الخ الواقع في نسخة المحشي و
من قال باسقاط منهم وعليها فمن اسم شرط وضرب
مبتدا خبره اسم والجملة مقول القول وجزاء الشرط قوله
فحيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ما ذكر
فيها قرن حيث بالفاء وهذا اولى مما ذكره المحشي
لاحتياجه الى كلفة في تصحيحه تامل **قوله** مثلا الاولى حذفه
لان المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما **قوله**
لمعان متعلق بالموضوعة وقوله لا لانفسها وفي ضمن متعلقان
بوضع ومرجع اسم الاشارة في قوله ذلك الوضع المستفاد من
موضوعة وهذا اشارة الى الوضع الضمني الذي ذكره
المحقق التفتازاني وبين ذلك بان الواضع حيث قال
عينت ضرب مثلا للمعنى الفلاني فقد ذكر الضرب واراد
نفسه وبتلك الارادة صار متعينا لنفسه قال العلامة
العصام وفيه نظر لانه يلزم انه لا يكون الموضوع بالوضع
النوعي موضوعا لنفسه لانه لم يقع اطلاقه وارادة نفسه
حين الوضع فلا يكون ضرب موضوعا بالوضع الضمني

فالاوجه ان الوضع الضمني هو الوضع المتطفل وهو وضع
الالفاظ لانفسها بعد وضعها لمعانيها ليمكن احضارها
حين البحث عنها والتفتيش عن احوالها وانما قيل بعد
الوضع لانه لولا الوضع للمعاني لم يلتفت الى الالفاظ ولم
يُعْتَنَ بشانها ومعنى كون الوضع ضمنيا انه غير مقصود بالذات
قوله الزم عليهم ضمن الزم معنى اورد فعداه بعلى والملزم
هو السيد السند قدس سره وحاصل الالزام ان هذا
القايل وهو السعد لا دليل له على ما ادعاه من الوضع
الضمني الا ذكر اللفظ وارادة نفسه حال الحكم عليه كما في من
حرف جر وذلك لا يصلح دليلا لمدعاه لان ذلك لو اقتضى
الوضع لاقتضى كون المهملات موضوعات لانفسها اذ اوجد
فيها ذلك كما في قولك جسق مهمل والتزام ذلك فيها مكابرة
في قواعد اللغة والتحقيق انه اذا اريد اجراء حكم على لفظ
مخصوص لم يحتج الى وضع بل يكتفي بحضوره والتلفظ به
ويستغنى بذلك عن الدال قوله فحينئذ اي فحين اذ لم يوضع
لنفسه على ما ادعاه السيد قوله ولا يتاتى الكلام هذا مقول
قول النحاة قوله كالاسم اي قايم مقامه في تاتي الكلام به وتركبه
منه قوله من اعتبار هذا التاويل وهو كون المراد اسمين
او ما يقوم مقامهما قوله على هذا التقرير اي تقرير عدم
الالفاظ لانفسها قوله لئلا يشكل ذلك الحصر اي المستفاد
من قوله ولا يتاتى الخ قوله وتعريف الكلام اي لانهم عرفوه

بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والكلم واحده
كلمة وهي لفظ وضع لمعنى مفرد قوله والمبتدا اي وتعريف
المبتدا وهو اسم جرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليه
قوله اللهم الا ان يقال الخ حاصله ان ما ذكر منظور فيه
للغالب وهو الشايع في الاستعمال واما اطلاق اللفظ و
ارادة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد نقضا قوله كذلك
لا يثبت له الغير قوله فامتنع الخبر عنها تفريع على عدم
اثبات الغير كما اشار الى ذلك الشارح وفيه انه يلزم
عليه تفريع الشيء على نفسه اذ كون اللفظ مخبرا عنه
عبارة عن كون معناه مما اثبت له الغير كما افاد ذلك
العصام التنبيه التاسع قوله الفعل مدلوله الخ
قال بعض ارباب الحواشي يجوز ان يراد بالفعل الفعل
اللغوي اعني الحدث وبمدلوله ما هو جزء منه كالقرب
او يراد بالمدلول المدلول التضمني والضمير المضاف اليه راجع
للفعل بالمعنى الاصطلاحي على طريق الاستخدام
انتهى المراد منه وح لا يرد الاعتراض الآتي في الشارح
قوله كالحرف الخ يفيد ان الشارح يدعي ان الفعل موضوع
بوضع واحد باعتبار مجموع معناه لما ذكره وهو يخالف
لما قدمناه من ان وضع المشتقات باعتبار مادتها
نوعي واما باعتبار هيئتها فانها موضوعة للمشخصات
وضعا عاما فان هذا يفيد انها موضوعة بوضعين

وقد مر تحقيقه فارجع اليه **قوله** غير مستقيم اي على ماذهب اليه
اما على ماتقدم فهو مستقيم بالنظر للمادة كما علمت **قوله**
ولما كان الخ قال هكذا المحشي وجدنا في اكثر النسخ التي وقفنا
عليها والحق فيها اذا بدل لما لان الفاء لا تقع في جوابها اهـ اقول
في كلامه نظر من وجهين الاول ان قوله فالحق فيها اذا بدل لما
يقتضي ان الفاء يقترن بها جواب اذا ولو كان غير جملة اسمية
وليس كذلك الثاني ان التعليل بقوله لان الفاء الخ ممنوع بما نص عليه
الرضي وعبارته لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى
وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى
فلما كتب عليهم اذا فريق او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد
يكون مضارعا انتهى فان **قلت** لعل كلامه مبني على مانص
عليه ابن هشام واختاره من ان الفاء لا تدخل على ماهو جوابها
قلت يمكن تخريج ماذكر على جعل الجواب محذوفا وجعل المقرون
بالفاء مفرعا على حد ماقيل في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم
مقتصد اذ التقدير تفرقوا فمنهم الخ كما صرح بذلك ابن هشام
قوله بهذا الاعتبار علة في المعنى للحكم وقوله اذ قد اعتبر علة
لجهة القضية وهي قوله دائما فلم يلزم اجتماع علتين على
معلول واحد كما افاده المحشي ثم قال في الثاني غنى عن الاول نعم
فلا حاجة اليه **قوله** بما يحصل له اي بمتعلق يحصل مدلول الحرف له اي
باعتباره فقوله يحصل صفة او صلة جرت على غير من هي له فكان
الواجب ابراز الضمير الا ان يقال ان هذا جار على المذهب الكوفي

قوله

٥٧

قوله فلا يعقل لغيره اي لا يعقل اثباته لغيره لما تقدم من ان
الاثبات للغير فرع الاستقلال تامل **التنبيه العاشر**
قوله في ضمير الغائب قال العصام اي في تحقيق مفهوم هل هو
موضوع للجزئيات حقيقية او اضافية كما يقتضيه كثرة رجوعه
الى الكليات وهي تبعد التجوز او موضوع لجزئيات شخصية
كسائر اخواته من الضمائر لينتظم الكل في سلك واحد ويؤخذ
من كلام المحشي ان المعنى في عده كاخويه جزئيا نظر المخالفته
لهما في كثير من المواضع وجعله مجازا فيها تاباه الكثرة وعلى هذا
تكون النسخ المنقولة عن المصنف متعددة ومؤداها واحد
قوله وفي كليته اي الحكم بها في الجملة وهو ما اذا كان راجعا الامر
كلي باعتبار توهم وضعه لما ذكر **قوله** فتامل قال العصام حتى يظهر
لك ان القول بالتجوز اهون من فوات رعاية الطرد اي طرد الباب
وجعل الكل جزئيات **قوله** وجه النظر الخ هذا ربما يفيد ان العطف
في كلام المصنف للتفسير وليس كذلك لما تقدم لك **قوله** انما عده جزئيا
قال المحشي اي حقيقيا ثم اورد ان عده من المعارف لا يحوج لذلك لان
التعيين المعتبر فيها اعم من النوعي والشخصي ولا ضرورة تدعو
لما ذكره اذ يجوز ان يكون المراد بقول الشارح انما عده جزئيا اي
اطلق عليه هذا اللفظ ولم يطلق عليه لفظ الكلي نظرا لما ذكر
ولا شك ان عد المضمرات من المعارف انما يناسبه ذلك تامل
التنبيه الحادي عشر **قوله** لا شارة على التفرقة ضمن الاشارة
معنى التنبيه فعداه بعلى والا فالاشارة وما تصرف منها انما تتعدى

بالي قوله بين الاسماء التي تشابه الحرف اي وبين الحرف وحذفه
لعلمه على حد قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد قوله بمعنى
صاحب وعلو اي وضعًا والمعتبر في الكلية الموضوع له وحينئذ
فهما داخلان في قسم ما مدلوله كلي كما افاده العصام قوله
الا في جزئيين اي في معنيين جزئيين قوله اضافيين حمله العصام
على الحقيقيين ورده الشارح فيما سياتي ومما ورد على العصام
ان الحصر لا يصح استعذر عنه بقوله وكان الظاهر ان يقول وان
كانا يستعملان جزئيين من غير حصر الا انه نبه على ان المستعمل جزئيا
لا يكون الا جزئيا ولا جمع الكلية والجزئية في الاستعمال ازالة لما عسى
ان يتوهم من ان ذو وفوق قد يكون كليا وجزئيا اذا استعمل في
جزئي وفي نسخة الا جزئيين باسقاط في وعليها كتب العصام
وادخل عليها كاف التشبيه حيث قال اي كجزئيين واشار الى حكمة
ذلك بان المعتبر في الكلية والجزئية الوضع تامل قوله لعروض الاضافة
علة للحصر المذكور قوله فلا يكونان جزئيين في بعض النسخ الوصف
بحقيقيين ولا وجه له بالنظر لما ذكره قوله ولذا اي لتحقق
استعمالهما في الجزئي الاضافي الذي هو اعم من الحقيقي لا يصح ما ذكر
لاقتضائه عدم استعمالهما في الجزئي الاضافي غير الحقيقي مع انه
ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق كما مثل به الشارح التنبيه
الثاني عشر قوله اي تناوب بعضها اشار به الى ان لفظ بعض
في كلام المصـ يجوز قرائته بالجر والى انه بدل من الالفاظ بدل بعض
من كل قوله على ان الجملة حال مؤكدة اي لما فهم من تعاور الالفاظ

لانه

لانه بمعنى تناوب بعضها مكان بعض اي وقوعه موقعه قوله
اذ المعتبر الوضع اي المنظور اليه في الحكم بالكلية والجزئية وغيرهما
مما تقدم الحال الوضعي لا الاستعمالي تامل قال العلامة العصام
وهذا التنبيه كالدليل للتنبيه السابق فاغن ايها الناظر عما ذكرناه
من غير طلب مزيد فان فيه الكفاية لمن كان له قلب او القى السمع
وهو شهيد ۞ وحل في رياض مبانيه ۞ واقتطف من ازهار معانيه ۞
واجتل عرائس ابكار نكاته ان كنت من اكفائها ۞ والا فخل بينها وبين
اهلها العارفين بطرق ابنائها ۞ واسلك في مطالعتها سبيل الانصاف ۞
ولا تبادر ان توهمت خللا بالاتلاف ۞ بل اصلح بعد التامل ان لم
يسعف التاويل ۞ واجمل ان اعترضت ففي هذا المقام لا يحمد التفصيل ۞
والحمد لله الموفق للصواب ۞ والصلاة والسلام على سيدنا محمد
والال والاصحاب ۞ تمت بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم صلاة وسلاما تامين متلازمين
دائمين بدوام ملك الله الواحد القهار
كتبه الا البيسر العبد الفقير الراجي
غفران المساوي احمد بن محمد
الهراوي غفر الله له
ولوالديه ولمشايخه
ولمن يلوذ به
ولكل المسلمين
امين
تم

بكرة النهار يوم الثلاثاء خامس شهر ربيع الثاني
كان الفراغ سنة اثني عشر ومائتين والف ١٢١٢